

1



الموسوعة الثقافية الشاملة

المعلومات علم

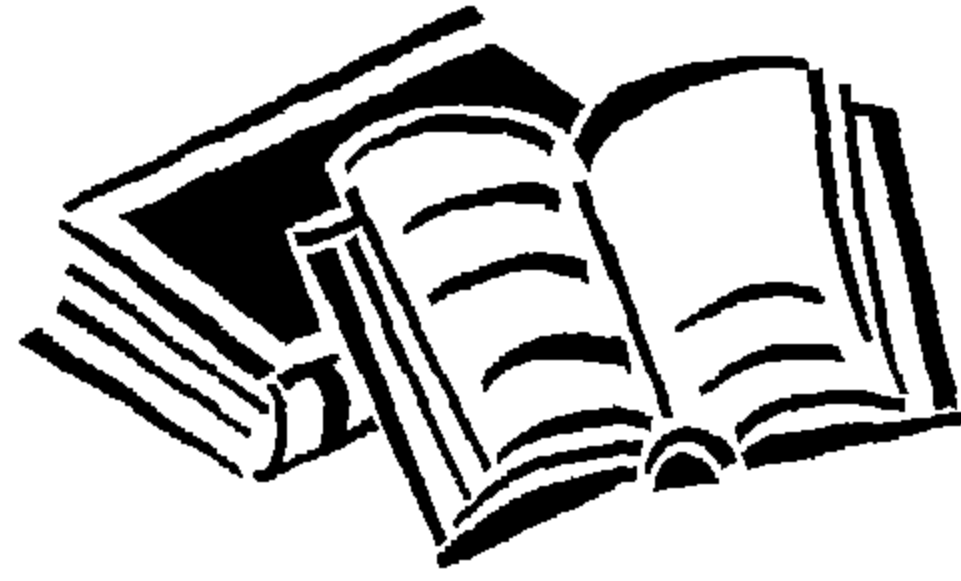
سياسة التزويد بالمكتبات

أول دراسة في العالم العربي تضع سياسة لبناء المجموعات
وتنميتها بالمكتبات ومراكز مصادر التعلم



تأليف

علي بن عبد الله بن صالح الهنائي



الموسوعة الثقافية الشاملة

علم المعلومات

سياسة التزويد بالمكتبات

أول دراسة في العالم العربي تضع سياسة لبناء
المجموعات وتتميتها بالمكتبات ومراكز مصادر

التعلم

نموزج عملي على سلطنة عمان

إعداد

علي بن عبد الله بن صالح الهنائي





الإهداء

إلى والدي ووالدتي حفظهما الله
إلى زوجتي الغالية، التي ما توقفت يوماً عن العطاء، فكان لها دور كبير في
إتمام عملي على أكمل وجه.
إلى فلذات كبدي (سارة، مريم، عبدا لله)
إلى إخواني وأخواتي وأهلي وأصدقائي
إلى كل العاملين المخلصين في مهنة التعليم لتنشئة أجيال المستقبل
إلى كل العاملين والمهتمين بمهنة المكتبات ومراكز مصادر التعلم
اليهم جميعاً أهدي هذا العمل
المؤلف



قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٤	قائمة المحتويات
٦	قائمة الملاحق
٧	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
٨	المقدمة
١٠	مشكلة الدراسة
١١	أهداف الدراسة
١١	أسئلة الدراسة
١٥	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
١٦	المحور الأول: مركز مصادر التعلم نظرة شاملة
٢٣	المحور الثاني: الموقع والمبنى والتجهيزات
٣١	المحور الثالث: الاهتمام بالمكتبات
٣٤	المحور الرابع: بناء المجموعات وتنميتها
٣٥	قواعد بناء المجموعات
٣٥	إجراءات بناء المجموعات عن طريق الشراء
٣٦	إجراءات الاختيار
٣٦	إجراءات الشراء
٣٧	مجموعات المصادر
٣٩	الفصل الثالث- بناء المجموعات وتنميتها
٤٠	تمهيد
٤٠	أنواع مصادر المعلومات
٤٠	المواد المطبوعة
٤٨	المواد غير المطبوعة
٦٣	الفصل الرابع: سياسة بناء المجموعات وتنميتها
٦٤	تمهيد
٦٤	أهمية وجود سياسة لبناء المجموعات وتنميتها
٦٥	تعريف سياسة بناء المجموعات وتنميتها
٦٥	عناصر سياسة بناء المجموعات وتنميتها
٦٥	محتوى سياسة تنمية المقتنيات
٧٩	الفصل الخامس: تحليل البيانات ونتائج الدراسة



الصفحة	الموضوع
٨٠	تمهيد
٨٠	الاستبانة الأولى لمشرفي مراكز مصادر التعلم
٨٠	نتائج الاستبانة الأولى
٨١	المحور الأول: سياسة تنمية المجموعات
٨٢	المحور الثاني: مسؤولية الاختيار
٨٢	المحور الثالث: معايير اختيار المواد
٨٤	المحور الرابع: أدوات الاختيار
٨٤	المحور الخامس: مصادر التزويد
٨٥	المحور السادس: الميزانية
٨٦	المحور السابع: تنقية المجموعات
٨٦	المحور الثامن: الصعوبات
٨٧	المحور التاسع: التطلعات المستقبلية
٨٩	الاستبانة الثانية لأخصائيي مراكز مصادر التعلم
٩٠	نتائج الاستبانة الثانية
٩٠	المحور الأول: بيانات عامة
٩١	المحور الثاني: التزويد
٩٩	المحور الثالث: مسؤولية الاختيار
١٠٠	المحور الرابع: أسس الاختيار
١٠١	المحور الخامس: أدوات الاختيار
١٠٢	المحور السادس: التنقية والاستبعاد
١٠٣	المحور السابع: الصعوبات
١٠٤	المحور الثامن: التطلعات المستقبلية
١٠٦	الفصل السادس: مناقشة النتائج والتوصيات
١٠٧	مناقشة نتائج الدراسة (مشرفون)
١٢٥	مناقشة نتائج الدراسة (أخصائيون)
١٣٧	التوصيات
١٣٨	لائحة مقترحة لبناء وتنمية المجموعات



قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
١٦٠	استبانة يجيب عليها مشرفو مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي	١
١٧٠	استبانة يجيب عليها أخصائيو مصادر التعلم بمراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي	٢



الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها

حوى هذا الفصل وصفا للدراسة من حيث مقدمة الدراسة ومشكلة الدراسة وأهداف الدراسة وأسئلة الدراسة وحدود الدراسة ومبررات الدراسة وأهميتها ومصطلحات الدراسة.



المقدمة

اتسم هذا العصر بالانفجار المعلوماتي، والتطور الهائل في تقنيات المعلومات، مما أحدث تغييرات جذرية في المجتمعات وخصائصها ومتطلباتها، ولذلك صار لزاما على الدول أن تسعى إلى تطوير العملية التعليمية بها، لتتناسب مخرجاتها مع احتياجات المجتمع وطموحاته وآماله.

كما أصبح من الضروري اعتماد سياسة تعليمية تحقق أهدافا متطورة تواكب طبيعة العصر وخصائصه. فلم يعد هدف التعليم في الوقت الراهن مقتصرًا على تلقين الدارسين قدرًا معينًا من المعلومات في موضوعات مختلفة، وإنما أصبح الاهتمام ينصب على صقل شخصية الطالب وتنميتها وتفجير طاقاتها، وذلك من خلال تنمية قدراته وإكسابه مهارات متعددة لعل من أهمها مهارات التعلم الذاتي والمستمر، مع ترك الحرية للطالب في الاتصال المباشر بمصادر المعلومات التقليدية وغير التقليدية للحصول على المعلومات، مما يتطلب توفير مصادر كافية ومتنوعة للمعلومات، مع تيسير تداولها بين الطلاب في بيئة تحقق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من هذه المصادر.

وتعد المؤسسة التربوية في أي دولة من الدول بمثابة عصب التقدم لما تكفله من القدرة على إخراج منتج جيد - يتمثل في طلابها - لديه القدرة على التعامل مع معطيات العصر بكفاءة، محاولاً الاستفادة بكل ما توفر لديه من إمكانيات في سبيل إعلاء مكانة بلاده بين الدول ومواكبة ركب التقدم. ولتحقيق هذا الهدف الأسمى، ينبغي أن ننظر إلى تلك المؤسسة التربوية على أنها منظومة كبرى تتكون من مجموعة النظم الفرعية التي تتكامل فيما بينها لتحقيق هذا الهدف. وتعد مراكز مصادر التعلم بمفهومها الجديد أحد النظم الفرعية الهامة في تلك المنظومة.

وقد أوضحت العديد من الدراسات التي تم إجراؤها على المكتبات المدرسية في الكثير من الدول أن هناك بعض المشكلات التي تحول دون قيام تلك المرافق بتقديم خدماتها المكتبية بصورة أفضل، ومن بين تلك المشكلات قلة أعداد أخصائيي المكتبات بها، وعدم تحديث المجموعات، وعدم الحرص على استخدام الوسائل التعليمية الحديثة، وكذلك عدم الاستفادة من التطورات الحديثة في مجالات تقنيات التعليم.

وقد اهتمت وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان بتطوير المكتبات المدرسية، ومحاولة الاستفادة من مستجدات العصر فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات - خاصة بعد انتشار شبكة الإنترنت - في تطوير تلك المكتبات بصورتها التقليدية لتصبح مراكزا لمصادر التعلم باعتبارها أحد



المكونات الهامة في مساعدة الفرد على التعلم الذاتي وتنمية قدراته، فضلاً عما تقدمه من مساعدات في مجال التعليم المستمر، إضافة إلى تنمية مهارات المعلمين، وهي أهم المحاور التي نادت استراتيجية تطوير التعليم في سلطنة عمان بضرورة تحقيقها.

وتعتمد سلطنة عمان نظام التعليم الأساسي الذي يتبنى الأهداف الحديثة للتعليم ويوفر في كل مدرسة مركزاً لمصادر التعلم يضم مصادر متنوعة للمعلومات لخدمة الطالب والمعلم.

وشهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً ملحوظاً بتنمية مهارات المعلومات لدى الطلاب في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، وأصبحت المكتبات المدرسية ومراكز مصادر التعلم محورا أساسيا لنشر ثقافة المعلومات بين أوساط الطلاب والمدرسين على حد سواء. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن وزارة التربية والتعليم قد أقرت مشروعاً لتدريب الطلبة والمعلمين على مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا الاجتماعية والأخلاقية المرتبطة بها، وذلك بالاستفادة من المشروع الدولي المعروف باسم «الرخصة الدولية لتعليم الكمبيوتر ICDL».

وقد أعطى هذا التوجه في نمط التعليم بعداً جديداً لسياسة التزويد بمراكز مصادر التعلم يلزمها بالتجديد والتنوع لتقابل هذا الطرح الجديد في سياسة التعليم، نظراً لأن الكتاب المدرسي لم يعد المصدر الوحيد لمعلومات الطالب، وإنما تنوعت مصادر المعلومات المتاحة له لتشمل أشكالاً عديدة منها الدوريات والوسائل السمعية والبصرية بمختلف أشكالها، والأشرطة، والنماذج، والشرائح التعليمية، والمصغرات الفيلمية، والأقراص المدمجة، وبرامج الحاسب، بالإضافة إلى الاتصال بشبكات المعلومات.

ولن يتسنى لمراكز مصادر التعلم التطور ومواكبة روح العصر في تقديم خدماتها إلا إذا توسعت، كما ونوعاً، في مجموعات المواد بها حتى تستطيع تلبية رغبات المستفيدين واحتياجاتهم.

ونظراً لأهمية دور مراكز مصادر التعلم، وطبيعة مجموعات المواد بها فإنه من الضروري وجود سياسة مكتوبة ومعتمدة وواضحة المعالم للتزويد، يتم العمل بموجبها، وذلك وفق معايير وضوابط محددة لتقابل بكفاءة الاحتياجات الأساسية للمناهج الدراسية، واهتمامات المستفيدين، وميولهم، ومستواهم العلمي، مع مراعاة الفروق الفردية بينهم، حتى يكون مركز مصادر التعلم قادراً على خدمة البرامج التربوية والتعليمية والأنشطة المتصلة بها بكفاءة وفاعلية.

ومن هنا تنبع أهمية وجود سياسة مرنة لبناء مجموعات المواد وتنميتها



في مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي، لكي تتم هذه العملية وفق معايير عديدة ونوعية مناسبة، حتى يمكنها القيام ببقية الوظائف الأساسية الأخرى لتواكب التطور وتراعي المتغيرات، فالمدخلات الجيدة هي التي تضمن مخرجات جيدة إذا أحسن استثمارها.

مشكلة الدراسة

على الرغم من وجود مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان وتوافر المقومات البشرية والمادية والتقنية ووجود (سياسة غير معيارية) لتزويد المراكز بمجموعات متنوعة من مصادر المعلومات من خلال بعض القواعد والتعليمات والتوجيهات وبعض الأعراف الجارية، إلا أن الباحث، ومن خلال معاشته لواقع مراكز مصادر التعلم بحكم عمله كرئيس لقسم مصادر التعلم بوزارة التربية والتعليم، لاحظ وجود بعض الملاحظات على عملية بناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم لعل من أهمها وجود بعض مظاهر القصور في مجموعاتها، خاصة المصادر الإلكترونية والمواد غير المطبوعة على الرغم من أهميتها، بالإضافة إلى عدم إخضاعها لعملية تقييم شاملة للتأكد من مناسبتها للتداول بين الطلاب من النواحي الفنية (الشكلية) والموضوعية لكي تلبي حاجة المستفيد وتسد فراغا في مركز مصادر التعلم مما يمكنه من تحقيق أهدافه التربوية والتعليمية والثقافية، أضف إلى ذلك قلة وجود التشارك التعاوني المعرفي والتخزين التعاوني بين مراكز مصادر التعلم لمصادر المعلومات التي يكثر عليها الطلب في الوقت الراهن وقد يستفاد منها فيما بعد لحل مشكلة نقص المصادر وضيق المكان والحاجة لتطوير كفاءات ومهارات القائمين على المراكز في تفعيل هذا التعاون مما يساعد في إزالة الكثير من العقبات والمشكلات.

وعلى الرغم مما تبذله الجهات المسؤولة عن هذه المراكز من جهود في محاولة اقتناء المصادر الحديثة والتقنيات المتطورة، إلا أن عدم وجود سياسة تزويد علمية مكتوبة بما تشمله من عناصر كمعايير تقييم المجموعات وأسس الاختيار وأدواته إلى غير ذلك من العناصر المهمة التي تحتويها هذه السياسة، يقلل من ثمار هذه الجهود.

وإذا ما أضفنا إلى ما سبق ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة التي أجريت على مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي من ضعف بعض مجموعات المواد بها وقلة مساندتها للمناهج الدراسية وعدم مراعاة المعايير العلمية عند اختيارها لتبين مدى ملاءمتها للدارسين على اختلاف ميولهم واهتماماتهم وقدراتهم ومواهبهم، مثل (الزدجالي، ٢٠٠٤، والسمين، ٢٠٠٤، والهنائي، ٢٠٠٢، فإننا



نستطيع القول بأن غياب سياسة تزويد علمية مكتوبة يعد مشكلة تستدعي حلاً علمياً، وبخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان الدور التربوي الذي يلعبه مركز مصادر التعلم في تحسين مخرجات العملية التربوية والتعليمية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

- 1. واقع سياسة بناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم.
- 2. الإجراءات التي يتم بموجبها اختيار المجموعات.
- 3. أدوات الاختيار المستخدمة ووسائله.
- 4. مدى تطبيق بعض المعايير الخاصة بالمكتبات المدرسية ومراكز مصادر التعلم في عملية الاختيار.
- 5. الاتجاهات الكمية والنوعية للمجموعات المتوافرة في مراكز مصادر التعلم لرصد مواطن القوة ومواطن الضعف وتحديد مدى ملاءمتها للمقررات الدراسية والمناهج.
- 6. المشكلات التي تؤدي إلى الحد من تنمية المجموعات بمراكز مصادر التعلم.
- 7. الخروج بمقترح لسياسة تزويد مناسبة.

أسئلة الدراسة

ولدراسة هذه المشكلة وتشخيصها، تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- أ - ما واقع سياسة بناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم ؟
- ب - ما المكونات والأسس التي تقوم عليها سياسة التزويد الحالية؟
- ج - إلى أي مدى تعمل سياسة التزويد بمراكز مصادر التعلم على بناء المجموعات بين مختلف حقول المعرفة وتحقيق التوازن الموضوعي والنوعي لها؟
- د - ماهي مكونات السياسة المقترحة الواجب اتباعها في عمليات بناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم ؟



جدول يبين مجتمع وعينة الدراسة بالمناطق التعليمية بسلطنة عمان

م	المنطقة التعليمية	عدد مراكز مصادر التعلم بمدارس الحلقة الثانية	
		مجتمع الدراسة	عينة الدراسة
١	مسقط	٣٦	٣
٢	الباطنة شمال	٤٣	٤
٣	الباطنة جنوب	٣٠	٣
٤	الداخلية	٣٨	٤
٥	الشرقية جنوب	٣١	٣
٦	الشرقية شمال	٢٧	٣
٧	البريمي	١٠	١
٨	الظاهرة	٢٧	٣
٩	ظفار	٣٨	٤
١٠	الوسطى	١٢	١
١١	مسندم	٩	١
١٢	المجموع الكلي	٣٠١	٣٠

المصدر: قسم الإحصاء. وزارة التربية والتعليم.

جدول يبين مدارس التعليم الأساسي التي أجريت عليها الدراسة مع بيان المنطقة التابعة لها

م	اسم المدرسة	المنطقة التعليمية التابعة لها
١	عاصم بن عمر بن الخطاب للتعليم الأساسي للبنين	محافظة مسقط
٢	الوطنية للتعليم الأساسي للبنات الصفوف (٥-١٠)	محافظة مسقط
٣	النوع للتعليم الأساسي للبنات الصفوف (٥-١٠)	محافظة مسقط
٤	الطريف للتعليم الأساسي	الباطنة شمال
٥	هلال بن عطية للبنين الصفوف (٥-١١)	الباطنة شمال
٦	الحسن بن علي للتعليم الأساسي للبنين الصفوف	الباطنة شمال
٧	أمية بنت قيس للتعليم الأساسي للبنات الصفوف (٩-١٠)	الباطنة شمال



علم المعلومات

م	اسم المدرسة	المنطقة التعليمية التابعة لها
٨	عبد بن الجلندى	الباطنة جنوب
٩	درة الهاشمية للتعليم الاساسي للبنات الصفوف	الباطنة جنوب
١٠	ثابت بن قيس للتعليم الاساسي للبنين الصفوف (١٠-١٠)	الباطنة جنوب
١١	الشيخ محمد بن مسعود للتعليم الاساسي للبنين	المنطقة الداخلية
١٢	أم أيمن للتعليم الاساسي للبنات الصفوف (٩-٥)	المنطقة الداخلية
١٣	عائشة بنت طلحة للتعليم الاساسي للبنات الصفوف	المنطقة الداخلية
١٤	ليبد بن ربيعة للتعليم الاساسي للبنين الصفوف (١٢-١٢)	المنطقة الداخلية
١٥	لبابة بنت الحارث للتعليم الاساسي للبنات الصفوف	الشرقية جنوب
١٦	الزبير بن العوام للتعليم الاساسي للبنين الصفوف	الشرقية جنوب
١٧	رملة ام المؤمنين للتعليم الاساسي للبنات الصفوف	الشرقية جنوب
١٨	عبدالله بن زيد للتعليم الاساسي للبنين الصفوف (٨-٨)	الشرقية شمال
١٩	سيح العافية للتعليم الاساسي للبنات الصفوف (١٠-١٠)	الشرقية شمال
٢٠	الثابتي للتعليم الاساسي للبنات الصفوف (١٠-٥)	الشرقية شمال
٢١	حذيفة بن محسن للتعليم الاساسي للبنين للصفوف	محافظة البريمي
٢٢	المرتفع للتعليم الاساسي للبنين الصفوف (٩-٥)	الظاهرة
٢٣	عمر بن مسعود للتعليم الاساسي للبنين الصفوف	الظاهرة
٢٤	حمد بن حمود البوسعيدى للتعليم الاساسي للبنين	الظاهرة
٢٥	الشعلة للتعليم الاساسي للبنين الصفوف (١٠-٥)	محافظة ظفار
٢٦	الراية للتعليم الاساسي للبنات الصفوف (٩-٥)	محافظة ظفار
٢٧	السيدة ميزون بنت أحمد المعشني للتعليم الاساسي	محافظة ظفار
٢٨	طوي أعتير للتعليم الاساسي بنين الصفوف (٥)	محافظة ظفار
٢٩	أبو مضابي للتعليم الاساسي الصفوف (١٢-١)	المنطقة الوسطى
٣٠	المحمدية للتعليم الاساسي للبنين الصفوف (٥ - ١٢)	محافظة مسندم





الفصل الثاني الإطار النظري

يتناول هذا الفصل أربعة محاور اشتمل المحور الأول على استعراض المفاهيم والمصطلحات المختلفة التي ظهرت للدلالة عليها في الإنتاج الفكري المنشور حول هذا الموضوع، مع استعراض النشأة التاريخية لظهور المصطلح، يلي ذلك عرض لأهمية إنشاء مراكز مصادر التعلم، أو إذا شئنا الدقة تطوير المكتبة المدرسية التقليدية لتصبح مركزاً لمصادر التعلم، كذلك تتناول الدراسة أهداف وأنشطة مراكز مصادر التعلم، والمحور الثاني تناول القضايا المتعلقة بإنشاء مراكز مصادر التعلم من حيث : الموقع والمبنى والتجهيزات. العمليات الإدارية وجاء ذلك بهدف تكوين قاعدة أساسية تكون منطلقاً لفهم الظاهرة المدروسة وربطها بالتطور النظري كما. تناول المحور الثالث : خطة تطوير التعليم في سلطنة عمان ودور مراكز مصادر التعلم في تحقيق وتفعيل مبادئ التعليم الأساسي وأسسها وناقش المحور الرابع بناء المجموعات في مراكز مصادر التعلم بسلطنة عمان وتنميتها والسياسات المرتبطة بها.



المحور الأول : مركز مصادر التعلم : نظرة شاملة تمهيد:

لقد كان المفهوم السائد عن المكتبة المدرسية أنها عبارة عن مجرد مخزن للكتب لا يحظى بالاستخدام إلا نادراً، وكان المجتمع بل وكذلك الإدارة المدرسية نفسها، ينظر لأمين المكتبة على أنه مجرد حارس لمجموعة المكتبة من الفقد والضياع دون الأخذ في الاعتبار الخدمات الهامة التي يجب أن يقدمها للمجتمع المدرسي من الطلاب والمدرسين والإداريين. ونتيجة للتطورات التي حدثت في مجال المكتبات والمعلومات في ضوء التطورات المعاصرة وما شهدته الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من تطورات كبيرة نتجت عما تم استحداثه من تكنولوجيا متطورة، تغير هذا المفهوم الخاطئ حول المكتبة المدرسية. وأثرت الاتجاهات والمتغيرات التي صاحبت التطور العلمي والتكنولوجي في كافة مجالات البحث العلمي تأثيراً إيجابياً على فلسفة التعليم، ومن ثم على الأساليب والنظم التعليمية والتربوية، وكان لهذا التأثير انعكاساته على المكتبة المدرسية بوصفها القاعدة الأساسية ومحور التقاء البرامج والأنشطة التعليمية في كافة مستويات الدراسة التعليمية المختلفة. (الدهوي، محمد، ٢٠٠٥).

ونظراً لأن المكتبة المدرسية تعد من أهم وسائل النظام التعليمي حيث تعمل على توفير المصادر التعليمية التي يعتمد عليها البرنامج التعليمي والتربوي، لذلك كان من الضروري استهدافها بعمليات تطوير في الهدف والمحتوى والتنظيم، لتواكب التطورات المتلاحقة في العملية التعليمية التعلمية، وتستطيع أن تكون عنصراً إيجابياً في مساندة العملية التعليمية للمدرسة المعاصرة.

وفي هذا الصدد يؤكد أحمد العلي وزين عبد الهادي على ضرورة قيام المكتبة المدرسية الشاملة (مركز مصادر التعلم) بدور إيجابي يحقق المزيد من « التفاعل والديناميكية في التفكير كمهارة ملازمة طول العمر والتركيز على الأهداف السلوكية واكتساب الخبرات بالطرق المؤثرة وعلى الحق في القراءة وإدراك المغزى الوظيفي للقراءة والكتابة، والاستخدام المدروس للمكتبة المدرسية حتى تساهم في عملية التعليم (العلي وعبد الهادي، ٢٠٠٢)

ونقدم فيما يلي عرضاً لأهم المصطلحات الدالة على هذا المرفق الهام للمعلومات مع تناول المفاهيم التي وردت بشأنه في الإنتاج الفكري، مع بيان أهمية تلك المراكز، بالإضافة إلى استعراض لأهم ما نشر من إنتاج فكري في الموضوع.

المصطلحات

لقد أثر الدور الجديد للمكتبة المدرسية مع ما تم استحداثه من مصادر



معلومات بخلاف الأوعية التقليدية مثل المواد السمعية والبصرية والملفات الإلكترونية في تطور مفهوم المكتبة المدرسية لتصبح مركزاً للمعلومات، واستتبع ذلك بالطبع ظهور العديد من المصطلحات للدلالة على هذا المفهوم الجديد من بينها:

- مركز مواد تعليمية.
 - مركز تعليم دائم.
 - مركز تعليمي ثقافي.
 - مركز اتصالات.
 - مركز معلومات المكتبة.
 - المكتبة الشاملة. (العلي، وعبدالهادي، ٢٠٠٢)
- ويضيف لنا حسن محمد عبد الشافي المصطلحات التالية مما تم ذكره في الإنتاج الفكري العربي (عبد الشافي، ١٩٩٣) :

- مركز التعليم Learning Center
- مركز الأوعية المتعددة Multimedia Center
- مركز مصادر التعلم Learning Resource Center
- مركز الوسائل السمعية والبصرية Audio-visual Center
- مركز الأوعية المكتبية Library Media Center
- مركز المواد التعليمية Instructional Materials Center
- المكتبة الشاملة Media Center

وإذا ما نظرنا إلى هذه المصطلحات المتعددة التي حاول العديد من المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات، أو في مجال التربية، وضعها للتعبير عن المكتبة المدرسية بمفهومها الجديد، وسواء أكانت تلك المصطلحات قد وردت في الإنتاج الفكري العربي أو الأجنبي، نجد أن هذه المصطلحات جميعها تؤكد على ضرورة اقتناء هذه المرافق للأشكال غير التقليدية من مصادر المعلومات.

ويلاحظ أن هذه التسميات المختلفة قد ركزت على عملية المزج بين المصطلحات التي تدل على أوعية المعلومات وذلك من خلال استخدام كلمات (الأوعية – مزيج الأوعية – المواد السمعية والبصرية – المصادر) مع ربطها



بغيرها من الكلمات مثل (تعليمي - تعلم) وإضافة كلمة مكتبة أو مركز إليها، إلا أنه يرى أن ذلك لا يغير من مفهوم المكتبة المدرسية بحال (عبدالشافى، حسن، ١٩٩٣). وقد اتفق المكتبيون العرب في كتاباتهم في بادئ الأمر على استخدام مصطلح المكتبة الشاملة للدلالة على ذلك المفهوم الجديد للمكتبة المدرسية، إلا أن المصطلح الأكثر استخداماً وأكثر حداثة الآن خاصة عبر المواقع التي تظهر على شبكة الإنترنت هو مصطلح «مراكز مصادر التعلم» حيث شاع استخدام هذا المصطلح الآن بدلاً عن مصطلح المكتبة الشاملة وذلك بفضل تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسوف تستقر الدراسة على استخدام مصطلح مراكز مصادر التعلم للدلالة على هذا المفهوم الجديد.

مفهوم مركز مصادر التعلم :

باستعراض المصطلحات المختلفة التي أطلقت للدلالة على المكتبة المدرسية بمفهومها الجديد نجد أن هذه المصطلحات تذهب إلى التأكيد على ضرورة اقتناء هذا المرفق للأشكال الحديثة من أوعية المعلومات، بالإضافة إلى التأكيد على دورها الهام في عملية التعلم الذاتي، وقد انعكس ذلك على المفاهيم التي وردت بالإنتاج الفكري حول الموضوع.

ويقدم لنا محمد فتحي عبد الهادي تعريفاً يرى أن المكتبة الشاملة هي « مجموعة من المواد التعليمية والتثقيفية المختلفة تم اختيارها وتنظيمها تنظيمياً فنياً ملائماً، بحيث يمكن تقديم الأنشطة والخدمات المكتبية المتعددة إلى التلاميذ وإلى أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالمدرسة بصورة كافية وفعالة». ويشير التعريف إلى ضرورة القيام بعمليات الاختيار الدقيق للمجموعات المقتناة إضافة إلى ضرورة تنظيمها بصورة ملائمة، كما يشير التعريف كذلك إلى مجتمع المستفيدين من هذا المرفق بفئاتهم المختلفة من طلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالمكتبة وضرورة تقديم خدمة جيدة لهم من خلال ما يتم اقتناؤه وتنظيمه من أوعية معلومات.

ويرى (فتحي عبد الهادي) أن التسميات المتعددة لا تغير من الدور الذي تلعبه المكتبة المدرسية في العملية التعليمية، إلا أن تسميتها بمركز مصادر التعلم يحتم ويوحى بتغليفيها بالمزيد من التغييرات والتطورات التكنولوجية خاصة.

وعلى صعيد الكتابات الأجنبية في موضوع مراكز مصادر التعلم نصادف التعريف الذي أورده ديفيز W. Davis ويرى فيه أن مركز مصادر المكتبة Library Resources Center هو « مركز تنظيم مصادر التعلم المتاحة وتصنيفها واقتنائها وإدارتها». (J, Davis. ١٩٧٥، ص ١٩٧٥)

أما جيمس براون J. W. Brown فيرى أن هذا المركز - أياً كانت التسمية



المستخدمة للتعبير عنه سواء أكانت مركز المعلومات أو مركز وسائل التدريس أو مركز المواد السمعية والبصرية أو مركز مصادر التعلم – هو عبارة عن «مركز تتحدد مسؤولياته في تجميع مصادر المعلومات واقتنائها بنظام معين وتصنيفها وتخزينها واسترجاعها عند الطلب مع إعداد هذه المصادر لاستخدامها والإفادة منها» (W, Brown, 1989, p: 593).

وبذلك يتضح لنا أن مركز مصادر التعلم هو تطوير لمفهوم المكتبة المدرسية لتناسب التغيرات التي حدثت في السياسات التعليمية في العالم العربي وتشجيعها لمفهوم التعلم الفردي وتوفير الوسائل التعليمية الكفيلة لذلك.

كما يتضح أن مركز مصادر التعلم، عبارة عن مكان (قاعة) يتوفر فيها كل ما يساعد المستفيد على اكتساب المهارات اللغوية والمنطقية والمعرفية وتنميتها، ويشتمل على وسائل بسيطة ومعقدة وأجهزة متقدمة تمكن الطالب من استيعاب محتوى العملية التعليمية بأفضل صورة (وهي الصورة العملية والواقعية) وتمكن المعلم من أداء مهامه وتنمية قدراته بما يحقق أهداف السياسة التعليمية المتطورة.

أهمية مركز مصادر التعلم :

لقد تغيرت أهداف التربية في العصر الذي نعيشه اليوم من مجرد تحصيل المعرفة إلى تنمية القدرة على الوصول إلى مصادر تلك المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات وأصبحت مهمة التعليم الآن، هي تعليم التلميذ كيف يتعلم ذاتياً، وكيف تستمر عملية التعلم على مدى فترات حياته العملية... لذا، فإن المعلم قد فقد احتكاره لمهمة التعليم مع تعدد مصادر التعلم لتشمل بجانب المعلم والكتاب: المراجع الإلكترونية، والبرمجيات التعليمية والمناهج المبرمجة، وبنوك المعلومات، والشبكات المحلية، وشبكة الإنترنت العالمية. وهذا يعني انتقال التعليم من التحصيل إلى تنمية قدرات التعلم ذاتياً من خلال مصادر التعلم المتنوعة. ولمسايرة الانفجار المعرفي السائد في هذا العصر، كان لابد من تغيير محتويات المقررات والمناهج الدراسية على فترات قصيرة، وفي ظل النظام التعليمي الجديد فهذه مسألة محلولة تماماً، حيث يحصل التلاميذ والطلاب على المعلومات من مصادر التعلم ومن شبكات المعلومات.

نخلص مما سبق أن التعلم الذاتي أصبح ضرورة تحتمها طبيعة العصر الذي نحياه، ولذلك كان لابد من تهيئة الموقف التعليمي لاستثارة الطالب وتحفيزه إلى التعلم معتمداً على نفسه متفاعلاً مع مصادر التعلم المتنوعة. وقد استتبع ذلك بالضرورة تطور دور المكتبة المدرسية فيما تقتنيه من مجموعات وما تقدمه من



خدمات من خلال الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية المعاصرة، ولذلك برزت أهمية مركز مصادر التعلم الذي يجمع المصادر التعليمية بكافة أشكالها ووضعها في متناول الطلاب والمعلمين. وهنا يؤكد فهم مصطفى على ضرورة أن نضع في الاعتبار مجموعة من الأمور عند القيام بعمليات تطوير المكتبة المدرسية التقليدية إلى مركز لمصادر التعلم من أهمها توفير المساحات المكانية المناسبة مع الاهتمام باقتناء أوعية المعلومات الحديثة وضرورة توافر الأجهزة اللازمة لتشغيلها ومشاهدتها أو الاستماع إليها، بالإضافة إلى ذلك ينبغي الحرص على توفير المساحات المناسبة لتنظيم وعقد المناقشات والندوات والمحاضرات حتى يستطيع المركز تقديم دوره في خدمة الأنشطة التربوية بكفاءة.

ويرى أحمد مصطفى كامل عمر أن هناك مجموعة من الأسباب التي دعت إلى ضرورة إقامة مراكز التعلم والتي يأتي في مقدمتها:

أ. الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم الآن نتيجة للنمو الهائل للمعرفة وما ينتج عنها من معلومات، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة عدد الباحثين، مع ظهور مصادر جديدة للمعلومات ساهمت في وجودها التقنيات الحديثة والتي أمكن استخدامها في العملية التعليمية.

ب. الانفجار السكاني وما ترتب عليه من انخفاض كفاءة العملية التعليمية حيث تعد مشكلة الانفجار السكاني من أخطر المشكلات التي تواجه العالم بأسره وما يصاحب تلك الزيادة من مشكلات اقتصادية واجتماعية وتربوية... إلخ. مما أوجد أعداداً غفيرة من الطلاب لا تتناسب مع ما هو متوافر بالفعل من مدارس مما يؤثر على كفاءة تلقي الطلاب للعلم مما يستلزم معه تحديد وتوفير آليات أخرى تساعد الطلاب على التلقي وتنمية قدراتهم من خلال التعلم الذاتي.

ج. عدم تجانس مجموعة المتعلمين في الفصل الواحد وهذه نتيجة طبيعية لمشكلة الانفجار السكاني السابق الإشارة إليها حيث ترتب على تلك المشكلة زيادة عدد الطلاب في الفصل الدراسي الواحد ووجود فروق فردية بين هؤلاء الطلاب تزداد بزيادة أعدادهم داخل الفصل الواحد مما يؤدي إلى اختلاف ميولهم وقدراتهم مما يستلزم معه ضرورة تنمية كل فرد منهم لقدراته بصورة فردية من خلال تلك المراكز.

د. الرغبة في الارتفاع بجودة التعليم من خلال وضع استراتيجيات تعليمية حديثة تغير من أهداف العملية التعليمية من مجرد الحفظ والتلقين إلى الاعتماد على النفس والعمل على تنمية مهارة التفكير العلمي المنطقي



لدى الطلاب، ويستلزم ذلك بطبيعة الحال أن يقوم المعلم باعتباره الموجه والمرشد للدارسين بتحديد مجموعة من الأهداف والخبرات والمواقف التعليمية واختيار أنسب الوسائط المتاحة بمركز مصادر التعلم لتحقيق هذه الأهداف.

هـ. المساعدة في حل مشكلة محو الأمية وتعليم الكبار حيث تساعد تلك المراكز من خلال ما تقدمه من مصادر معلومات مرئية ومسموعة في مساعدة هؤلاء الدارسين على استيعاب المعلومات لزيادة تحسين الخدمات التعليمية المقدمة لتلك الفئة من المجتمع.

و. العمل على إثارة اهتمام الباحثين من خلال ما تحظى به مصادر التعلم المتنوعة من عناصر جذب وتشويق للمادة العلمية المقدمة من خلالها، بالإضافة إلى ما تتيحه من تنوع في طرق العرض مما يتيح للطلاب اختيار الطريقة التي تتناسب مع ميوله وقدراته، فضلاً عما تقدمه من مزايا زيادة الانتباه والقدرة على التأثير في المتلقي. (عصر، أحمد، ١٩٩٩، ص: ٥٣-٥٥).

ويتضح أن الأهمية في مراكز مصادر التعلم تكمن في أنه يعمل على ما

يلي :

- يوفر بيئة تعليمية تعليمية مناسبة تمكن الطالب والمعلم من استخدام مصادر متنوعة للمعلومات

- يوفر مواد وأجهزة حديثة تساعد المعلم في أداء مهامه وتجذب الطالب وتثير اهتمامه وتزيد دافعيته للتعلم.

- يزود المعلمين والطلاب بالمهارات والأفكار الأساسية في مجال اكتساب المعرفة (صادق، أمنية، ٢٠٠٦، ص: ٦٠٧).

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن شبكة الإنترنت قد لعبت دوراً هاماً في تيسير عمليات التعاون هذه، وسوف تكون هناك معالجة منفصلة لدور شبكة الإنترنت في الارتفاع بكفاءة ما تقدمه مراكز مصادر التعلم من خدمات.

أهداف مراكز مصادر التعلم :

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى مركز مصادر التعلم لتحقيقها والتي تنبع أساساً من عناصر الأهمية السابق الإشارة إليها. وتختلف أهداف كل مركز لمصادر التعلم باختلاف المؤسسة التعليمية التي يتبعها والمرحلة التعليمية التي يخدمها. وعلى الرغم من ذلك فإن الهدف النهائي الذي تدور حوله الأهداف التفصيلية الخاصة بكل مركز على حدة، هذا الهدف العام هو خدمة العملية



التعليمية ومحورها المتعلم من خلال توفير بيئة تعليمية مناسبة تتيح للطالب الاستفادة من أنواع متعددة ومختلفة من مصادر المعلومات وتهيئ له فرص التعلم الذاتي، وتعزز لديه مهارات البحث والاكتشاف، وتمكن المعلم من إتباع أساليب حديثة في تصميم مادة الدرس، وتنفيذها وتقويمها. ومن ضمن هذه الأهداف نورد مجموعة من الأهداف العامة التي يمكن أن تسترشد بها مراكز مصادر التعلم ومنها:

- أ. خدمة العملية التعليمية التعليمية.
- ب. غرس عادة القراءة والمطالعة لدى الطلاب.
- ج. إتاحة الفرصة للمتعلمين لاستخدام مصادر متنوعة للمعلومات، وعدم التركيز على الكتاب المدرسي واعتماده كمصدر أساسي للمعرفة.
- د. الارتقاء بمعلومات المعلمين وتنمية مهاراتهم المهنية بما يقدمه لهم مركز مصادر التعلم من أوعية معلومات حديثة بها صفة الحداثة والتنوع.
- هـ. إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتي والمهارات المكتبية التي تيسر لهم الاستخدام المثمر للمكتبة ومصادر.

أنشطة مراكز التعلم :

هناك مجموعة من الأنشطة التي يمكن أن يقدمها مركز مصادر التعلم، وقد حفل الإنتاج الفكري بالعديد من الكتابات التي استعرضت تلك الأنشطة، ومن بينها:

- أ. القراءات المرتبطة بالمناهج الدراسية بهدف إثراء موضوعات المنهج.
- ب. القراءات المرتبطة بالتثقيف والقراءة الحرة.
- ج. القراءات المرتبطة بالواجبات الوظيفية بالمقررات الدراسية.
- د. تنويع مصادر التعلم وإعداد مجموعات من المصادر التي تناسب كل صف دراسي، مثل كتب المعلومات، كتب السلاسل المبسطة، وكتب السير والشخصيات والموسوعات المبسطة لتنمية اتجاهات الأطفال القرائية، وتنمية مهارة البحث عن المعلومات.
- هـ. التركيز على سرد القصص ومنها قصص اللوحة الوبرية، والشرائح الفيلمية والتسجيلات الصوتية، بهدف تنمية مهارة الاستماع الجيد، وتنمية مهارة التحدث والتعبير عن الأحداث والمشاهد والمواقف.
- و. مشاهدة الأفلام أو الاستماع إلى التسجيلات الصوتية المرتبطة بموضوع



مناسب لمستوى التلاميذ بهدف تجميع معلومات وحقائق عن هذا الموضوع.

ز. استخدام بعض برامج الحاسب بصورة فردية لتنمية مهارة التعلم الذاتي.
ح. التدريب على مهارات المعلومات بحيث يستطيع الطالب الحصول على المعلومات التي يحتاجها في أسرع وقت وبأقل مجهود.

ط. ممارسة الأنشطة المرتبطة بالقراءة المتمثلة في إعداد ألبومات الصور، وإعداد مجلات الحائط، والمجلات المطبوعة، وإعداد مقالات الإذاعة المدرسية.

ي. استخدام المواد السمعية والبصرية في تعزيز برنامج مهارات المعلومات وفي تعزيز المناهج الدراسية.

ك. توفير الفرص لمناقشة الكتب في بيئة ومناخ يتسمان بالتشجيع والتحفيز. (صوفي، عبد اللطيف، ١٩٩٥)

وباستقراء تلك الأنشطة التي تقدمها مراكز مصادر التعلم يمكن أن نلخص الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها تلك المراكز على النحو التالي :

- أ. توفير المصادر التعليمية.
- ب. تدعيم المناهج الدراسية.
- ج. تدعيم الأنشطة التربوية.
- د. التربية المكتبية والمعلوماتية للطلاب.
- هـ. تنمية عادة القراءة والاطلاع.
- و. الإرشاد القرائي.
- ز. تنمية قدرات ومهارات المعلمين.

المحور الثاني :الموقع والمبنى والتجهيزات بمراكز مصادر

التعلم

تمهيد

إن اختيار الموقع المناسب لمركز مصادر التعلم وتصميم المبنى الخاص به وتجهيزه بالأثاث والأجهزة الملائمة مسألة غاية في الأهمية نظراً لما تكفله من ضمانات لقيام المركز بالدور المنوط به بما يتفق مع الأهداف التي تم وضعها له. وقد حظيت المكتبات المدرسية بصفة عامة ومراكز مصادر التعلم بصفة خاصة



بدراسات عديدة تعنى بالمعايير الخاصة بالموقع والمبنى والأثاث.

ونحاول فيما يلي تناول المواصفات الخاصة بالموقع والمبنى والتجهيزات والأجهزة اللازمة لإنشاء مركز مصادر التعلم أو تحويل المكتبة المدرسية التقليدية لمركز لمصادر التعلم.

الموقع :

أجمعت الدراسات العديدة التي تمت في هذا الصدد على ضرورة اختيار موقع مركز مصادر التعلم بما يتناسب مع الهدف الذي أنشئ من أجله. وعلى الرغم من أن المبنى يكون محددًا داخل المؤسسة التعليمية، إلا أن ذلك لا يمنع من ضرورة توافر مجموعة من المواصفات التي تسهم في دعم نشاط المركز، وهنا ينبغي مراعاة بعض الأمور من أهمها:

أ- أن يتناسب تصميم المبنى مع التصميم المعماري العام لمبنى المدرسة، وموقع الفصول الدراسية، ومرافق المدرسة الأخرى.

ب- ينبغي أن يتوسط المركز حجرات الدراسة بشكل يجعل الوصول إليه أمراً سهلاً، ولا ينبغي أن يقع المبنى في جناح منفصل تماماً عن حجرات الدراسة، أو في نهاية ممر ضيق.

ج- أن يكون في أول الأدوار العلوية بعيداً عن الدور الأرضي وبما يعمل على تلافي الضوضاء ويقلل من تردد بعض التلاميذ عليه لأمر غير جديّة، كما لا ينبغي أن يكون في الأدوار العلوية لما يشكّله ذلك من صعوبات أو عقبات أمام التلاميذ أو المدرسين الذين تمنعهم ظروفهم الصحية دون ذلك.

د- لا ينبغي أن يكون المبنى الخاص بالمركز في وسط أحد الممرات تجنباً لكثرة مرور التلاميذ أمامه وما قد يسببه ذلك من ضوضاء وبالتالي يفضل أن يكون في نهاية هذا الممر.

هـ- ينبغي الحرص على الابتعاد عن الحجرات الخاصة بإدارة المدرسة أو حجرات المدرسين. (السيد، اسامة، ١٩٩٤)

و- أن يقع المركز بعيداً عن ضوضاء الشوارع أو الساحات الرياضية والورش والمعامل وقاعات الموسيقى وذلك لتوفير أكبر قدر من الهدوء مما يساعد على توفير جو مناسب للتفكير والتأمل. (الدرهوبي، محمد، ٢٠٠٧)

بالإضافة إلى العوامل السابقة، هناك مجموعة من الاعتبارات الأخرى التي ينبغي مراعاتها فيما يتعلق بالتصميم المعماري للمركز من بينها:



- أن تشكل حجرات المركز وحدة معمارية متصلة ببعضها البعض لتيسير الإشراف عليها وتنسيق العمل.
- أن يتيح إمكانية التوسع مستقبلاً لمواجهة التزايد في أعداد الطلاب من ناحية والتوسع في نوعية وكم الخدمات من ناحية أخرى.

المبنى :

إن عملية تصميم مبنى مركز مصادر التعلم غاية في الأهمية حتى يتناسب هذا التصميم مع الوظائف المراد تحقيقها مثل استيعاب مصادر المعلومات المكتتاة بما تتضمنه من أوعية تقليدية وأخرى غير تقليدية وما تتطلبه من أجهزة وتجهيزات خاصة بها، وما يستتبعها من خدمات، سواء فيما يتعلق بتوفير مساحات للاطلاع الداخلي ومساحات لممارسة الأنشطة المختلفة ومساحات للقيام بإجراءات عملية الإعارة الخارجية. إضافة إلى المساحات المخصصة للقيام بالعمليات الإدارية والفنية.

ولكل ما سبق يرى الباحث أهمية أن يشترك استشاري متخصص في مراكز مصادر التعلم مع المهندس المعماري المسئول عن تحديد المواصفات المطلوبة، حيث يحدد التقسيم الداخلي للمبنى والغرض من استخدامه، مما يساعد المهندس المعماري في وضع التصميم المناسب لهذا الغرض. وقد أورد لنا الإنتاج الفكري كثيراً من التقسيمات للمبنى المخصص لمصادر التعلم ومن بين تلك التقسيمات ما يقسمها إلى قسمين رئيسيين وذلك على النحو التالي :

القسم الأول : قاعة التعلم الذاتي.

وتخصص مساحة هذا القسم أو الجزء إلى المساحات التالية :

- مساحة للاطلاع الداخلي.
 - مساحة للدراسة الفردية (باستخدام مصادر متنوعة)
 - مساحة لحفظ مصادر المعلومات (المطبوعة وغير المطبوعة)
 - مساحة للعمليات الإدارية والفنية التي يقوم بها أخصائيو المعلومات بالمركز.
 - مساحة للأجهزة الخاصة بالعرض والاستماع الفردية (أجهزة الفيديو – أجهزة الكاسيت) بالإضافة إلى أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بتقديم خدمة الإنترنت.
- (www.informaites.go/vc)



القسم الثاني : قاعة التعلم الجماعي.

وتخصص المساحات في هذا الجزء للأغراض التالية :

- أجهزة العرض الجماعي مثل أجهزة الفيديو وأجهزة العرض (الداتا شو)
- طاولات (مشطوفة) يمكن تشكيلها بعدة أشكال داخل القاعة مع كراسي للطلاب.
- طاولة ومجموعة من التجهيزات الخاصة بإنتاج المواد التعليمية.

ويورد لنا مصطفى إبراهيم تقسيماً آخر لتلك المساحات يتفق إلى حد كبير مع التقسيم السابق، حيث يذكر أن الباحثين يرون ضرورة توافر خمس وحدات على الأقل بمركز مصادر التعلم وذلك كما يلي:

أ.وحدة المواد المطبوعة :

وتخصص تلك الوحدة لمصادر المعلومات المطبوعة والتجهيزات الخاصة بها من رفوف مفتوحة ووحدات العرض والتخزين، فضلاً عن التجهيزات الخاصة بخدمة الاطلاع الداخلي من مقاعد ومناضد، بالإضافة إلى الفهارس الخاصة بالمجموعات.

وفيما يتعلق بالمساحة التي ينبغي تخصيصها لتلك الوحدة فقد تعددت الآراء بشأنها، فقد ذكرت جمعية المكتبات الأمريكية لأمناء المكتبات المدرسية أنه ينبغي تخصيص مساحة تكفي لاستيعاب (١٥ ٪) من عدد تلاميذ المدرسة، وحددت لكل تلميذ (٤٠) قدماً مربعاً. بينما حدد الدليل القومي لمراكز وسائل المكتبات المدرسية الذي قامت بنشره جمعية المكتبات الأمريكية مساحة تتراوح ما بين (١٥ ٪ - ٣٠ ٪) من عدد التلاميذ، على أن يخصص لكل تلميذ (٩) أقدام مربعة. أما جمعية المكتبات البريطانية فقد رأت تخصيص مساحة تكفي لاستيعاب (١٠ ٪) من عدد التلاميذ على أن يخصص لكل تلميذ (٢٥) قدماً مربعاً.

وفي دولة البحرين قامت اللجنة المكلفة بمشروع تحويل المكتبات التقليدية إلى مراكز لمصادر التعلم بتحديد معيار خاص بها نظراً لصعوبة تطبيق المعايير السابق ذكرها منذ قليل وذلك لضيق المساحات بمدارسها. وقد رأت اللجنة أن تخصص مساحة لقاعة المواد المطبوعة تكفي لاستيعاب (٥ ٪) من عدد التلاميذ بواقع ٢ متر مربع لكل تلميذ (٦,٧ قدماً مربعاً) (السيد، اسامة ١٩٩٤)

ب.وحدة المواد غير المطبوعة :

وتتضمن التجهيزات اللازمة لتخزين وحفظ المواد السمعية والبصرية بمختلف أنواعها من أشرطة الكاسيت والفيديو والشرائح والأفلام الثابتة... إلخ.



بالإضافة إلى الأماكن المخصصة للمشاهدة والاستماع مجهزة بشاشة للعرض وحوامل للأجهزة وكراسي وأجهزة للاستماع. وقد حدد شعبان خليفة الحد الأدنى للمساحة المخصصة لهذه الوحدة بمساحة ٢٥٠ قدماً مربعاً، بينما حددت اللجنة البحرينية سابقة الذكر مساحة ١٦٥ قدماً مربعاً نظراً لضيق المساحات كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ج. وحدة العمليات الإدارية والفنية :

وهي الوحدة التي يتوافر فيها مكتب لأخصائي المكتبة وتكون مجهزة لتساعده هو ومعاونيه في عمليات استلام المواد وتجهيزها وإعدادها وترميمها. وقد تعددت الآراء كذلك بشأن المساحة المخصصة لتلك الوحدة فقد رأت جمعية المكتبات الأمريكية أن تتراوح مساحتها ما بين (٢٥٠ - ٤٠٠) قدماً مربعاً، بينما يرى حسني الشيمي أن الحد الأدنى لها (١٢٠) قدماً مربعاً بينما حددت لها اللجنة البحرينية مساحة (٨٢,٥) قدماً مربعاً.

د. وحدة التخزين :

وتخصص تلك الوحدة لاستيعاب المواد المستبعدة لحين الاستغناء عنها، أو المواد قليلة الاستخدام أو المواد التي تنتظر عمليات الإعداد الفني أو الترميم. ويوصي شعبان خليفة ألا تقل هذه المساحة عن ٢٠٠ قدماً مربعاً.

هـ. وحدة الاجتماعات :

وهذه الوحدة تكون متعددة الأغراض. وتخصص للأنشطة المختلفة بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في أغراض التدريب. ويرى (شعبان خليفة) أن مساحة هذه الوحدة ينبغي ألا تقل عن (١٥٠) قدماً مربعاً بينما حددت لها اللجنة البحرينية (٦٦) قدماً مربعاً لنفس السبب المتعلق بضيق المساحة الكلية.

الأثاث والتجهيزات :

لقد حظيت تلك الجزئية باهتمام الباحثين في هذا المجال نظراً لما تشكله من عوامل هامة في التعامل مع تلك المراكز من قبل المستفيدين سواء كانوا تلاميذ أو مدرسين ليس فقط من حيث نوعه وإنما أيضاً من حيث الأعداد المناسبة. ووجدنا بعض المصانع والشركات تحصر نشاطها على مجرد إعداد وتصنيع الأثاث الخاص بمراكز مصادر التعلم طبقاً للمواصفات والمعايير المعتمدة.

وهناك مجموعة من المعايير التي تنسحب بصفة عامة على أثاث مراكز مصادر التعلم بصرف النظر عن نوعية هذا الأثاث ومنها ؛ أن يحقق الأهداف المرجوة منه، مثل :



أ. أثاث المجموعات:

- الحفظ الجيد لأوعية المعلومات.
- سهولة التعامل معها وتيسير الحصول عليها واستخدامها وإرجاعها
- الحفظ الجيد للمواد غير الكتب
- تيسير تداول هذه المواد
- حسن العرض ومراعاة جمال المظهر

ب. أثاث العاملين:

- أن يكون حسن المظهر
- أن يتمتع بالمتانة
- أن يكون ميسرا ومساعدة على أداء الأعمال المطلوبة منهم
- أن يلبي احتياجاتهم الوظيفية

ج. أثاث المستفيدين:

- أن يتميز بالمظهر الحسن
- أن يتميز بالمتانة والمرونة وسهولة تحريكه من مكان لآخر
- ألا يتسبب في ضوضاء مزعجة
- أن يتسم بالجاذبية والتنوع التي تساعد على تحقيق الهدوء النفسي
- أن يوفر الراحة لمستخدميه
- أن يلبي احتياجاتهم في الاستفادة من مجموعات المواد وخدمات المركز المتعددة
- أن يراعي خصائص المستفيدين: معلمون، طلاب... وأن يتفق مع المواصفات والمعايير الخاصة بكل مرحلة تعليمية.
- أن يمتاز بالمتانة وقوة التحمل، علاوة على المرونة وسهولة تحريكه من مكان لآخر وأن يتسم بالجاذبية والتنوع التي تساعد على تحقيق الهدوء النفسي. (السيد، أسامة ١٩٩٤).

ومن أهم فئات الأثاث اللازم لمراكز مصادر التعلم الفئات التالية :

- خزانات للمواد المطبوعة من كتب ودوريات وخرائط وأطالس.
- خزانات للمواد غير المطبوعة وهي المواد السمعية والبصرية بكل فئاتها.
- طاولات وكراسي للقراءة والمطالعة.
- مقصورات فردية للحاسب الآلي والفيديو والكاسيت وغيرها.
- أثاث منطقة الاستقبال والتي تتكون من مكتب وكرسي.



- أاث للفهارس سواء تقليدية أو محسبة.

- أاث للعرض والإنتاج.

- لوحة إعلانات.

الأجهزة والمعدات :

نظرا لأهمية التكنولوجيا في مراكز مصادر التعلم، فإنه من الضروري أن يتوفر في كل مركز، مجموعة من الأجهزة التعليمية للاستخدام الفردي وأخرى للاستخدام الجماعي، وأجهزة للإنتاج، وأجهزة للأعمال الإدارية، ولجميع هذه الأجهزة مواصفات مقننة. وتتمثل تلك الأجهزة في :

أ. الأجهزة السمعية (جهاز تسجيل صوتي - جهاز تسجيل عادي من بكرة إلى بكرة جهاز الكاسيت).

ب. أجهزة عرض الصور الثابتة: (جهاز عرض الشرائح الفيلمية (الأفلام الثابتة) - جهاز العرض العلوي - جهاز عرض الصور المعتمدة).

ج. أجهزة عرض الصور المتحركة: (جهاز العرض السينمائي - جهاز الإذاعة المرئية - فيديو للمشاهدة - عرض الأفلام الحلقية...)

د. عدد مناسب من أجهزة الحاسوب وملحقاتها : طابعة ماسحة ضوئية، كاميرا رقمية... وذلك لاستخدامها في :

- تنفيذ إدارة محوسبة للمركز.

- توفير بيئة رقمية لتقديم خدمات المعلومات للمستفيدين (فرادى وجماعات).

- إعداد البرامج المرتبطة بالمنهج الدراسي وتنفيذها.

ويراعى التحديث المستمر لأجهزة الحاسوب وملحقاتها، إضافة إلى الصيانة الدورية، مع توفير احتياجاتها مثل الأحبار والأوراق...

العاملون في مراكز مصادر التعلم

إن الإدارة العلمية الصحيحة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة بأيسر الطرق وفي أقل وقت ممكن، ويقصد بالإدارة العلمية تلك الإجراءات الخاصة بعمليات توجيه كفاءات وخبرات الأفراد وطاقاتهم واستغلال الموارد المتاحة في إطار سياسات وخطط مقننة من أجل تحقيق هدف ما (السيد، أسامة ١٩٩٤ : ٨٤). وتعد القوى البشرية، أحد الأعمدة الرئيسية في نجاح مراكز مصادر التعلم في تحقيق أهدافها. وفي مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي، يجب أن يتولى الإشراف على المركز أخصائي مركز مصادر التعلم، تتحقق فيه المواصفات التالية :



أ. أن يكون حاصلا على ليسانس الآداب تخصص علم المكتبات والمعلومات.

ب. أن يكون حاصلا على دورة مناسبة في استخدام التقنيات وتوظيفها لصالح العملية التعليمية.

ج. أن يحصل على دورات تدريبية في المجالات التربوية المساندة لعمله والمساعدة له على حسن توظيف إمكانات المركز لصالح المستفيدين (المعلمين والطلاب).

ويجب أن يراعى تخصيص عدد مناسب من الأخصائيين لكل مركز وفق طبيعة المدرسة وعدد الشعب بها وعدد طلابها ومعلميها، وإن المركز يقدم خدماته للبيئة المحلية أم لا.

ويفضل تخصيص أخصائي لكل عشرين شعبة، وإضافة أخصائي عند تقديم المركز خدماته للمجتمع المحلي.

عليه، يمكن إجمال كفايات أخصائي مركز مصادر التعلم في ضرورة إجادته لما يلي:

- أ. علوم المكتبات والمعلومات.
- ب. تكنولوجيا التعليم والتعلم.
- ج. إنتاج الوسائل التعليمية وتشغيل الأجهزة ومهارات استخدامها.
- د. تصميم وإعداد وتنفيذ المواد التعليمية المختلفة.
- د. إدارة مراكز مصادر التعلم.
- هـ. بناء الوحدات التعليمية.
- و. مهارات التقويم وإعادة التعديل للمواد التعليمية بعد عمليات التلقيح المرتد (التغذية الراجعة).
- ز. مهارات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريس المواد الدراسية المختلفة.

وهذه الكفايات تؤهل أخصائي مركز مصادر التعلم للقيام بالمهام التالية :

- إدارة المركز.
- إعداد الخطط السنوية اللازمة لسير العمل في المركز.
- مساندة المعلمين في تلبية احتياجاتهم الوظيفية والثقافية



والترفيهية.

- مساندة الطلاب في تلبية احتياجاتهم التعليمية التعلمية والثقافية والترفيهية.

- التنسيق بين المعلمين حول استخدام المركز وإمكاناته.

- الحفاظ على مقتنيات المركز.

- تدريب المستفيدين على استخدام مجموعات المركز وإمكاناته في تلبية احتياجاتهم.

- التعريف الدائم بالمركز ومقتنياته وخدماته.

- المساهمة في بناء وتنمية المجموعات سواء بالشراء أو التبادل أو الاستهداء أو رفع الاحتياجات إلى جهات الاختصاص في المديرية / الوزارة.

- تنقية المجموعات (التعشيب).

- تنفيذ البرامج الثقافية.

- تنمية مهارات المعلومات لدى الطلاب وفق برنامج الوزارة بهذا الشأن.

المحور الثالث :الاهتمام بالمكتبات المدرسية وتطويرها في إطار مشروع تطوير التعليم بسلطنة عمان.

اهتمت حكومة سلطنة عمان بالتعليم، نشرا وتحديثا، عقب النهضة المباركة عام (١٩٧٠)، وذلك إيمانا بأن النجاح في تحديث وتنمية المجتمع العماني، يتطلب وجود تعليم يتمتع بالجودة والتطور.

وفي هذا الإطار، جاء اهتمام وزارة التربية والتعليم بالمكتبات المدرسية، إنشاء وتنمية وتحديثا وتطويرا، ففي خلال عقد واحد ارتفع عدد المكتبات «حيث كان (٩) مكتبات في عام(١٩٧٧م) فأصبح في عام ١٩٩٠ م (١٣٤) مكتبة مدرسية في مختلف المناطق التعليمية بين إعدادية وثانوية.

وتدعيما للأهداف التربوية العامة قامت المكتبات المدرسية بتنفيذ وظائفها الأساسية والتي تمثلت في الجوانب التالية:

أ.اثراء المناهج الدراسية بمجموعات المواد المختلفة.

ب.غرس عادة القراءة الحرة في نفوس النشء وتنمية الميول والمواهب



القراءة.

ج. تحقيق فاعلية الطلاب كعنصر ايجابي في العملية التعليمية بإكسابهم مهارات التحصيل الذاتي للمعلومات

د. تأصيل مفهوم التعلم مدى الحياة أو التعلم الذاتي المستمر.

وحرصاً من الوزارة على متابعة وتطوير هذه المكتبات قامت بتوفير الكوادر المتخصصة للإشراف عليها على مستوى المدرسة والمنطقة التعليمية والوزارة، فقد خصص لكل مكتبة أمين مكتبة وخصص بكل منطقة تعليمية قسم باسم : قسم المكتبات والتوثيق للإشراف على المكتبات المدرسية بالمنطقة يضم رئيساً للقسم ومشرف المكتبات (موجه المكتبات) وعضو فني للأعمال الإدارية. أما على مستوى الوزارة فقد خصص قسم للإشراف على المكتبات المدرسية بالسلطنة تحت مسمى : قسم المكتبات المدرسية، يتبع دائرة تطوير المناهج، ويضم رئيساً للقسم ومشرف المكتبات / موجه المكتبات وعضو فني. وعني القسم بتوفير احتياجات المكتبات المدرسية وتزويدها بمتطلباتها، إلى جانب الإشراف والتوجيه وتدريب العاملين في حقل المكتبات المدرسية.

وكانت اللائحة التنظيمية للمكتبات المدرسية قد صدرت بموجب القرار الوزاري رقم (٢٦) لسنة (١٩٩٢) متضمنة أهداف المكتبات المدرسية واختصاصات ذوي العلاقة بها، إضافة إلى مجموعة من النظم والقواعد المعتمدة لإنشاء المكتبات المدرسية وإدارتها وتطويرها.

وبناء على خطة إصلاح وتطوير التعليم بسلطنة عمان (سبتمبر ١٩٩٥م) أعطيت الأولوية للتعليم الأساسي، سعياً نحو إحداث نقلة نوعية في التعليم، وضمان جودة مخرجات العملية التعليمية، ومواكبة الانفجار المعرفي والتطور التقني الهائل في العالم.

وكان الهدف الرئيس للتعليم الأساسي هو إعداد المواطن العماني وتسليحه بالمهارات المعرفية والتقنية والكفاءات اللازمة ليكون قادراً على المشاركة الجادة في تطوير المجتمع بكفاءة وإتقان.

وقد تبنت وزارة التعليم العمانية تطبيق نظام التعليم الأساسي في العملية التعليمية، كما تبنت مناهج بديلة للمناهج التقليدية، وحرصت نظام التعليم الأساسي على أن يجعل من المتعلم، المحور الأساسي في عملية التعلم، مما أوجب توافر مجموعة من التدابير التنظيمية والتي يأتي على رأسها الاهتمام بمراكز مصادر التعلم لما توفره من بيئة تعليمية مناسبة للطلاب والمعلم على السواء.

و شمل التغيير جميع نواحي النظام التعليمي (اليوم الدراسي – العام



الدراسي - عدد التلاميذ- نظام صف المادة)، كما تضمن نظام التعليم الأساسي تخصيص مركز مصادر التعلم لكل مدرسة ليكون بديلا للمكتبة التقليدية وموفرا بيئة تقنية راقية ومصادر متنوعة وكافية للمعلومات، تلعب دورا رئيسا في تصميم وتنفيذ العمليات التعليمية بالمدرسة وخارجها.

وخصص لكل مركز أخصائي مصادر التعلم من المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات، يتم تدريبه مع بداية قيامه بعمله، وتستمر الوزارة في تنميته مهنيا طوال عمله.

وتغير اسم قسم المكتبات والتوثيق بالمنطقة التعليمية إلى قسم تقنيات التعليم ليواكب المتغيرات في الواقع وتطور اختصاصاته وتنوعها. ويقوم بالإشراف على مراكز مصادر التعلم، إضافة إلى الإشراف على المكتبات المدرسية والعمل على تطويرها إلى مراكز مصادر التعلم وعلى مستوى الوزارة تعديل اسم قسم المكتبات المدرسية إلى قسم مصادر التعلم باعتباره جزءا من مركز تقنيات التعليم والكتاب المدرسي التابع للمديرية العامة للمناهج، وتحددت أهم اختصاصاته بتحديد وتوفير احتياجات مراكز مصادر التعلم والمكتبات المدرسية، والإشراف والتوجيه، ثم تدريب العاملين بها، وقبل ذلك كله وضع القواعد والضوابط والمعايير التي تيسر إنشاء وإدارة وتطوير مراكز مصادر التعلم ومتابعة تنفيذها.

ونظرا لعدم صدور لائحة تنظيمية لمراكز مصادر التعلم، فإن وزارة التربية والتعليم تعتمد في إنشاء وإدارة وتنمية مراكز مصادر التعلم على كثير من النظم الفنية والإدارية الواردة في اللائحة التنظيمية للمكتبات المدرسية، إضافة إلى بعض القواعد والمواصفات الخاصة بتزويدات المراكز من الأثاث والأجهزة والمعدات وأوعية المعلومات، مما يتطلب المناداة بإصدار لائحة تنظيمية لمراكز مصادر التعلم تناسب أهداف التعليم الحالية والمستقبلية، وتتلاءم مع خصوصيات وإمكانات ومهام مراكز مصادر التعلم والجهود التي تبذل لتحقيق أهدافها المرتبطة بالأهداف العامة للسياسة التعليمية بالسلطنة.

وترجمة لأسس نظام التعليم الأساسي، وتأكيدا على أهمية مراكز مصادر التعلم قامت وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان بمراجعة الاعتبارات التالية، عند إعداد المنهج الدراسي :-

١. أن يشتمل الكتاب المدرسي على موضوعات تدرس بالرجوع إلى مصادر المعلومات في المركز

٢. أن يشتمل الكتاب المدرسي على نماذج لتكليفات من المعلمين للطلاب بالرجوع إلى المركز لإثراء معلوماتهم وتنمية مهاراتهم.



٣- اشتمال دليل المعلم على توجيهات تتعلق بدوره في الاستفادة من المركز في إعداد وتدرّيس مادته والتنسيق مع أخصائي مصادر التعلم.

٤- اشتمال الكتاب المدرسي على قائمة ببليوجرافية بمصادر المعلومات التي يمكن الرجوع إليها (مصادر حقيقية تختار من واقع مقتنيات المراكز).

بالإضافة إلى مطالبة الخطة الدراسية للمعلم بإسناد التكاليفات الفردية للطلاب، وهي التكاليفات التي يسندها المعلمون إلى طلابهم لأداء مهمة تعليمية تتعلق بأجزاء من المنهج الدراسي بالرجوع إلى مركز مصادر التعلم، مع الاستفادة من مصادر المعلومات، والتقنيات المتاحة، وإرشادات أخصائي مصادر التعلم في إعداد التكاليف.

ويمكن أن تشمل التكاليف بحث الطلاب عن إجابات على أسئلة معينة أو جمع معلومات حول موضوع معين وصياغتها في إطار مقنن (بحث، مقال، عرض تقديمي...) مع توثيق البيانات والمعلومات ويمنح الطالب درجات على هذه التكاليفات (جودة، حسن، ٢٠٠٥).

ورغم أن هذا التوجه الهام قد ألقى بعبء جديد على مركز مصادر التعلم، إلا أنه وفي الوقت ذاته ساهم في زيادة تفعيل دور مراكز مصادر التعلم في العملية التعليمية التعليمية، وأكد على ضرورة الاهتمام ببناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي.

المحور الرابع : بناء المجموعات في مراكز مصادر التعلم بسلطنة عمان وتنميتها

تمهيد

تعتمد سلطنة عمان نظام التعليم الأساسي في إطار سعيها لتحسين جودة التعليم، من أجل ذلك تفتتح كل عام حوالي (٨٠) مدرسة لمدارس الصفوف (٤-١)، (١٠-٥) وتقوم بتزويدها باحتياجاتها ومنها التيسيرات ومجموعات المواد بمراكز مصادر التعلم.

وفي هذا الشأن، وضعت الوزارة إطارا عاما يتمثل فيما يلي :

أ. يتم بناء المجموعات وتنميتها من خلال الشراء ومن خلال الإهداءات من منشورات الوزارات والهيئات والمؤسسات.

ب. يتولى قسم مصادر التعلم بمركز تقنيات التعليم والكتاب المدرسي إجراءات بناء المجموعات لجميع مراكز مصادر التعلم المقرر افتتاحها في العام التالي (من موازنة الوزارة)



ج. يتولى قسم تقنيات التعليم بكل منطقة تعليمية إجراءات تنمية المجموعات وتحديثها لمراكز مصادر التعلم القائمة بالمنطقة التعليمية (من موازنة المنطقة).

قواعد بناء المجموعات

وضع قسم مصادر التعلم بمركز تقنيات التعليم التابع للمديرية العامة للمناهج مجموعة من ضوابط بناء المجموعات متضمنة محظورات يجب مراعاتها عند اختيار أوعية المعلومات لتزويد مراكز مصادر التعلم بها، نوردتها فيما يلي:

أ. ألا تتضمن أوعية المعلومات ما يسيئ إلى الدين أو الأخلاق أو الأعراف والتقاليد الأصيلة

ب. الأوعية باللغة العربية يجب أن تكون باللغة العربية الفصحى ولا تتضمن ألفاظاً باللهجات العامية.

ج. يراعى خلو الوعاء من الأخطاء النحوية والإملائية.

د. جودة المنتج من الناحية الشكلية (يراعى في المطبوعات جودة الورق والطباعة والإخراج والألوان والتجليد...)

هـ. ألا يتضمن الوعاء أخطاء تاريخية أو جغرافية أو علمية.

و. حداثة المادة العلمية بالوعاء. (قواعد الاختيار، ٢٠٠٦)

ونشير إلى أن الوزارة تحرص على تلبية احتياجات المناهج أولاً ثم تلبية احتياجات المستفيدين من أجل الثقافة والترفيه.

إجراءات بناء المجموعات عن طريق الشراء:

تتمثل إجراءات بناء المجموعات عن طريق الشراء، التي تنفذها وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، فيما يلي :

أ. يتم شراء الكتب ومصادر المعلومات الأخرى من معرض مسقط الدولي للكتاب (يقام سنوياً).

ب. يتم شراء الأقراص المدمجة والبرمجيات من المعارض المحلية والدولية.

ج. تعتمد موازنة للشراء من معرض مسقط الدولي للكتاب بمعدل (٢٠٠٠) ريالاً عمانياً لكل مركز من مراكز مصادر التعلم المتوقع افتتاحها في العام التالي وذلك لمدارس الصفوف (٤-١) أما مدارس الصفوف (١٠-٥) فيعتمد لها حوالي (٢٥٠٠) ريالاً. كما يخصص مبلغ لشراء كتب للمكتبات المدرسية ومبلغ لاستكمال ودعم مشروع القارئ الصغير، ومبلغ آخر لشراء كتب باللغة



الانجليزية لمراكز مصادر التعلم.

د. تخصص نسبة ٢٠ ٪ من الموازنة المعتمدة لشراء المواد غير الكتب من المعرض.

هـ. يمكن على مدار العام، شراء الإصدارات المحلية من الناشرين والمؤلفين مباشرة، بعد استكمال إجراءات فحصها واعتمادها من قبل المختصين، وذلك خصما من موازنة الوزارة.

إجراءات الاختيار :

أ. يقوم قسم مصادر التعلم بمخاطبة الناشرين، لموافاته بعينات بإصداراتهم من الكتب والمواد الأخرى المتوقع تواجدها في المعرض.

ب. عقب ورود إصدارات الناشرين، يقوم قسم مصادر التعلم بإحالتها إلى دوائر المناهج وفق موضوعاتها، للنظر في مدى صلاحيتها للتداول بين الطلاب.

ج. عند ورود رد دوائر المناهج إلى قسم مصادر التعلم، يقوم القسم بإعداد قوائم للشراء متضمنة أوعية المعلومات الصالحة. (جودة، حسن، ٢٠٠٥).

و جدير بالذكر أن قسم مصادر التعلم بالوزارة، يقوم بإعداد قاعدة بيانات تشمل الإصدارات الواردة من الناشرين والشركات المنتجة، مبين بها مدى صلاحيتها للتداول بين الطلاب.

ويرى الباحث، أن هذه الاعتمادات المالية تكاد تقتصر على الموازنة المعتمدة للشراء من معرض الكتاب الدولي، كما أنها تخصص غالبا للمراكز التي ستفتح في السنة التالية للمعرض، بينما المراكز القائمة، قلما تزود من قبل الوزارة إلا باليسير. وهذا لا يحقق تنمية المجموعات بالمراكز بالشكل المناسب.

إجراءات الشراء :

أ. خلال معرض مسقط الدولي للكتاب، يتم شراء مصادر المعلومات الواردة في قوائم الشراء المشار إليها سابقا، ويحدد ثمن الكتاب أو المادة أثناء المعرض، ويتم ذلك باتفاق المختصين بالوزارة مع الناشرين.

ب. عند تبقي مبالغ من الموازنة المعتمدة للشراء من المعرض، تقوم مجموعة من خبراء المناهج باختيارات جديدة على الواقع ويقوم المختصون بلجنة الشراء باتخاذ إجراءات شرائها.

ج. يتولى تنفيذ الإجراءات المالية والإدارية المتعلقة بالشراء مختصون بدوائر المشتريات والحسابات والموازنة.



د. تشكل كل منطقة تعليمية لجنة بإشراف مسئول من المنطقة (أحيانا يكلف رئيس قسم تقنيات التعليم بالمنطقة بذلك)، تضم مختصين في الاختيار (عادة مشرفي المواد الدراسية) ومختصين في الشؤون المالية، ويعتمد مبلغ من موازنة المنطقة (يتغير سنويا وفق ظروفها) وتقوم اللجنة بشراء احتياجات مراكز مصادر التعلم القائمة، مع مراعاة قواعد الاختيار وضوابطه.

من خلال الإجراءات التي تم استعراضها عن واقع عملية التوريد، يلاحظ الباحث :

- عدم توزيع الميزانية على فروع المعرفة المختلفة بنسب محددة.
- عدم الربط بين أعداد ما يتم شراؤه من الكتب والمواد، وبين أعداد الطلاب في المدارس المستهدفة بعملية بناء المجموعات، أي أن عملية التوريد تفتقد إلى المعدلات العددية التي تربط بين المستهدفين والمجموعات المشتراة.
- كما لاحظ الباحث أن اللجنة التي تشكل للشراء من المعرض، تضم أحيانا عناصر من غير المختصين في مجال المكتبات والمعلومات لتنفيذ إجراءات الشراء من قوائم الوزارة التي سبق مخاطبة الناشرين بشأنها، إضافة إلى المساندة في عمليات الشراء المباشر (خارج القوائم). ويرى الباحث أنه لا بد أن يقتصر تنفيذ العمليات الفنية التي تقوم بها اللجنة على المختصين في مجال المكتبات والمعلومات لدرايتهم الجيدة بمصادر المعلومات ومعرفتهم بالناشرين والمؤلفين وطرق التعامل معهم وذلك ضمانا لحسن وسلامة الإجراءات وتحقيق أهدافها وفق ما يتطلبه النظام التعليمي.

مجموعات المصادر بمراكز مصادر التعلم في سلطنة عمان

تحرص وزارة التربية والتعليم على توفير مصادر المعلومات المتنوعة في مراكز مصادر التعلم والمتمثلة فيما يلي :

الكتب	الدوريات
النشرات والمطويات	الأشرطة المسموعة
أشرطة الفيديو	الشرائح والشفافيات
المجسمات	بعض الألعاب مثل البازل...
الخرائط	الأقراص المدمجة والبرمجيات

وبالرغم من توفير هذه المصادر إلا أنه لا توجد معدلات كمية لاقتناء هذه الأوعية تضمن التوازن بين المجموعات (من حيث موضوعاتها ومن حيث أشكالها) وبحيث يتوفر عدد مناسب معتمد لكل طالب من كل شكل من أشكال مصادر المعلومات ويرجع هذا إلى محدودية المعروض منها في السوق المحلي وندرة المعارض المتخصصة في المواد غير الكتب.



ويرى الباحث أن تفعيل وحدة إنتاج البرمجيات في وزارة التربية والتعليم، يمثل الحل الأمثل لتوفير احتياجات المدارس من هذه البرمجيات.



الفصل الثالث

بناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم

يتناول هذا الفصل الأشكال والأنواع المختلفة لمصادر المعلومات التي يجب أن تتوافر بمراكز مصادر التعلم مع ذكر المعايير العددية للمواد المطبوعة وغير المطبوعة



تمهيد:

تعد مصادر المعلومات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها مراكز مصادر التعلم في تقديم خدماتها، وبالتالي تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله. وكما اتضح لنا من العرض السابق نجد أن مراكز مصادر التعلم أصبحت توفر كافة أشكال مصادر المعلومات من مواد تقليدية ومواد غير تقليدية وبقدر توافر تلك المصادر ومطابقتها للمعايير الكمية والنوعية المتعارف عليها بقدر ما يسهم ذلك في الارتفاع بكفاءة النظام التعليمي وقدرته على تحقيق أهدافه، ومن هنا لابد من الحرص على بناء مجموعات مراكز مصادر التعلم بناء جيداً من خلال سياسة مكتوبة للاختيار، تكون راسخة ومستقرة وفقاً لمعايير مناسبة. وقبل أن نتطرق إلى الحديث عن سياسة تنمية المقتنيات بمراكز مصادر التعلم وما يرتبط بها من سياسة الاختيار وسياسة الاستبعاد ينبغي أن نتناول بشيء من التفصيل الأشكال والأنواع المختلفة لمصادر المعلومات التي يجب أن تتوافر بمراكز مصادر التعلم.

أنواع مصادر المعلومات :

تشتمل مجموعة مصادر المعلومات بمركز مصادر التعلم على فئتين أساسيتين، وفقاً لما تم استعراضه من مفاهيم وتعريفات سابقة، يضاف لهما، أو يمكن اعتبارهما فئات فرعية من فئة المواد المطبوعة، فئتان أخريان. وبصفة عامة تقفني المراكز المواد التالية :

- المواد المطبوعة.
- المواد غير المطبوعة.
- المواد المتاحة في شكل إلكتروني على أقراص الليزر.
- المواد المتاحة في شكل إلكتروني عبر الإنترنت.

ويندرج تحت كل فئة منهما مجموعة من الأشكال نستعرضها فيما يلي :

المواد المطبوعة

تعرف هذه الفئة كذلك بفئة المواد التقليدية وتعد هذه الفئة بما تضمه من مصادر معلومات القاسم المشترك الأعظم بين مختلف أنواع المكتبات ومراكز المعلومات فهي أساس الخدمة المكتبية والعمود الفقري لها (الدر هوبي، محمد، ٢٠٠٧)، وتحظى المواد المطبوعة بتلك الأهمية نظراً للدور الهام الذي تلعبه في حفظ وتسجيل المعرفة البشرية والثقافة على مر العصور، فهي تعد بمثابة سجل المعرفة البشرية الدائم مهما تم استحداثه من تكنولوجيات. وتندرج تحت هذه الفئة



مجموعة من مصادر المعلومات يذكرها حسن عبد الشافي فيما يلي :

الكتب :

يمكن القول أن الكتاب عمل فكري مخطوط أو مطبوع له كيان مادي مستقل، يتناول موضوعاً معيناً أو عدداً من الموضوعات ذات العلاقة، له مؤلف واحد أو أكثر، ويمكن أن يصدر في طبعات متعددة (عليان، وابوعجمية، ٢٠٠٥).

وللكتب أهمية بالغة في مراكز مصادر التعلم وذلك للأسباب التالية:

أ. تدعيم العملية التعليمية والتعلمية والتربوية. من خلال إحاطة التلميذ بمعارف ومعلومات قد لا يجدها في الكتاب المدرسي

ب. تكوين المجتمع القاريء

ج. امتداد تأثيرها لأفراد الأسرة، ومن ثم تساهم في رقي وتطور المجتمع. (الجيب والجودر، ٢٠٠٤)

وتساعد الكتب الجيدة وبصفة خاصة في الموضوعات القومية والتاريخية على غرس المثل العليا لدى التلميذ مثل حب الوطن والانتماء الكامل للمجتمع الذي نحيا فيه...

ويمكن أن نميز بين فئتين أو نوعين من الكتب التي يكتنيها مركز مصادر التعلم وذلك من حيث طبيعة استخدام كل منهما وذلك على النحو التالي:

- مجموعة الكتب التي تخدم المناهج والمقررات الدراسية

- مجموعة الكتب اللازمة لأغراض القراءة الترويحية وتنمية الهوايات.

وهناك من الكتب ما يمزج في محتواه بين هذين الغرضين.

وهناك تقسيم آخر وضعته لنا فارجو وذلك وفقاً للمحتوى المتضمن أو المادة العلمية المقدمة وذلك على النحو التالي:

- **كتب الإعلام السريع** : وهي كتب الحقائق التي يتم الرجوع إليها للحصول على حقائق أو معلومات في أسرع وقت ممكن.

- **كتب العلوم السلوكية** : وهي الكتب التي تتناول أساليب السلوك الاجتماعي وعلم النفس.

- **روائع الأدب العالمي** : وهي الكتب التي اكتسبت شهرة عالمية، واعتبرت من التراث الأدبي العالمي، على أن تناسب أعمار التلاميذ.



- **كتب القراءة الترويحية** : وتشتمل على القصص والروايات والهوايات بالإضافة إلى أنواع الكتب الأخرى التي يمكن أن تقرأ للاستمتاع وقضاء وقت الفراغ.

- **الكتب الموجهة** : مثل كتب ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تفيد في التعامل معهم.

- **الكتب المهنية للمعلمين**، والتي تزودهم بالمعلومات المهنية والموضوعية والتي تساعد في إعداد دروسهم.

- **الكتب المهنية لأخصائيي المعلومات** : ويقصد بها أدوات العمل التي يتم استخدامها في عمليات الإعداد الببليوجرافي لمقتنيات لمركز مصادر التعلم ومن أمثلتها قواعد الفهرسة وخطط التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات. (لوسيل، فارجو، ١٩٧٠).

ويلاحظ أن هذا التقسيم يعتبر الأوعية المرجعية نوعاً من أنواع الكتب ولا يعتبرها نوعاً قائماً بذاته على الرغم مما لها من خصوصية وطبيعة مختلفة في الاستخدام.

المعايير العددية للكتب :

صدرت مجموعة من المعايير على المستويين المحلي والدولي بشأن تحديد المعايير العددية لمجموعات مراكز مصادر التعلم نذكر منها (السيد، اسامة، ١٩٩٤):

المعيار الأمريكي:

أوصت المعايير الصادرة عن الجمعية الأمريكية لأمناء المكتبات المدرسية ألا يقل الحد الأدنى للكتب بالمدارس التي يبلغ عدد طلابها ٢٥٠ طالباً فأكثر عن ٦٠٠٠ - ١٠٠٠٠ عنواناً تمثل عشرة آلاف مجلد، أو عشرين مجلداً لكل تلميذ.

المعيار الألماني:

في ألمانيا حددت المعايير نصيب الطالب من المجموعات في المرحلة الإعدادية ب ٦ - ٩ مجلدات بالإضافة إلى ٦ - ١٠ مجلدات لكل معلم.

معيار ماري دوجلاس:

أوصت ماري دوجلاس ألا يقل عدد العناوين المخصصة لكل طالب عن عشرة كتب في المدرسة التي يزيد عدد طلابها عن ٢٥٠ طالباً.

المعيار البحريني:

أما المعيار البحريني فقد أوصى بتخصيص ١٠ كتب لكل طالب بالمرحلتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، بينما يخصص ١٥ كتاباً لكل طالب بالمرحلة



الثانوية. مع ملاحظة أن المعيار لم يحدد ما المقصود بلفظة كتاب هل هو مجلد أم عنوان.

وبصفة عامة نجد أن المعيار البحريني يتناسب إلى حد كبير مع خصائص بيئتنا العربية ولكن مع تحديد معنى لفظة كتاب بعنوان. وبالتالي نستطيع القول أنه يمكن تحديد رصيد مركز مصادر التعلم من الكتب على أساس تخصيص عشرة عناوين لكل طالب سواء أكانت عربية أو أجنبية.

الدوريات (Periodicals)

وهي تلك المطبوعات التي تصدر على فترات منتظمة أو غير منتظمة، ولها عنوان واحد متميز، ويشترك في تحريرها العديد من الكتاب، ويقصد بها أن تصدر إلى ما لا نهاية (النوايسة، ٢٠٠٠)

وتنقسم الدوريات إلى فئتين عريضتين هما:

أ. الصحف:

وقد تكون يومية – أسبوعية – نصف شهرية وتصدر عن المؤسسات العامة والخاصة.

ب. المجالات:

وهي إما أن تكون شهرية – ربع سنوية – نصف سنوية – سنوية وقد تكون عامة أو متخصصة في مجال من مجالات المعرفة كالزراعة أو التربية أو الاقتصاد... إلخ.

وتتميز الدوريات بأنها أكثر حداثة فيما تعرضه من معلومات إذا ما قورنت بالكتب التي تتأخر عادة في طرح المعلومات العلمية والأدبية الحديثة، علاوة على ما لها من قدرة على جذب القراء لمتابعتها اليومية للأحداث الجارية على الساحتين المحلية والعالمية.

وعلى الرغم مما لها من أهمية، إلا أنها يكتنفها العديد من الصعوبات والمشكلات فيما يتعلق بعمليات الاقتناء، فرضته طبيعتها الدورية، وما استتبع ذلك من ضرورة متابعة ورود الأعداد الدورية لها، ومتابعة المتأخرات وتجديد الاشتراكات (قاسم، حشمت، ١٩٩٨)

المعايير العددية للدوريات :

نذكر فيما يلي المعيارين الأمريكي والبحريني فيما يتعلق بأعداد الدوريات التي ينبغي اقتناؤها بمركز مصادر التعلم كنموذجين لمعيار دولي وآخر عربي



(السيد، اسامة، ١٩٩٤).

المعيار الأمريكي:

أوصت معايير الجمعية الأمريكية لأمناء المكتبات المدرسية بأن تتراوح أعداد المجلات لكل مدرسة كما يلي :

مدارس الحلقة الأولى ما بين ٥٠ - ٧٥ عنوانا.

ولمدارس الحلقة الثانية ما بين ١٠٠ - ١٢٥ عنوانا.

ولمدارس المرحلة الثانوية ما بين ١٢٥ - ١٧٥ عنوانا.

أما الصحف فقد حددت من ٦-٣ عناوين بالمدارس الابتدائية.

وعدد من ٦ - ١٠ عناوين بالمدارس الإعدادية والثانوية

المعيار البحريني :

أما المعيار البحريني فقد أوصى بتخصيص ما يلي لكل مدرسة:

الدوريات : صحيفتان يوميتان على الأقل إحداها باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.

المجلات : ٥ مجلات للمدارس الابتدائية

٨ مجلات للمدارس الإعدادية والثانوية.

١٠ مجلات للمدارس الثانوية.

على أن تقوم الجهة المسؤولة بوزارة التعليم بتحديد العناوين التي ترى ضرورة توفيرها في المدرسة كمصدر تعليمي وتربوي.

الكتيبات والنشرات (Booklets and Pamphlets)

ويقصد بها تلك المطبوعات غير الدورية التي يقل عدد صفحاتها عن خمسين صفحة وهي في أغلب الأحيان ليست مجلدة وتعرف بأنها: مطبوعات لا تزيد عدد صفحاتها عن ٤٨ صفحة ولا تقل عن خمس صفحات بخلاف الغلاف والعنوان. وقد يكون لدى مركز مصادر التعلم مجموعات من هذه الكتيبات والنشرات حيث توزع بدون مقابل على سبيل الإهداء والتبادل وتصدر عن مؤسسات وهيئات علمية ومراكز بحثية وجامعات.

القصاصات (Clippings Cuttings)



تعد القصاصات من المصادر الهامة للمعلومات نظراً لما لها من طبيعة خاصة وهي عبارة عن مجموعة من الأوراق التي يقصها المكتبي من النسخ المكررة للدوريات (المجلات والصحف) أو المقالات الأخرى المفيدة والصور ويقوم من خلالها بعمل أرشيف علمي مرتب ترتيباً موضوعياً داخل علب أو ملفات مخصصة لهذا الغرض، ويتم عمل ملف القصاصات من خلال لصق القصاصات بعد قصها بأحجام متساوية على ورق مقوي ويتم وضعها في هذه الملفات تبعاً لرأس الموضوع الخاص بها ونستفيد منها كأرشيف صحفي أو معلوماتي في المركز. ومن مميزات هذه الطريقة أنها تسمح بإضافة قصاصات جديدة واستبعاد ما لم يعد مطلوباً من قبل المستفيدين.

الأوعية المرجعية :

تعرف الكتب المرجعية بأنها «الكتب التي يمكن الرجوع إليها من أجل الحصول على معلومة معينة، ولا تقرأ من أولها إلى آخرها، وتختلف عن بعضها باختلاف طبيعة المعلومات التي تشتمل عليها، والترتيب المتبع في معلوماتها» (النوايسة، ٢٠٠٠) فهي تعتمد على حصر مجموعة من الحقائق والمعلومات التي يتم تجميعها من مصادر مختلفة، ثم يتم تنظيم تلك الحقائق والمعلومات وفق ترتيب معين للرجوع السريع إليها، واستخدامها بسهولة عند الحاجة إليها. وهناك أكثر من طريقة متبعة لتنظيم المادة العلمية بالأوعية المرجعية ومن بينها الترتيب الهجائي، الترتيب الزمني، الترتيب الموضوعي.

وتنقسم الأوعية المرجعية بدورها إلى فئتين أساسيتين:

- الأوعية المرجعية التي تقدم للمستفيد المعلومات أو الحقائق التي يبحث عنها مباشرة ومن أمثلتها دوائر المعارف والمعاجم وكتب الحقائق.

- الأوعية المرجعية التي تقدم للمستفيد البيانات الببليوجرافية الخاصة بالمصادر التي قد يجد فيها المعلومات أو الحقائق التي يرغب في الاطلاع عليها، ومن أمثلة المراجع التي تندرج تحت هذه الفئة الببليوجرافيات والكشافات ونشرات الاستخلاص.

وفيما يلي نعرض بشيء من التفصيل لكل فئة منهما مع الأنواع المختلفة التي تندرج تحتها وأهميتها بالنسبة لمركز مصادر التعلم :

أولاً: الفئة الأولى : الأوعية المرجعية التي تقدم للمستفيد المعلومات أو الحقائق التي يبحث عنها مباشرة :

تنقسم هذه الفئة إلى مجموعة متنوعة من المواد نذكر من بينها:



أ. دوائر المعارف :

وهي تقدم الحقائق والمعلومات الأساسية حول موضوع من الموضوعات في صورة مقالات مستفيضة , وتنقسم دوائر المعارف من حيث مجالات التغطية إلى دوائر معارف عامة، ومن أمثلتها دائرة معارف القرن العشرين والموسوعة الذهبية والموسوعة العربية الميسرة ودائرة معارف الشباب، وعلى الصعيد العالمي نجد دائرة المعارف البريطانية ودائرة المعارف الأمريكية. وهناك دوائر المعارف المتخصصة في مجال من مجالات المعرفة البشرية ؛ مثل دائرة معارف علوم المكتبات والمعلومات ودائرة المعارف الإسلامية والموسوعة الفلسفية المختصرة، وعلى الصعيد العالمي دائرة معارف التربية. وتفيد دوائر المعارف المعلمين على وجه الخصوص، كما تفيد الطلاب عند تكليفهم بالاطلاع على بعض الموضوعات، أو رغبتهم في الاستزادة من المعلومات حول موضوع معين.

ب. المعاجم اللغوية :

وتقدم المعاجم اللغوية معلومات حول الألفاظ وما يرتبط بها من دلالات ومعاني وتنقسم إلى: معاجم لغوية أحادية اللغة، ويقصد بها تلك المعاجم التي تأتي بالألفاظ في لغة ما وتعرض المعاني والدلالات المختلفة لها وكذلك المشتقات الخاصة بها. ومن أمثلتها القاموس المحيط والمعجم الوسيط والمعجم الوجيز. ولا شك أن اقتناء هذا النوع من المعاجم في مراكز مصادر التعلم يفيد في أغراض التعليم والتدريب على اللغة العربية في موضوعات مثل الكشف في المعجم والمشتقات وكذلك في البحث عن الدلالات والمعاني الخاصة ببعض الألفاظ التي قد تواجه الطالب أو المعلم على السواء، وأكثرها شيوعاً واستخداماً هو المعجم الوجيز. ومن الأمثلة الأجنبية نجد قاموس أكسفورد الشهير.

وبالإضافة إلى المعاجم أحادية اللغة هناك المعاجم ثنائية اللغة حيث ترد الألفاظ بالترتيب الهجائي للغة ما ويقابلها المترادفات الخاصة بها أمامها وما يرتبط بها من مشتقات. ومن أمثلتها قاموس المورد (إنجليزي - عربي) و (عربي - إنجليزي). وتفيد هذه المعاجم ثنائية اللغة في تعليم وتعلم اللغات المختلفة.

ثم هناك القواميس متعددة اللغات التي ترد فيها الألفاظ بالترتيب الهجائي للغة ما ويقابلها المترادفات الخاصة بها أمامها وما يرتبط بها من مشتقات في أكثر من لغة.

ج. كتب التراجم :

وهي تقدم تعريفاً بسير الأشخاص ذوي الشهرة في مجال ما أو في فترة زمنية معينة مصحوبة بأهم إنجازاتهم. ومن أشهر كتب التراجم ؛ معجم الأدباء، والأعلام،



وأعلام النساء، ووفيات الأعيان، والوافي بالوفيات، وأعلام القرن العشرين. ومن الأمثلة العالمية نجد سلسلة (Who is Who) الشهيرة.

وتفيد هذه الفئة في التعريف بالشخصيات الهامة التي يرد ذكرها للطلاب في مقررات التاريخ والفلسفة والأدب وغيرها من المقررات التي تتعرض لأعلام تخصص ما.

د. الأطالس ومعاجم البلدان :

تعد الأطالس ومعاجم البلدان من الأوعية المرجعية ذات الأهمية الكبيرة في تدعيم الدراسة بمقررات التاريخ والجغرافيا، حيث يشتمل الأطالس على مجموعة من الخرائط التي تغطي منطقة جغرافية معينة قد تمتد لتشمل العالم بأسره، وهناك الأطالس التاريخية والأطالس الجغرافية. أما معاجم البلدان فإنها تقدم معلومات وافية عن المعالم والمناطق الجغرافية مجال التغطية ومن أشهرها: معجم البلدان، والخطط التوفيقية.

هـ. الكتب السنوية :

وكما يتضح من اسمها، هي تلك الكتب التي تصدر سنوياً عن بعض الدول أو الهيئات أو المنظمات، وتقدم حصراً بإنجازاتها خلال عام. وقد تصدر بعض الهيئات المسؤولة عن دوائر المعارف الكبرى مثل دائرة المعارف البريطانية ودائرة المعارف الأمريكية كتباً سنوية لها، تتضمن التطورات الجارية في مجالات تغطيتها لحين إصدارها لطبعة جديدة من الدائرة.

وإلى جانب الكتب السنوية، نجد كتب الحقائق التي تصدر بصورة سنوية كذلك مثل World Almanac of Facts.

و. الإحصاءات :

وتقدم بيانات إحصائية وحقائق في صورة أرقام وليس أدل على الحقائق من تصويرها بالأرقام، فالرقم هو مخ العلم. وتعد هذه الفئة من المصادر الهامة للباحثين. ومنها الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان والكتاب الإحصائي السنوي لليونسكو.

ز. الأدلة :

وتنقسم الأدلة بدورها إلى أدلة الأشخاص وأدلة الهيئات وأدلة الأماكن وهي تقدم معلومات حول طرق الوصول إلى الأشخاص أو المؤسسات أو الأماكن وكيفية الاتصال بهم. ومن أمثلتها دليل المكتبات العمانية الصادر عن معهد الإدارة العامة.



ثانيا : الفئة الثانية : الأوعية المرجعية التي تقدم للمستفيد البيانات الببليوجرافية الخاصة بالمصادر التي قد يجد فيها المعلومات أو الحقائق التي يرغب في الاطلاع عليها

وتتضمن تلك الفئة الببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات.

أ. الببليوجرافيات :

وهي عبارة عن قوائم بالإنتاج الفكري الصادر في مجال ما، وتعرف بالببليوجرافيات المتخصصة ؛ مثل الببليوجرافيات التي تصدر في مجال الطب ، الزراعة، المكتبات، التربية. ومن أمثلتها قائمة الإنتاج الفكري الصادر في مجال المكتبات والمعلومات. وقد تكون الببليوجرافية حصرية للإنتاج الفكري الصادر في كل المجالات في فترة زمنية معينة. وقد تكون حصرية على إطلاقها مثل الببليوجرافيات الوطنية ولكنها عادة ما تصدر بصورة دورية. وقد تكون تلك الببليوجرافيات انتقائية مثل القوائم الببليوجرافية التي تصدرها وزارة التربية والتعليم للمساعدة في أغراض الاختيار. وأخيراً قد تكون تلك الببليوجرافيات نوعية أي تحصر الإنتاج الفكري الصادر في أشكال معينة.

ب. الكشافات والببليوجرافيات :

وتقدم هذه الأدوات البيانات الببليوجرافية لمقالات الدوريات وأبحاث المؤتمرات وتعد وسيلة هامة لا غنى عنها للباحثين لما توفره من وقت وجهد كبيرين في البحث في أعداد الدوريات عما يريده المستفيد من معلومات.

وتفيد فئة الأدوات الببليوجرافية هذه بنوعيتها المعلمين وأخصائيي مراكز مصادر التعلم بالدرجة الأولى خاصة فيما يتعلق باختيار المجموعات.

المعايير العددية للمراجع :

يوصي المعيار البحريني بضرورة اقتناء مركز مصادر التعلم لعدد يتراوح بين (٥-١٠) عناوين من المراجع في كل فرع من فروع المعرفة البشرية (السيد، اسامة، ١٩٩٤).

المواد غير المطبوعة

أكدت الدراسات العلمية والتربوية التي أجريت أن الأطفال يتعلمون وينمون ثقافياً من خلال اتصالهم بمؤثرات ثقافية وطبيعية واجتماعية في البيئة التي يعيشون فيها، وأن اكتسابهم للمعلومات يتم عن طريق الحواس الخمس: البصر، السمع، اللمس، التذوق، الشم. ومن بين تلك الدراسات التي تؤكد على هذه الناحية، ما قام به د. رونالد



ستيوارت (Ronald Stewart) المدير العام لمركز تكنولوجيا التعليم بجامعة تكساس الأمريكية، الذي توصل من خلال أبحاثه، إلى أن حاسة البصر يتعلم منها الإنسان بنسبة (٨٥ %) وهي تأتي في المرتبة الأولى، أما حاسة السمع فهي بنسبة (١١ %) وتأتي في المرتبة الثانية، أما حواس اللمس والشم والذوق، فيتعلم منها الإنسان بنسبة ٤ % وهي تأتي في المرتبة الثالثة». (عبد الشافي. حسن، ١٩٩٣).

وتعتبر المواد غير المطبوعة هي العنصر الفارق في تحول المكتبات المدرسية إلى مراكز لمصادر التعلم وتعتبر خطوة هامة على طريق تطورها.

وتعرف المواد غير المطبوعة كما ورد في التعريف الذي أقره المجمع اللغوي بالقاهرة بأنها «فئات من أوعية المعلومات غير التقليدية تقوم على تسجيل الصوت أو الصورة المتحركة أو كلاهما معا بإحدى الطرق التكنولوجية الملائمة وتصنع بمقاسات وسرعات متفاوتة وتظهر في أشكال متنوعة أشهرها الشريط والقرص والاسطوانة وتستخدم في أغراض البحث ومجالات الترفيه» (الهجرسي، سعد، ١٩٨٥).

تشكل المواد غير المطبوعة فئة عريضة من المواد وتشتمل على الأنواع التالية:

المواد البصرية (Visual Materials).

المواد السمعية (Audio Materials).

المواد السمعية البصرية (Audio-Visual Materials).

الأوعية المتعددة الحقائق التعليمية (Kits-Learning Packages).

المصغرات الفيلمية (Microforms).

المواد البصرية:

وهي تلك الأوعية التي تسترجع من خلالها المعلومات من خلال حاسة البصر وتنقسم هذه المواد من حيث طريقة العرض إلى:

أ. المواد البصرية غير المعروضة:

وتعتمد في استقبالها على حاسة البصر وحدها أي استخدام العين في إدراك ما تشتمل عليه من معان ومعلومات وآراء وأفكار دون الحاجة إلى استخدام جهاز للمساعدة، وتضم المواد البصرية مجموعة من المواد المتنوعة منها:

أ/١- النماذج Models



وهي عبارة عن تجسيم لأشياء حقيقية. وتحظى النماذج بأهمية كبيرة في مراكز مصادر التعلم، نظراً لما تكفله من تقريب الأشياء إلى أذهان التلاميذ والطلاب، خاصة في الموضوعات العلمية والتكنولوجية، وفي الأشياء التي لا يمكن إحضارها إلى قاعات الدراسة إما بسبب كبر حجمها أو دقتها أو خطورتها أو عدم وجودها في الزمن الحالي. وتوجد مجموعة متنوعة من النماذج نذكر من بينها: الظاهري، المتحرك، القطاعي، المختصر، الشفاف، النموذج المبسط، القابل للفاك، نصف المجسم.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من مراكز التعلم تقوم الآن بإنتاج هذه النماذج وتزويد المركز بها محلياً.

وهناك موضوعات كثيرة يمكن تجسيمها بأشكال متعددة، قد يلحقها شيء من التعديل بدرجات متفاوتة ومن هذه الأشكال ما يلي:

- نماذج توضح الحركة مثل : نماذج المراوح الهوائية، أو المضخات، أو الدورة الدموية، وتساعد شفافية المادة المصنوعة منها على رؤية الحركة بسهولة.
- نماذج القطاعات الطولية أو العرضية للنباتات : جذورها، ساقها، أوراقها... الخ.

- النماذج الشغالة: وهي عبارة عن نماذج بحجم الشيء الطبيعي، وتستخدم للشرح والملاحظة مثل: نموذج محرك السيارة أو جزء منها. (سلامة، عبد الحافظ، ٢٠٠٧).

ونشير إلى أن العديد من مراكز التعلم تقوم الآن بإنتاج هذه النماذج محلياً.

ب/أ- الرسوم التوضيحية (Graphic Media)

وهي اللوحات التي توضح الحقائق والأفكار عن طريق الرسوم والتعليقات اللفظية، وتعتبر من أقدم المواد البصرية والتعبيرية التي استخدمها الإنسان منذ فجر التاريخ. وتعد تلك الفئة الأكثر استخداماً وانتشاراً في المدارس نظراً لسهولة إعدادها وتوافر خاماتها وقلة تكلفتها. ويمكن إنتاجها محلياً في مركز مصادر التعلم كأحد أنشطته العملية.

ومن أنواع الرسوم التوضيحية: الرسوم التخطيطية (المخططات)، المصورات، الملصقات، الرسوم البيانية (كاظم، وحسن عبدالشافى، ١٩٩٠)

ج/أ- الكرات الأرضية Globes

وتتميز بتمثيلها للحقيقة إلى أبعد الحدود. وهي نموذج كروي لشكل الأرض دون أن يشوه شكلها، يصنع من المعدن أو الورق أو البلاستيك وترسم على سطحه



خرائط اليابسة والأجزاء المائية من الأرض. وتستخدم الكرات الأرضية في تعليم مادة الجغرافيا لجميع المراحل التعليمية المختلفة لتبيان المسافات والإشكال حيث تمثل سطح الأرض تمثيلاً أدق من الخرائط مع توضيح المدرجات الجغرافية (اتجاهات - أبعاد - أشكال - مساحات) وتظهر عليها خطوط الطول ودوائر العرض. (الدرهوبي، محمد الهادي، ٢٠٠٧).

د/أ- الخرائط والأطالس (Maps and Atlas)

هناك أنواع مختلفة من الخرائط وذلك حسب الهدف الذي تم إعدادها من أجله، حيث نجد منها الخرائط الجيولوجية، والتاريخية، والسياسية، والعسكرية والمناخية، وخرائط الطرق... وقد أصبح بالإمكان الآن، في ظل ما يشهده العالم من تقدم تكنولوجي، إعداد الخرائط المطابقة لشكل الأرض والمعالم الجغرافية باستخدام التصوير الجوي والحاسب.

هـ/أ- الصور الفوتوغرافية (Photographs)

هي الصور التي تستخدم آلات التصوير في التقاطها، وهي ذات أحجام متعددة ودقيقة، وقد يحصل عليها أخصائي مركز مصادر التعلم من الصحف والمجلات، وقد تكون صوراً فوتوغرافية عادية. ويجب أن يهتم أخصائيو مراكز مصادر التعلم بهذا النوع من الصور لدورها الفعال في توضيح المعاني وتيسير الشرح وإثارة الانتباه وترجمة الكلمات إلى صورة محسوسة. وتشتمل موضوعات الصور على الصور العلمية والتاريخية والحربية والرياضية والسياحية...

ب. - المواد البصرية المعروضة:

ونقصد بها تلك المواد التي تسترجع من خلال حاسة البصر أيضاً ولكنها تتطلب أجهزة أو تجهيزات خاصة للاستخدام. ومن أمثلتها:

أ/ب- الشرائح Slides :

تعد الشرائح من المواد الهامة بمراكز مصادر التعلم، ومن أنواعها: الشرائح الفلمية والشفافيات المجهرية. والشرائح عبارة عن صور شفافة قد تكون ملونة أو غير ملونة، يتم إعدادها عن طريق التصوير العادي أو الرسم باليد، ويتم عرضها بواسطة جهاز عرض الشرائح (Slides Projector) حيث يتم تثبيت كل صورة في إطار خاص من الورق السميك أو البلاستيك أو المعدن مقاس (٢ × ٢ بوصة) ولها مقاسات متعددة أشهرها (٣٥ مم). وعادة ما يصاحب الشرائح التي تطرح في الأسواق شرائط كاسيت توضح ما هو مسجل عليها. ويراعى عند اختيارها العوامل التالية:

- جودة الشرائح من حيث التصوير والألوان.



- نوعية جهاز العرض.

- إظلام قاعة العرض.

- المسافة بين جهاز العرض والشاشة.

ب/ب- الأفلام الثابتة:

وهي عبارة عن مجموعة من الصور الشفافة تصور عادة على فيلم مقاس ٣٥مم بحيث تبقى الصورة الشفافة متصلة مع بعضها البعض لتمثل فيلماً كاملاً مرتبطاً بموضوع واحد أو فكرة واحدة وتكون الصور مرتبة ترتيباً منطقياً تبعاً لتسلسل الموضوع، وتكون ثابتة خالية من الحركة على الشاشة ويتم عرضها في غرفة مظلمة وتستخدم في تعليم الكثير من المهارات والحركات وتساعد على التعلم الفردي حسب الوقت المطلوب. (الدرهوبي، محمد الهادي، ٢٠٠٧).

ب/ج- الشفافيات (Transparencies)

وهي عبارة عن ألواح (أفلام) رقيقة مصنوعة من مادة البلاستيك الشفاف. وتعتبر من أكثر المواد البصرية الحديثة استخداماً في المدارس والكلية والجامعات وفي المكتبات في البرامج التدريبية لبيان الإجراءات الفنية والإدارية، وهي بمقاسات مختلفة ويستخدم لعرضها جهاز العرض العلوي أو جهاز العرض فوق الرأس (Overhead Projector) (سلامة، عبدالحافظ، ٢٠٠٧).

ب/د- الشرائح المجهرية (العينات)

وهي تساعد في توضيح الشرح النظري للمواد الدراسية التعليمية، مثل تجهيز عينات عن الضفادع - العقرب - الطيور... ويتم كتابة البيانات الخاصة بمصدر العينة وبيئتها الطبيعية وتاريخ الحصول عليها «وتكون العينات دقيقة جداً ويتم حفظها على شرائح زجاجية خاصة ويستخدم المجهر لتكبيرها حتى يمكن رؤيتها بتفاصيلها الدقيقة» وتفيد هذه الأشكال عموماً في مقررات مادة العلوم لمراحل التعليم الأساسي وفي مادة الأحياء في مرحلة التعليم بالصفين الحادي عشر والثاني عشر.

المواد السمعية : (Sound Recordings)

وهي المواد التي تعتمد على حاسة السمع في نقل المعلومات من خلال الاستعانة بأنظمة إرسال واستقبال الصوت إلكترونياً سلكياً أو لاسلكياً وربما تكون حية مسجلة من قبل وتذاع بواسطة أنظمة تعرف بالأنظمة المفتوحة كما هو الحال في الإذاعة أو أنظمة مغلقة كما في المحاضرات أو الندوات أو صالات الاحتفالات. (الدرهوبي، محمد الهادي، ٢٠٠٧)



وتشتمل على الأنواع التالية:

أ. الأقراص الصوتية : (Sound Discs)

ولا يمكن محو ما سجل عليها من أصوات أو معلومات وتنقسم إلى نوعين أساسيين هما :

- الأقراص الصوتية العادية.

وهذه الأقراص ينذر استخدامها الآن لصعوبة صيانتها وتعرضها للكسر والتلف بسهولة بالإضافة لما تشغله من حيز. وهذه الأقراص مسجل عليها الكثير من الأعمال التراثية وخطب الزعماء والأغاني القديمة.

- الأقراص الصوتية المليزة : (Audio Laser Discs)

وتعد هذه الفئة الأكثر استخداماً الآن نظراً لقوة تحملها وصلابتها وقدرتها على اختزان كميات كبيرة من المعلومات، فضلاً عما توفره من حيز.

ب. الأشرطة الصوتية (Sound Tapes)

وتحتوي على موضوعات متعددة مثل الأغاني الموسيقية والبرامج التعليمية وتسجيلات القرآن الكريم والمحاضرات والندوات الثقافية التي تفيد في مساندة المواد المطبوعة. ويجب مراعاة علاقتها بالمناهج الدراسية المقررة عند عملية الاختيار والاقتناء.

وللأشرطة الصوتية أهمية كبيرة بفضل إمكاناتها في تلبية احتياجات المستفيدين، وتتوفر بثلاثة أشكال:

- الشريط المفتوح من بكره إلى بكره (Sound Open reel)

وينتشر استخدام هذا الشكل بصورة كبيرة في محطات الإذاعة، وهو يتطلب عناية خاصة عند التعامل معه واستخدامه حيث يتطلب وجود بكره استقبال، وكذلك يتطلب الأمر التدخل اليدوي لللف أول الشريط على بكره الاستقبال. ونتيجة لعدم صندوقته داخل علبة فهو معرض للأتربة والتأثر بالعوامل الجوية. (عبدالهادي، وحسن عبدالشافى، ١٩٩٩)

- الشريط الكاسيت Sound Cassette.

وتعد شرائط الكاسيت أكثر أنواع الأشرطة الصوتية بصفة خاصة والتسجيلات الصوتية بصفة عامة أكثرها استخداماً نظراً لما تتمتع به من مرونة في الاستخدام حيث توجد محفوظة داخل علبة بصورة دائمة، كما أنها لتتطلب التدخل اليدوي، علاوة على صغر حجمها وتوافر أجهزة التشغيل الخاصة بها وقلة



تكلفتها.

- الخرطوشات (Cartridge)

من الأنواع الأقل استخداماً ولكنها تتميز كذلك بوجودها داخل علبة إلا أن ما يميزها عن شرائط الكاسيت أنها لا نهائية عند التشغيل أي أنه طالما وجد مصدر للطاقة تنتهي وتبدأ مرة أخرى تلقائياً.
المواد السمعية والبصرية:

وهي المواد التي يعتمد في استقبالها على حاستي السمع والبصر في آن واحد ويمكن اعتبار الشرائح الفيلمية «الأفلام الثابتة» والشرائح مواد سمعية بصرية إذا صاحب عرضها تسجيلات صوتية على أقراص أو أشرطة الشرح والتفسير والتعليق، ومن أهم أنواع المواد السمعية البصرية ما يلي:

أ. الصور المتحركة :

وهي عبارة عن سلسلة متتابعة من الصور بطريقة متصلة ومرتبطة ترتيباً رأسياً على شريط فيلم شفاف تعطي الإحساس باتصال الحركة وذلك حينما يتم تمرير ٢٤ لقطة أو إطار في الثانية الواحدة مع مصاحبة الصوت. وتأتي أهميتها لاحتوائها على ثلاثة عناصر، الصورة والحركة والصوت مما يساعد على تثبيت المعلومات والحقائق في ذهن المشاهد ولهذا انتشر استخدامها في مراكز مصادر التعلم والمكتبات وفي مجالات التدريس والترفيه. وتوجد في عدة مقاسات حسب عرض الفيلم، إلا أن أشهرها هو الفيلم مقاس (٣٥مم).

ب. التسجيلات المرئية (Video Recordings)

ويتطلب استخدامها وجود جهاز لعرض المادة المرئية، والفارق الجوهرى بينها وبين الصور المتحركة (الأفلام) أن الصوت والصورة يتم تسجيلهما آنياً وتعرف هذه الفئة مجازاً بتسجيلات الفيديو. ولها أهمية في تخزين المعلومات عليها سواء أكانت معلومات علمية أو تربوية تساعد مراكز مصادر التعلم في توسيع وتنويع نطاق خدماتها. كما أنها ذات أهمية في نقل وتبادل المعلومات في مجالات التعليم والثقافة والتدريب، واستخدامها لا يحتاج إلى مهارة كبيرة، وهي أقل عرضة للتلف أو التمزق. وهناك عدة أنواع منها هي :

- الشرائط المرئية :

وتنقسم بدورها إلى :

شريط الفيديو البكرة (Open Reel).



شريط الفيديو الكاسيت (Video Cassette).

شريط الفيديو الخرطوش (Video Cartridge).

ومثلها مثل الشرائط الصوتية، تعد شرائط الفيديو كاسيت أفضلها وأكثرها استخداماً على الإطلاق كما أن أجهزتها متاحة وبتكلفة في متناول المكتبات ومراكز مصادر التعلم.

كما يمكن السيطرة عليها من قبل الدارسين والتحكم فيها واسترجاعها إذا اقتضت الضرورة، ويمكن أن يسجل عليها المحاضرات والمناقشات والندوات والأفلام التعليمية (محمد وآخرون، ٢٠٠٤).

- أقراص الليزر CD-Rom:

ويعرف قرص الليزر أيضاً بالقرص الضوئي المضغوط وهو عبارة عن دائرة من البلاستيك (بولي كربونات) مقاسها ٤,٧٢ بوصة (١٢٠) مم وبه ثقب في الوسط مقاسه (٠,٥٩ بوصة) (١٥) مم. وتغطي وجه القرص البلاستيكي طبقة رقيقة جداً من الألمونيوم تبلغ درجة رقتها (A١٠٠٠) في السمك، ثم طبقة مماثلة من الزجاج الفيلمي الشفاف لأجل حمايتها بعد التسجيل عليها.

ومن فوائدها : الاشتراك السنوي، خدمات أكثر للمستفيد النهائي، إلغاء أجهزة ووسائط الاتصال المباشر، مساحة أقل عن المنتجات الورقية، تقليل اعتماد المستفيد على أخصائي المعلومات، والوضوح في الصوت والصورة والنص، إضافة إلى تمتعها بالتجاوبية. (سالم، شوقي، ١٩٩٨)

وأقراص الليزر لها طاقة خزن تبلغ (٥٠٠ - ٦٠٠) ميغابايت. وتعتمد على أشعة الليزر في تخزين المعلومات عليها وفي استرجاع المعلومات المخزنة، ومن ميزات سعة التخزين العالية (٥٥٠) مليون رمز أو (٢٧٠,٠٠٠) صفحة من حجم (A٤) إضافة إلى صغر حجمها وسهولة التعامل معها واستخدامها، إذ يستطيع المستفيد نفسه استرجاع المعلومات المخزنة على القرص بعد تدريب وتأهيل بسيطين (الوردي، زكي، ٢٠٠٦)

ونظراً للإمكانات الهائلة التي تقدمها هذه الأقراص في خزن واسترجاع المعلومات فقد ظهر عدد كبير من قواعد المعلومات المسجلة على هذه الأقراص تنتج وتوزع من قبل العديد من المؤسسات والشركات العالمية ومن بين هذه القواعد يمكن الإشارة إلى :

- قاعدة معلومات التربية والتعليم ((Educational Resources Information Center (ERIC)).



- قاعدة مستخلصات المكتبات والمعلومات (LISA)
- قاعدة معلومات مكتبة الحاسوب (Computer library)
- قاعدة دليل الدوريات (The Serial Directory)
- قاعدة معلومات مصادر العلوم الاجتماعية (Social Science Sources)
- قاعدة مصادر الدراسات الإنسانية (Humanities Sources)
- قاعدة مصادر المعلومات التاريخية (Humanities Sources) (الوردي، زكي، ٢٠٠٦)

الأوعية المتعددة (الحقائق التعليمية) (kits-Learning packages).

وهي مزيج من أوعية المعلومات المطبوعة وغير المطبوعة مثل الكتب والنشرات وقصاصات الصحف والمجلات والصور والشرائح والأفلام والأشرطة الصوتية والمرئية والعينات والنماذج، ويتم ترتيبها في مراكز مصادر التعلم بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها بكل سهولة ويسر. وتعد هذه الفئة من أوعية المعلومات من أكثر الأوعية استخداماً لأغراض التعلم وخاصة في مجالات تعليم اللغات.

أو هي بمعنى آخر عدة مواد تعليمية مجمعة بأشكال تتناسب مع محتوى المنهج، وتحفظ في حقيبة يلصق عليها بطاقة يسجل فيها موضوع الحقيبة، والمواد التي تشتمل عليها، والصف الدراسي الذي يمكنه الاستفادة منها، والمستوى التعليمي الذي تقدم له

وهناك مجموعة من الخصائص تميز الحقيبة التعليمية نذكر منها:

- تعد وفق المنهج المتبع.
 - ذات أهداف محددة.
 - تتيح الفرصة للتعلم الذاتي.
 - تراعي الفروق الفردية.
 - تشتمل على مواد تعليمية متعددة.
 - تتنوع فيها أساليب التقويم وتوقيته.
 - يتوافر معها دليل استخدام يشتمل على المحتوى العلمي.
- مكونات الحقيبة التعليمية :

تتكون الحقيبة التعليمية من عدة مكونات قد تختلف من حقيبة لأخرى في العدد أو الترتيب وذلك وفقاً لوجهة نظر مصمم الحقيبة التعليمية والموقف



التعليمي الذي يتبناه. وبصفة عامة هناك بعض المكونات التي يجب أن تشتمل عليها الحقيبة التعليمية وهي:
أ. الدليل :

وهو عبارة عن كتيب صغير أو عدة صفحات منفصلة تشتمل على بيانات خاصة بموضوع الحقيبة ومحتوياتها والفئات التعليمية الموجهة لها، بالإضافة إلى المعلومات والتعليمات الخاصة بالاستخدام سواء للمعلم أو المتعلم، ومكوناتها سواء المطبوعة أو غير المطبوعة، والغرض أو الهدف من كل مكون ووصف للنتائج المتوقعة الوصول إليها عقب عملية الاستخدام.

ب. الأنشطة التدريسية :

لابد أن تشتمل الحقيبة التعليمية على مجموعة من الأنشطة والاختيارات التي توفر للمتعلم فرص انتقاء ما يناسب اهتمامه. ومن هذه الاختيارات : مجموعة من الوسائل التعليمية المتنوعة التي تلائم تحقيق الأهداف وممارسة الأنشطة التي تؤدي إليها، كما تشتمل الاختيارات كذلك على مجموعة من الأساليب المتنوعة حسب نوع التعليم المتبع هل هو فردي أو جماعي، بالإضافة إلى تعدد مستويات المحتوى من السهل إلى الصعب.

ج. التقويم وأدواته :

يعد التقويم من أهم عناصر الحقائق التعليمية، حيث يوضح مدى نجاح البرنامج التدريسي الموضوع كما يحدد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين. ويتكون برنامج التقويم في الحقيبة التعليمية من من الاختبارات التالية : الاختبار القبلي - الاختبار البنائي - الاختبار النهائي.

د. المصغرات الفيلمية (Microfilms)

وهي عبارة عن أوعية معلومات غير تقليدية لا تقرأ محتوياتها بالعين المجردة سواء أكانت على ورق أو على خامات فيلمية ولها أهمية كبيرة في المكتبات ومراكز المعلومات حيث أمكن بواسطتها توفير بعض المواد التي لا يمكن الحصول عليها بشكلها الأصلي لندرة النسخ المتوفرة منها، أو خوفا من تلفها إذا استخدمت أصولها التي لا يمكن إيجاد بديل لها؛ (كالمخطوطات والوثائق النادرة). ومن أكثر المواد تخزينا على المصغرات ؛ التقارير العلمية، الجرائد، المجلات المتخصصة، الرسائل الجامعية، الكتب والوثائق النادرة، فهارس المكتبات، أعمال المؤتمرات. إلا أن هذه المصغرات يؤدي كثرة استخدامها إلى إجهاد البصر والإرهاق، كما أنها تحتاج إلى التدريب لمعرفة استخدامها، ويجب



أن يؤدي اختيارها إلى إثراء المجموعات. ومن أشهر أنواع المصغرات الفيلمية الميكرو فيلم والميكرو فيش.

وقد ندر استخدام المصغرات الفيلمية الآن في المكتبات ومراكز المعلومات بعدما حلت أقراص الليزر محلها فيما تؤديه من وظائف، حيث فاقتها تلك الأخيرة في الحجم وسهولة الاستخدام كما أنها أكثر أمناً حيث تتطلب المصغرات الفيلمية درجات حرارة معينة للحفظ.

المعايير العددية للمواد غير التقليدية :

قامت الهيئات التي سبق الإشارة إليها عند الحديث عن المعايير العددية للكتب بتحديد المعايير العددية للمواد غير التقليدية كذلك، ونلخصها فيما يلي :

المعيار الأمريكي

- ذكرت المعايير التي أعدتها الجمعية الأمريكية لأمناء المكتبات المدرسية أربعة مستويات من الاقتناء:
- المستوى الأول : ٢٠ عنواناً لكل طالب بالإضافة إلى ٣٦ قطعة من الوسائل التعليمية.
- المستوى الثاني : ١٠ عناوين لكل طالب بالإضافة إلى ١٨ قطعة من الوسائل التعليمية.
- المستوى الثالث : ٥ عناوين لكل طالب بالإضافة إلى ٩ قطع من الوسائل التعليمية.
- المستوى الرابع : أقل من خمس عناوين لكل طالب.

المعيار الألماني

حددت المعايير الألمانية الصادرة عام ١٩٧٢ في هذا الصدد أن يكون عدد المواد غير المطبوعة معادلاً لنصف رصيد المركز من الكتب

معيار جمعية المكتبات الاسترالية

أوصت جمعية المكتبات الاسترالية ألا يقل حجم مجموعات المواد غير المطبوعة بمكتبات المدارس التي تضم أكثر من ثلاثمائة طالب عما يلي :

- الأفلام ٨ مم : ٥٠٠ عنواناً
 - الأفلام الثابتة : ٥٠٠ عنواناً
 - الشرائح : ٣٠٠ قطعة، أو خمس قطع لكل تلميذ
 - الأشرطة الصوتية وأشرطة الفيديو : لم يحدد
 - الشفافيات : ٢٠٠٠ قطعة
 - الخرائط : ٢٠٠ خريطة تغطي كافة الاحتياجات المحلية والعالمية
- المعيار البحريني



حدد المعيار الذي أعدته اللجنة التحضيرية لتحويل المكتبات المدرسية التقليدية إلى مراكز مصادر للتعليم بالبحرين الأعداد التالية:

الشرائح التعليمية : من ١٠٠٠ - ١٥٠٠ طقم مع الدليل.

الشفافيات: من ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ لوحة شفافة.

الأشرطة الصوتية : من ٢٠٠ - ٥٠٠ عنوان.

أشرطة الفيديو : من ٥٠٠ - ١٥٠٠ عنوان.

الأفلام التعليمية الثابتة والمتحركة : تحفظ بمركز التقنيات التربوية ويتم استعارتها من قبل المدارس.

الخرائط والمصورات : تحدد وفقاً لما تمليه حاجة المقررات الدراسية.

ويذكر أسامة مصطفى في هذا الصدد أن المعيار البحريني يؤخذ عليه إغفاله لذكر عدد الطلاب المخصص لهم تلك العناوين مما يؤدي إلى اختلاف نصيب الطالب حسب العدد الإجمالي بكل مدرسة على حدة (السيد، أسامة، ١٩٩٤)

الإنترنت كمصدر من مصادر المعلومات :

أحدث التقدم التقني العالمي نقلة نوعية في مصادر المعلومات، فبعد أن كانت مقتصرة على المواد المطبوعة (الكتب والدوريات) أصبح من الميسر توفير مصادر للمعلومات تتسم بعناصر الجذب والتأثير الإيجابي على المستفيد إلى جانب ضمان جودة العرض ووضوحه.

فبظهور أجهزة إنتاج وعرض السمعيات والبصريات والأجهزة الإلكترونية أصبح من الميسر للمدارس أن تضع بين أيدي طلابها مواداً مسموعة ومرئية تعتبر من ضرورات نجاح العملية التعليمية، (فلا يمكن تخيل طالب يدرس اللغة بدون أن يستفيد من المواد المسموعة، أو يدرس معلومات عن بلد ما دون رؤية شريط فيديو ينقله إلى هذا البلد في بيئة أقرب إلى الواقعية...).

أضف إلى ذلك ما أحدثته ثورة الاتصالات من تأثير على المجتمع حيث أصبح العالم قرية صغيرة، وما أتاحتها شبكات الاتصال (الإنترنت والإنترانت) من المعلومات الشاملة والمتجددة إضافة إلى خدمات الاتصالات.

من هنا تبرز أهمية تزويد مركز مصادر التعلم بمصادر المعلومات المتنوعة، فإذا أردنا تعليماً جيداً، فإنه من الضروري أن تكون البيئة التعليمية التعليمية مواكبة لبيئة المجتمع خارج المدرسة من حيث التطور التقني، حتى يخرج الطالب إلى الحياة العملية وهو عالم بها، مسلح بالخبرات الداعمة له في أداء دوره فيها.

وقد قامت شبكات المعلومات وعلى رأسها شبكة الإنترنت بتقديم إمكانات هائلة للمكتبات ومراكز المعلومات ومستفيديها بل وللإنسان بصفة عامة، باعتبارها قنوات اتصال واسعة النطاق تربط العالم من أقصاه إلى أدناه مما جعل العالم



بحق قرية صغيرة، وأصبح الحصول على المعلومات ميسراً بدرجة كبيرة طالما توفرت الإمكانيات المادية والبرامجية لاستخدام شبكة الإنترنت. ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على شبكة الإنترنت باعتبارها مصدراً من مصادر المعلومات المتوافرة لمراكز مصادر التعلم.

فهي أضخم شبكة للحواسيب في العالم، بل هي في الحقيقة شبكة الشبكات، التي تضم الملايين من نظم الحواسيب وشبكتها على امتداد العالم، وتتصل الحاسبات وشبكتها مع بعضها عن طريق خطوط هاتفية لا تختلف جوهرياً عن الخطوط الهاتفية العادية إلا في كونها مكرسة على مدار الساعة لتأمين الاتصالات بين أطراف الشبكة.

هذه الشبكة أصبح لاغنى لمركز مصادر التعلم عنها، فهي تستخدم في العديد من المجالات مثل البريد الإلكتروني والخدمات المرجعية الإلكترونية حيث تتوفر على الشبكة أنواع مختلفة من المراجع والمصادر الإلكترونية؛ كالمعاجم والموسوعات والدوريات والفهارس وغيرها، كما أنه من اليسير الدخول إلى فهارس المكتبات الكبرى في العالم كالمكتبات الوطنية والجامعية مثل مكتبة الكونجرس والمكتبة الوطنية البريطانية. ويمكن استخدام الإنترنت في إعداد العديد من الخدمات المكتبية الإلكترونية مثل نشرات الإحاطة الجارية وخدمة البث الانتقائي للمعلومات.

وتستخدم الإنترنت أيضاً في عمليات اختيار وشراء الكتب، والاتصال بالناشرين مباشرة مما يقلل الجهد والوقت في الحصول على المواد المكتبية التي تخدم المجتمع المدرسي من طلاب ومعلمين وغيرهم (دياب، مفتاح، ٢٠٠٧)، حيث يتحقق التعاون بين المكتبات من خلال إتاحة الفهارس على شبكات محلية يتم تحديثها أولاً بأول دون الانتظار لإعادة الطبع أو التحديث أو إعادة توزيع الفهارس المحدثّة على المكتبات فتكون بذلك قد أدت دوراً إيجابياً في عملية الاختيار وترشيد الإنفاق من خلال خفض نسبة التكرار لبعض أنواع الأوعية مرتفعة الثمن أو الاشتراكات في الدوريات التي تعد عبئاً.

كما تعمل الإنترنت على تسهيل إجراءات التبادل والإهداء بين المكتبات، وذلك باستخدام البريد الإلكتروني وإمكاناته الواسعة في نشر قوائم المطبوعات المطروحة للتبادل أو الإهداء. ومن خلال الإنترنت أمكن أيضاً العمل على تبسيط إجراءات التوريد إذ يمكن وضع أوامر التوريد موضع التنفيذ من خلال تلك الشبكات وتلقي الفواتير أيضاً بل ودفع رسوم الاشتراكات من خلال أرقام بطاقات الائتمان البنكية لحساب الجهة القائمة بالتزويد وما يتخلل ذلك من مكاتبات إدارية عديدة ومعقدة يتم اختصار الوقت فيها بشكل كبير.



وتظهر أهمية اختصار الوقت حالياً في متابعة العمل بالدوريات، كتجديد الاشتراكات في المطبوعات الدورية أو اشتراكات العضوية، أو مكاتبات إدارة المقر اليومية. كما يمكن استغلال شبكة الإنترنت في التوريد، لأنها تتيح إمكانية القيام بعملية الانتقاء والاختيار والشراء والمشاركة في مصادر المعلومات على المستوى العالمي وذلك بطريقة سهلة وميسرة وسريعة، مع الاقتصاد في النفقات، والاختيار الجيد لأوعية المعلومات الحديثة في مختلف الموضوعات. وهناك نظام عالمي متوفر على الإنترنت يساعد في عملية التوريد، وهو نظام (electric) وهو يتيح للمكتبة والمستفيد الاطلاع على مئات الدوريات العلمية وعدد ضخم من الكتب ومئات الخرائط والنص الكامل لأكثر من (١٥٠) صحيفة يومية وآلاف البرقيات التي ترد إلى وكالات الأنباء ومجموعة ضخمة من الصور والتقارير العلمية والمؤتمرات وغير ذلك من المواد. وبالإضافة إلى هذه الفائدة الكبيرة التي يمكن للمكتبات والمستفيدين الحصول عليها، فإن الدخول إلى هذا الموقع يتم بكل سهولة عن طريق صياغة إستراتيجية بحث ثم استخدام كلمات مفتاحية فتظهر أوعية المعلومات وسبل الحصول عليها، ويمكن للمستفيد تصفحها إلكترونياً أو شراؤها أو الاشتراك فيها. ومن خلال ذلك يتبين أن مراكز مصادر التعلم يمكنها الحصول على بعض أوعية المعلومات مجاناً أو الحصول عليها عن طريق الشراء أو الاشتراك دون وسطاء وهذا يوفر الجهد والوقت والمال (الدرهوبي، محمد الهادي، ٢٠٠٥).

كما يمكن أن تسخر شبكة الإنترنت لخدمة المعلم وذلك بالعمل على توفير بعض المصادر على الشبكة التي تساعد في تطوير أساليب التدريس وتوفير بعض مصادر المعلومات التي تعمل على تحديث معلومات المعلم في مختلف مجالات الحياة. (صادق، أمينة، ١٩٩٨) وعليه فإن المدرسة تجد نفسها أمام هذا التطور التقني الهائل وما نتج عنه من مصادر جديدة للمعلومات، مجبرة على مواكبته والاستفادة منه وتطوير أهداف التعليم وأساليبه وطرائقه، كما أن مركز مصادر التعلم يجب أن يفتح على كل جديد يساعده على أداء مهامه وتأدية واجباته وتحقيق أهدافه.

ويؤكد الباحث على أهمية إدخال الإنترنت في جميع المدارس نظراً لأن هذه الخدمة تتواجد فقط في عدد محدود من المدارس وبالجهود الذاتية للمدارس أو المناطق التعليمية.





الفصل الرابع

سياسة بناء المجموعات وتنميتها

يتناول هذا الفصل مفهوم سياسة لبناء المجموعات وتنميتها وأهمية وجود مثل هذه السياسة ومحتوى هذه السياسة وإجراءات الاختيار والقائمون بالاختيار ومعايير الاختيار وأدواته وطرق التزويد وتقييم المجموعات وما يتبعه من الاستبعاد والإحلال والصيانة



تمهيد:

من الأهمية بمكان أن نذكر أن عمليات بناء المجموعات وتنميتها، يجب أن تتم وفق سياسة معتمدة، وأنه من الضروري أن تتضمن هذه السياسة القواعد التي تحقق أهداف مركز مصادر التعلم وتساعد على أداء مهامه، وذلك نظرا لأن مراكز مصادر التعلم تؤدي الكثير من المهام التي سبق بيانها، والتي تهدف إلى خدمة العملية التعليمية والتربوية وتطوير التعليم وتحسين مخرجاته، وتدعم المنهاج الدراسي وتساهم في تحقيق أهدافه، ولا بد أن يضع القائمون على تنفيذ هذه السياسة، وظائف وأهداف مركز مصادر التعلم في الحسبان.

وعند إعداد سياسة بناء وتنمية المجموعات بمراكز مصادر التعلم، يجب مراعاة القوانين والمبادئ التي تتعلق بالقراءة وحقوق الطفل وإتاحة المعلومات، وكذلك المبادئ والأسس التي يقوم عليها العمل بالمكتبات ومراكز المعلومات. ونذكر في هذا الصدد لائحة حقوق المستفيدين من قبل المكتبات والتي أقرتها جمعية المكتبات الأمريكية في (١٨ يونيو ١٩٤٨) وتم تعديلها في (٢ فبراير ١٩٦١) ثم في (٢٣ يوليو ١٩٨٠)، وتنص اللائحة على أن كافة أنواع المكتبات ومراكز المعلومات يجب أن تكون مندييات للمعلومات وتبادل الأفكار،

وينبغي أن تتبع السياسات أو البنود التالية للقيام بالدور المنوط بها :

أ. ينبغي اقتناء مصادر المعلومات التي تغطي مختلف اتجاهات واهتمامات كافة مجتمع المستفيدين ولا يجب استثناء أي مصدر معلومات لأسباب تتعلق بعرق أو توجهات لأصحابه طالما أنها لا تتعارض مع القيم والأخلاق العامة.

ب. يجب اقتناء المواد التي تعكس مختلف وجهات النظر والآراء حول الموضوعات سواء أكانت تاريخية أو معاصرة. ولا يجب أن تحجب بسبب تحيزات مذهبية تعارض توجهات أخرى.

ج. ينبغي أن تغير المكتبات من نظرتها إلى الدور الرقابي الذي تقوم به في إتاحة المعلومات.

د. يجب على الجهات المسؤولة عن مراكز مصادر التعلم بكل دولة، أن تضع في الحسبان عند إعداد سياسة بناء وتنمية المكتبات لهذه المراكز القوانين والمبادئ المعمول بها في المكتبات، والتي تتعلق بحقوق الطفل وإتاحة المعلومات.

أهمية وجود سياسة لبناء المجموعات وتنميتها :

تعد سياسة بناء المجموعات وتنميتها، أحد الأدوات والركائز الهامة التي يعتمد عليها القائمون بعمليات التزويد في مراكز مصادر التعلم. ولا بد أن تكون تلك السياسة شاملة تضم ما يتعلق بكافة أشكال مصادر المعلومات من



كتب ودوريات ومواد مرجعية وأفلام وشرائط فيديو كاسيت والشرائط الصوتية وأقراص الليزر وغيرها من أشكال مصادر المعلومات.

ويساعد وجود سياسة شاملة لبناء المجموعات وتنميتها، على تجميع مواد مختلفة تتناول موضوعات المقررات الدراسية بطريقة عرض تزيد من درجة استيعاب المتعلم. ويجب أن ترتبط السياسة الجيدة بالمجتمع الذي تخدمه من المستفيدين وبالتالي نجد أن هناك ملامح عامة يمكن الاهتداء بها مع اختلاف في تفاصيل تطبيق السياسة فيما بين المراحل الدراسية المختلفة، ليس هذا فحسب وإنما أيضاً على مستوى منطقة جغرافية معينة بل وعلى مستوى كل مدرسة على حدة.

تعريف سياسة بناء المجموعات وتنميتها:

يمكن أن تعرف سياسة بناء المجموعات وتنميتها، على أنها « وثيقة تشتمل على المعلومات القواعد والنظم وخطة العمل، التي يسترشد بها العاملون في تفكيرهم واتخاذ قراراتهم، ويرجع إليها عند إعداد وتنفيذ عمليات بناء المجموعات وتنميتها ». (قاسم، حشمت، ٢٠٠١).

ونشير إلى أهمية هذه السياسة في التعرف على المجالات الموضوعية وفئات الأوعية التي ينبغي الاهتمام بها في الاقتناء، وما يجب أن يحظى به كل مجال أو فئة من اهتمام نسبي.

عناصر سياسة الاختيار الجيدة :

هناك مجموعة من العناصر التي لا بد أن تشتمل عليها السياسة الجيدة وهي:

- أ. تحديد الأهداف التعليمية والتربوية لمركز مصادر التعلم.
 - ب. التعرف على ميول واتجاهات المستفيدين واحتياجاتهم.
 - ج. التعرف على أحدث الاتجاهات في الأساليب التربوية وطرق التدريس والمناهج.
 - د. وضع معايير محددة وواضحة لاختيار المواد وحفظها واستبعادها في ضوء ما سبق.
 - هـ. تحديد مصادر التمويل المتاحة، وتوزيعها على فروع المعرفة البشرية المختلفة بنسب محددة. (عبد الشافي، حسن، ١٩٩٢).
- محتوى سياسة بناء المجموعات وتنميتها:**

وفي ضوء ما تم استعراضه من عناصر ينبغي توافرها في سياسة بناء المجموعات وتنميتها، نجد أن هذه الوثيقة تنقسم إلى ثلاثة عناصر أساسية وفق ما ورد في أدبيات الموضوع، وهي:



أولاً : التمهيد

وهو عبارة عن افتتاحية تشتمل على ما يلي :

أ. وصف عام موجز لمجتمع المستفيدين من مركز مصادر التعلم، ولابد من تحديد خصائص هذا المجتمع بشيء من التفصيل من خلال معرفة نوع المدرسة ونوع التعليم المقدم ومستوى التلاميذ، وهل يتعدى الأمر طلبة المدرسة لخدمة المجتمع المحيط.

ب. وصف مفصل لاحتياجات المستفيدين التي ينبغي تلبيتها سواء أكانت احتياجات تعليمية تروحية تثقيفية... إلخ.

ج. القواعد العامة والأولويات التي تحدد طريقة بناء المجموعات وتنميتها، وكذلك ما يرتبط بالاحتفاظ بالأوعية القديمة والنسخ المكررة.

د. تحديد الجهات المسؤولة عن وضع السياسة موضع التزويد، ومهام كل جهة وعلاقتها بالجهات الأخرى.

هـ. تحديد دور الجهات المختصة بالوزارة (وزارة التربية والتعليم) في بناء المجموعات وتنميتها.

و. تحديد دور المنطقة التعليمية في تنمية المجموعات.

ز. تحديد دور مركز مصادر التعلم بالمدرسة في تنمية المجموعات وتنقيتها.

ثانياً : بيان المجالات الموضوعية وأشكال الأوعية

وفي هذا الجزء يتم تقسيم مقتنيات على مجالات المعرفة البشرية المختلفة مع تحديد نوعيات أوعية المعلومات التي يفتنيها المركز في كل فئة وبيان المستفيدين من الطلاب والمعلمين المزمع خدمتهم في كل مجال على حدة. ويراعى في هذا الصدد تحقيق التوازن النوعي والعددي بين المجالات المختلفة.

ثالثاً : إجراءات الاختيار الفعلي

ويعد هذا الجزء هو الجزء الأكبر في تلك الوثيقة بل ويرى البعض أنه جوهر السياسة وأهم بنودها إذ يشتمل على:

أ. مسؤولية الاختيار :

وفيها يتم تحديد القائمين على عملية الاختيار بدقة ووضوح.

ب. معايير الاختيار :

وفي هذا الجزء يتم تحديد المعايير التي يجب الاستعانة بها عند اختيار المواد , وذكر الأدوات التي يعتمد عليها في عمليات الاختيار بصورة عامة وفي



كل مجال موضوعي وفي كل نوع من أنواع مواد المعلومات على حدة. (السيد، اسامة، ١٩٩٤).

ج. قضايا متفرقة :

وفي هذا الجزء يتم ذكر سياسة الوزارة فيما يتعلق بعمليات الاستبعاد وتنقية المجموعات، والتعامل مع المواد التالفة، وصيانة المواد وتجليدها، والتعامل مع المواد المهداة والإجراءات الخاصة بها.

وفي هذا المقام، نذكر أن وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، قد قامت بإصدار اللائحة التنظيمية للمكتبات المدرسية بموجب القرار الوزاري رقم (٢٦) لسنة (٩٢) متضمنة بعض الفقرات التي تتعلق ببناء المجموعات وتنميتها في المكتبات المدرسية، إلا أنه يلاحظ غياب البنود التي تنظم إجراءات اختيار الكتب لتزويد المكتبات المدرسية ومراكز مصادر التعلم بهذه اللائحة والتي كان من الممكن الاهتداء بها عند إعداد سياسة بناء المكتبات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم.

ملاحظات :

تتضمن اللائحة التنظيمية للمكتبات المدرسية مجموعة من القواعد الملزمة للجهات ذات العلاقة بعملية التزويد، على مستوى الوزارة والمديريات التعليمية والمدارس. والدافع إلى إصدار اللائحة كما ورد في القرار هو « تبين الأهداف وتنظيم الإجراءات وتوضيح أبعاد الأنشطة والخدمات، وتحدد العلاقات والمسؤوليات وفقا لأسس ومعايير مقننة ». ونلاحظ أنه لم تتم الإشارة إلى بناء المجموعات وتنميتها، سوى في البند الخامس من لائحة المكتبات المدرسية، ويتعلق هذا البند بنظام تزويد المكتبة المدرسية بالمطبوعات وشرائها وقبول الهدايا.

ونورد فيما يلي بعض ملاحظات الباحث على ما ورد باللائحة بشأن موضوع هذه الدراسة.

- أغراض الاختيار: لم تشر لها اللائحة في فقرة مستقلة.
- إجراءات الاختيار: لم توضح اللائحة إجراءات الاختيار وتسلسل عملياتها وكيفية القيام بها ومسؤولية الاختيار على المستوى المركزي والمحلي.
- معايير الاختيار : لم ترد في بيان إجراءات الاختيار.
- أدوات الاختيار: قد ذكرتها اللائحة في طياتها وحددت في قوائم الكتب الصالحة التي تصدرها إدارة المكتبات المدرسية.
- لم يتم تحديد خطوات التقييم وتحديد أولويات الاختيار.



- لا يوجد بند خاص بسياسة توزيع اعتمادات الكتب بالمديريات التعليمية، وليس هناك تحديد للنسبة المخصصة للمدارس بجميع أنواعها من جملة الاعتمادات المخصصة للمديرية

(؟ % لكتب الطلاب، ؟ % لكتب المعلمين) .

كما يلاحظ أن اللائحة لم تتعرض لبعض القضايا الهامة مثل حفظ وصيانة المجموعات، وكذلك الاستبعاد والتنقية والتعامل مع النسخ المكررة أو التالفة. إلا أنها وعلى الرغم من ذلك تعد بمثابة نواة لأبأس بها، وهي بحاجة ماسة لإجراء عمليات المراجعة والتعديل عليها لتناسب مستجدات العصر بحيث تصبح سياسة جيدة لمراكز مصادر التعلم.

سياسة الاختيار :

تعد سياسة الاختيار جزءاً أساسياً من سياسة بناء المجموعات وتنميتها، ولا بد أن تتم في ضوء أهداف محددة يتم النص عليها في مقدمة السياسة. وبصفة عامة نستطيع أن نحدد الأغراض التي تقتني من أجلها مصادر التعلم في النقاط التالية:

أ. إشباع الحاجات القرائية للمتعلم، سواء فيما يتعلق بالمقررات الدراسية أو لأغراض التثقيف أو الترويح وبالتالي يجب أن تمثل المجموعات جميع موضوعات المعرفة البشرية بهدف المساعدة في تدريس المناهج الدراسية فضلاً عن مراعاة الميول القرائية وكذلك الفئات العمرية الموجودة بالمدرسة مع توفير عوامل الجذب (الانقرائية) وخاصة للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي.

ب. الحرص على إيجاد نوع من التوازن الكمي بين مصادر المعلومات للموضوعات المختلفة.

ج. عدم الاقتصار على التلاميذ فقط كمستفيدين من مركز مصادر التعلم ولكن لابد من وضع المدرسين والإداريين في الحسبان وتوفير المواد التي تلبي احتياجاتهم باعتبارهم عنصراً هاماً في العملية التعليمية.

د. توفير المجموعات التي تناسب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة سواء من التلاميذ الموهوبين والذين يحتاجون إلى مواد في مستوى معالجة أكثر تقدماً مما يحتاجه أقرانهم. أو التلاميذ المتأخرين عقلياً، فالتلميذ الذي يقل عمره العقلي كثيراً عن عمره الزمني يحتاج إلى مواد تناسب عمره العقلي تكون قصيرة ومبسطة. (محمد، سيدة، ١٩٩٨)

وفي هذا المقام نعرض لسياسة بناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر



التعلم والمكتبات المدرسية بمقاطعة بالتيمور بالولايات المتحدة الأمريكية. وتسند هذه السياسة مسئولية الاختيار إلى كل مكتبة على حدة، في إطار مجموعة من الاعتبارات العامة والتي من أهمها أن تلبي المواد أو المصادر التعليمية المختارة الاحتياجات التعليمية والخاصة للتلاميذ بما يساند المقررات الدراسية.

وقد اعتمدت تلك السياسة على المبادئ الخاصة بحرية الحصول على المعلومات والتي وردت في قانون حماية المعلومات الذي صدر عن جمعية المكتبات الأمريكية، والقانون الخاص بحق التلاميذ في القراءة والصادر عن جمعية المكتبات الأمريكية والجمعية الأمريكية لأخصائيي المكتبات المدرسية. وأكدت على ضرورة حماية التلاميذ من مخاطر استخدام شبكة الإنترنت بدون رقابة وما يتطلبه ذلك من توفير برامج الحماية والرقابة على الشبكة. (ALA, 2000).

القائمون بالاختيار :

إن أول ما يتبادر إلى ذهن من تساؤلات هو التساؤل الخاص بالأشخاص الذين يجب أن تقع على عاتقهم مسئولية الاختيار، ونقول أشخاصاً وليس شخصاً واحداً حتى لا تكون عملية الاختيار أحادية البعد حيث يجب أن تتكاتف جهود كل من :

١ - أخصائيي مصادر التعلم والذين تقع على عاتقهم مسئولية مراجعة وتقييم واختيار مجموعة مصادر التعلم التي يتم تزويد المركز بها. وينبغي أن يتم ذلك في إطار السياسة العامة لتلك المراكز بما يعكس الفلسفة العامة والإجراءات المتبعة بها. ونؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به أخصائي مركز مصادر التعلم في تلك العملية باعتباره المنسق العام لها لتحقيق التوازن فيما بين المجموعات وإكمال النقص بها.

٢ - المعلمين والإداريين بالمدرسة. حيث يجب أن يتعاونوا مع أخصائيي مصادر التعلم لتقديم مجموعة من المصادر التي تعكس مختلف وجهات النظر، وتنمي مهارات التفكير وتخدم وتساند المناهج الدراسية.

٣ - بعض الطلاب المتفوقين دراسياً. حيث أن الطالب هو الأساس الذي أنشئت من أجله تلك المراكز وإن كانت الدراسات التي أجريت على المستويين العربي والعالمي تؤكد عدم اهتمام لجنة الاختيار بهذا العنصر.

معايير الاختيار :

المعايير العامة

نستعرض فيما يلي أهم معايير اختيار مصادر المعلومات بمراكز مصادر التعلم وهي بمثابة معايير عامة تنسحب على كل من المواد التقليدية وغير التقليدية:

أ. الملاءمة مع مختلف المستويات التعليمية والطلابية الموجهة لها :



يجب أن تتلاءم مصادر التعلم التي يتم اختيارها مع كافة مستويات التلاميذ بمختلف قدراتهم، وأن تقابل احتياجاتهم التعليمية والترفيهية.

ب. مساندة المناهج والأهداف التعليمية والتربوية للبرنامج التعليمي الذي تخدمه :

نظراً لأن أهم أهداف إنشاء مراكز التعلم هو مساندة العملية التعليمية وتحقيق أهدافها فإنه من الضروري وضوح تلك الأهداف جيداً في ذهن القائمين على بناء المجموعات وتنميتها.

ج. مراعاة الدقة في اختيار المحتوى الموضوعي :

ينبغي الحرص على اقتناء المواد التي تعرض وتقدم الحقائق بأسلوب موضوعي، وأن يؤخذ اسم المؤلف وناشر أو منتج العمل في الاعتبار والتي يمكن أن تعطي للعمل ثقلًا وأهمية. وفيما يتعلق بالمواد التي تتناول التطور البشري أو الحياة الاجتماعية والعائلية فإنها يجب أن تشتمل على الحقائق التي تناسب المستوى العمري والفكري للتلميذ.

د. الاستخدام :

يراعي أن يتم اختيار المواد التي يتوقع أن يتم استخدامها والإقبال عليها من جانب الطلاب والمعلمين.

هـ. التوازن فيما بين الموضوعات :

يجب أن يتم اقتناء المجموعات في حدود النسب المخصصة لكل مجال موضوعي بحيث لا يطغى موضوع على آخر.

معايير اختيار المواد المطبوعة :

بالإضافة إلى المعايير العامة التي سبق ذكرها، هناك مجموعة من المعايير الخاصة بالمواد غير المطبوعة وهي:

أ. المسؤولية الفكرية والمادية عن العمل:

ينبغي أن يضع القائمون على الاختيار في أذهانهم مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بالتأليف والسلطة المشرفة:

- من هو مؤلف العمل؟ وهل هو معروف في تخصصه؟ وما مدى خبراته العملية واللغوية؟ ما مدى تحيزه في الكتابة؟ هل اعتمد على مراجع ومصادر؟ ما مدى حداثة المراجع التي رجع إليها؟ هل هناك بيانات مسؤولية أخرى بخلاف التأليف من تحرير وترجمة وتحقيق ومراجعة... إلخ؟ وما هي مؤهلاتهم العلمية في هذا



المجال ؟ وما مدى خبراتهم وتجاربهم العلمية ؟ هل قاموا بالدور الخاص بهم بطريقة ملائمة ؟

- ما هي الهيئة أو الجهة المسؤولة عن إنتاج المادة (جمعية، منظمة، دار نشر) ومدى شهرتها في مجال النشر ؟ ومدى تخصصها في النشر في الموضوع ؟ هل لديها سمعة طيبة في مجال النشر ؟

ب. المعالجة الموضوعية والمحتوى والترتيب

- المعالجة الموضوعية :

ما هو الموضوع الرئيسي للمادة ؟ ما هي الفكرة الرئيسية من وراء المادة ؟ ما مدى علاقة الموضوع باهتمامات المستفيدين ؟ ما هو أسلوب معالجة الموضوع ؟ ما هو البعد التاريخي والجغرافي للمعالجة الموضوعية ؟

- المحتوى :

هل المحتوى مناسب لكل الطلاب أم لفئات خاصة ؟ ما هي مميزات المادة عن غيرها من المواد المتوافرة ؟ هل هناك مصادر بديلة يمكن أن تغني في محتوياتها عن المادة ؟ ما هي طريقة وأسلوب العرض من حيث اللغة - الأسلوب... إلخ. ما مدى استخدام الرسوم التوضيحية ومدى مناسبتها للغرض ؟ مدى توافر الببليوجرافيات والكشافات الخاصة بالمادة. وما هي طريقة تنظيم وتبويب المعلومات مناسبة خاصة في الأوعية المرجعية.

- الشكل المادي والسعر

ما نوع المادة (كتاب - مرجع - دورية... إلخ) ؟ هل الشكل المادي مناسب للفكرة التي تمت معالجتها ؟ هل الطباعة جيدة وواضحة ؟ هل المادة مجلدة ؟ ما مدى وضوح المادة وسهولة الاطلاع عليها ؟ هل سعر المادة مناسب ؟ (السيد، ٢٠٠٥).

معايير اختيار المواد غير المطبوعة:

وتشتمل بالإضافة إلى ما سبق من معايير عامة ومعايير خاصة بالمواد المطبوعة على العديد من المعايير مثل :

أ. مدى الملاءمة :

هل تدعم المادة الأهداف التربوية والتعليمية العامة والخاصة في موقف تعليمي معين ؟ وهل هي مناسبة للمستوى التعليمي المقصود ؟ هل هي مادة أساسية



أ. مكملة للمنهج ؟

ب. مدى الأصالة :

بالنسبة للمواد التعليمية التي تعتمد على الحقائق والمعلومات ؟ هل هي دقيقة وعصرية وذات معلومات يعتمد عليها ؟ هل المؤلف أو المخرج مؤهل تأهيلاً جيداً ؟

ج. مدى الاهتمام :

هل تجذب المادة التعليمية اهتمام المستخدمين لها ؟ هل تثير لدى الطالب حب الاستطلاع أو تشبع الحاجة إلى المعرفة ؟ هل تدفع المستخدمين لها إلى أخذ المشكلات المهمة بعين الاعتبار ؟ هل تشجع على الابتكار والإبداع ؟

د. مدى التنظيم والتوازن :

هل المادة التعليمية جيدة التنظيم وجيدة التوازن في محتواها ؟ هل الغرض منها واضح ويمكن إدراكه بسهولة ؟ هل المحتوى معروض بوضوح وبشكل منطقي من حيث تمثييه مع القواعد المقبولة لعملية التعلم ؟ هل الموسيقى والمواد التوضيحية تدعم العرض وتقويه ؟ هل العناوين والعناوين الفرعية مميزة ؟

هـ. مدى جودتها التكنولوجية :

هل الصور المرئية واضحة ؟ هل هي مؤثرة وممتعة من حيث التآلف والوضوح ؟ هل الصوت واضح ومفهوم ؟ هل اللون مستخدم بشكل مؤثر ومحقق للهدف التعليمي ؟ هل الصورة المرئية متزامنة مع الصوت المصاحب لها ؟

و- التكلفة :

هل سعر المادة مناسب ؟ وهل يبرر المبلغ المدفوع فيه ؟ مع الأخذ في الاعتبار البدائل المختلفة المتوافرة للمادة.

أدوات الاختيار :

أدوات الاختيار هي المصادر والمرشحات التي تساعد القائمين على عملية الاختيار في إنجاز مهمتهم على خير وجه، ونورد فيما يلي بعض مصادر الاختيار :

أ. الاختيار المباشر للمواد :

ويتم هذا النوع من الاختيار بالتعرف المباشر على مصادر المعلومات وفحصها واختيار المناسب منها وفق أهداف عملية الاختيار، ويتطلب ذلك، تحقيق التواصل بين الوزارة وبين الناشرين والمؤسسات المنتجة، للحصول على العينات لفحصها أو ذهاب القائمين على الاختيار إلى دور النشر المختلفة ومعاينة



وفحص المواد، وتعد معارض الكتب فرصة جيدة لفحص المواد واختبارها كما أنها تتيح وجود تجمعات كبيرة لدور نشر عربية وأجنبية معاً في مكان واحد.

وعلى الرغم من تلك الميزة إلا أننا نجد أنه من الصعب على الناشر أن يحضر كافة المواد المقتناة لديه في دار النشر، بالإضافة إلى ذلك فمن الصعب أن يصل أخصائي مركز مصادر التعلم إلى كل المواد المعروضة.

ب. قوائم المنتجين والموزعين والناشرين :

وهي عبارة عن قوائم ببليوجرافية أو فهارس تتضمن ما هو موجود لدى المنتج. وتفيد هذه القوائم في عمليات الاختيار بصورة كبيرة. وعادة ما يرسل الناشر قوائمهم إلى المكتبات قبيل معارض الكتب للمساعدة في عملية الاختيار.

ج. إعلانات المنتجين والموزعين :

يقوم بعض منتجي وموزعي المواد بالإعلان عن الإصدارات الجديدة لهم مما يتيح الفرصة للتعرف على هذه الإصدارات، وقد ساعدت شبكة الإنترنت بصورة كبيرة في هذا الصدد. إلا أن هذه الإعلانات غالباً ما تقدم بيانات قصيرة عن المادة أما البيانات الكاملة فيمكن الحصول عليها من مصادر أخرى مساندة لها.

د. نقد المواد بوسائل الإعلام المختلفة :

كثير من الدوريات والبرامج التليفزيونية تقدم مراجعة علمية أو نقداً لبعض المواد تمثل أداة جيدة للاختيار، حيث تنطوي على درجة جيدة من المصداقية في عملية تقييم المادة، إلا أنها تتطلب بذل المزيد من الجهد.

هـ. الببليوجرافيات القياسية :

وتعرف كذلك بالقوائم المعيارية حيث تقدم للقائمين على عملية الاختيار مجموعة متكاملة من المواد التي ينبغي توافرها بمركز مصادر التعلم طبقاً للمرحلة التعليمية التي يخدمها. وتصدر وزارة التربية والتعليم مجموعة جيدة من القوائم المعيارية التي يمكن أن تساعد في هذا الصدد.

و. مقترحات المستفيدين :

تعد هذه الوسيلة من الوسائل الهامة التي يجب وضعها في الاعتبار عند القيام بعمليات الاختيار إلا أنها على الرغم من ذلك لا تحظى بالاهتمام الكافي. (خليفة، ١٩٨٤).

وما نود الإشارة إليه في نهاية هذا العرض الخاص بأدوات الاختيار أنه يفضل المزج



بين أكثر من طريقة للخروج بأفضل النتائج الممكنة.

الأدلة المساعدة في مجال الوسائل السمعية البصرية

يمكن الرجوع إلى الأدلة التالية للاستفادة منها عند القيام بعمليات الاختيار:

- Audio-Visual Marketplace

وتصدره مؤسسة بوكز ويحتوي على أسماء منتجي المواد السمعية البصرية في كل من كندا وأمريكا.

- Educational Production.

و يعتبر من الأدلة الهامة التي تقدم تعريفا بالمواد السمعية والبصرية لأهم منتجي هذه المواد في العالم.

- Catalogue of Motion Picture Produced in United States

يصدر هذا الدليل منذ سنة ١٩٧١ وهو يغطي الأفلام التي تنتج في الولايات المتحدة الأمريكية.

- Records and Tapes Education

ويغطي التسجيلات الصوتية للمواد المدرسية فقط، وذلك بالنسبة لمختلف المراحل التعليمية.

طرق التوريد :

قبل التعرض لطرق التوريد، يعرض الباحث الإجراءات التالية للنظر إليها بعين الاهتمام لتيسير عمليات التوريد :

أ. اقتناء نظام آلي متكامل يشتمل في أحد نظمه الفرعية على نظام فرعي للتزويد من شأنه تيسير الإجراءات الروتينية التي تتم في هذا الصدد ويكفل القدرة على إصدار الفواتير وأوامر التوريد وتسجيل البيانات الخاصة بالمواد المرغوبة والمطلوبة والواردة إلى المركز، مع إمكانية إصدار التقارير المختلفة.

ب. تدعيم هذا النظام الآلي بنظام فرعي لضبط المسلسلات للتحكم في الصحف والمجلات وغيرها من المطبوعات الدورية.

ج. الاستفادة مما تقدمه شبكة الإنترنت في خدمة عمليات التوريد، مثل تيسير الاتصال بالناشرين والموردين عبر الإنترنت ومراسلتهم بالبريد الإلكتروني وإرسال أوامر التوريد والشراء، فضلاً عما تقدمه من إمكانيات التعرف على ما هو متاح عبر مواقع الناشرين وفهارس المكتبات المختلفة، بالإضافة إلى ما تقدمه من تيسيرات التبادل.



وتتنوع طرق التزويد بمراكز مصادر التعلم ما بين الشراء والتبادل والإهداء. وفيما يلي نعرض لكل طريقة منها :
الشراء :

يعد الشراء المصدر الأساسي للتزويد بمراكز مصادر التعلم، ويرى الباحث عدم الاكتفاء بالشراء من المعارض فقط، وألا يتم تقييد موعد الشراء بفترة محددة من العام، مع الاستفادة من مختلف أدوات الاختيار التي سبق الإشارة إليها، للمساعدة في اختيار المواد.
الإهداء :

يعد الإهداء المصدر الثاني للتزويد بعد الشراء، ويعد أحد الروافد الهامة لتنمية المجموعات ولكننا ينبغي أن نحرص على إعداد سياسة موثقة لقبول المواد المهداة وتحديد سبل التعامل معها، تكون جزءاً من سياسة تنمية المقتنيات بوجه عام. وفي هذا الصدد نشير إلى ضرورة اتباع نفس معايير الحكم على المحتوى الموضوعي المستخدمة عند اختيار المواد عن طريق الشراء.

وتشكل المواد المهداة سلاحاً ذا حدين، إذ من شأنها تنمية وإثراء مجموعات المراكز وتعويض النقص في ميزانية الشراء، خاصة إذا ما كانت تلك الإهداءات في المجالات الإنسانية التي تتسم بعدم التغير بسرعة. وعلى الوجه الآخر من الممكن أن تشكل تلك المواد عبئاً على مركز مصادر التعلم، إذا ما تم قبولها بصورة عشوائية دون الحكم عليها بالمعايير السابقة، وخاصة ما يتعلق منها بتلبيتها ودعمها للمناهج الدراسية وتلبية الحاجات التعليمية والتثقيفية والترويحية للمستفيدين.

وبصفة عامة نرى أن تحرص الوزارة على فحص المواد المهداة قبل قبولها لتحديد مدى الحاجة إليها. وفي حالة قبولها، لابد من تسجيلها في سجلات رصيد مركز مصادر التعلم، مع بيان مصدر الحصول عليها، وذكر بيانات المهدين.

وتتنوع الجهات التي يمكن أن تقوم بإهداء مجموعات لمراكز مصادر التعلم ما بين مراكز مصادر التعلم والمكتبات الأخرى – المؤسسات الحكومية والخاصة – الأفراد ويأتي في مقدمتهم الآباء والمشاهير من الشخصيات التي كانت تلتحق بالمدرسة في فترة ما.

التبادل :

يعد التبادل على الرغم من أهميته، الرافد الثالث لتنمية المجموعات بمراكز مصادر التعلم.



والتبادل شأنه شأن الشراء والإهداء، لا بد أن تشمله سياسة بناء المقتنيات وتمييزها، وتنطبق عليه معايير اختيار المواد التي سبق بيانها، خاصة فيما يتعلق بالمحتوى الموضوعي.

وإذا ما اعتبرنا الإهداء يتم من طرف واحد، فإن التبادل يتم من خلال تبادل المنفعة بين طرفين وبالتالي لا بد لكل من الطرفين أن يشعر بالاستفادة من هذه العملية.

ولا بد أن يذكر صراحة في سياسة الاقتناء، الجهات التي يمكن أن يتم التبادل معها وسبل الاتصال بها.

ولا بد كذلك من توثيق البيانات الخاصة بالمواد التي يتم تبادلها سواء تلك التي تخرج من المركز أو التي ترد إليه.

تقييم المجموعات :

إن عملية تقييم مجموعات مركز مصادر التعلم، يمكن تعريفها بأنها عملية تحديد مناطق القوة ومواطن الضعف في هذه المجموعات، بعد تبين مدى تلبيتها لاحتياجات المستفيدين منها، وذلك بهدف معالجة أوجه القصور كلما أمكن ذلك. ولا بد أن يقوم العاملون بمركز مصادر التعلم بإجراء عملية تقييم للمجموعات على مدى فترات منتظمة للتأكد من أن احتياجات المستفيدين المعلوماتية قد تمت تلبيتها باستخدام تلك المجموعات بطريقة سهلة وفي الوقت المناسب. ورغم أن عملية تقييم المجموعات فن أكثر منها علم، إلا أنها ينبغي ألا تخضع لأحكام شخصية، بل يجب إخضاعها لمعايير معلنة ومحددة سلفاً. وعادة ما تستند هذه المعايير والأحكام إلى آراء المستفيدين ومقترحاتهم ومدى استخدامية المجموعات وبالتالي ينبغي أن تسفر عملية التقييم عن التعرف على الاحتياجات بدلاً من استخلاص معايير الجودة. ولكي يكون التقييم أكثر فعالية لا بد الاهتمام بالمستفيدين المحتملين (أي المجتمع الكلي من المستفيدين الذي يقع في محيطه مركز مصادر التعلم) وليس فقط مجرد المستفيدين الفعليين (أي هؤلاء المستفيدين الذين يترددون على المركز ويستفيدون من خدماته بالفعل).

ونؤكد على أن عملية تقييم المجموعات ليست شيئاً يتم تعلمه كلية في فصل دراسي أو من خلال القراءات المختلفة، ولكنها عملية ديناميكية يتم فيها الاستفادة من الخبرة التراكمية لمن يقوم بهذه العملية.



الاستبعاد والإحلال والصيانة :

مما لا شك فيه أن أي مركز لمصادر التعلم، لن يستطيع الاستمرار في الاقتناء إلى ما لا نهاية، مهما توفرت له المساحات والموارد، دون استبعاد بعض المجموعات.

ولا تقتصر أهمية عمليات الاستبعاد على ترشيد الحيز والجهد المبذول، وإنما أيضاً تساعد في الإبقاء على رصيد المركز من المجموعات في حالة جيدة وصالحة للاستخدام الفوري لتلبية احتياجات المستفيدين أفضل تلبية.

وتتم عمليات الاستبعاد من خلال فحص دوري للمقتنيات، للتعرف على المواد التي يتقرر استبعادها وفقاً لبعض المعايير ومنها :

أ. المواد القديمة والمتهاكة.

ب. المواد التي ينذر استخدامها.

ج. المواد التي تقادمت مادتها العلمية وصدرت طبعات أحدث منها.

د. النسخ المكررة التي تزيد عن حاجة المستفيدين.

طرق التخلص من المواد المستبعدة :

هناك طرق مختلفة تسلكها مراكز مصادر التعلم للتخلص من المواد المستبعدة منها :

أ. البيع :

وعادة ما يكون البيع للكتب والمواد التالفة التي لا يمكن ترميمها، وتباع بسعر التكلفة أو بسعر رمزي، وقد يتم البيع من خلال معارض تنظم لهذا الغرض.

ب. التبادل :

المواد التي يستبعدونها مركز ما، قد تكون مهمة بالنسبة لمراكز أخرى، وبالتالي يمكن الاستفادة منها بمبادلتها بمواد يحتاجها المركز، ومن الممكن في هذا الصدد أن يقوم كل مركز بإعداد قائمة بالمواد المستبعدة التي ينوي التبادل بها.

ج. الإهداء :

في بعض الأحيان يقوم المركز بإهداء بعض المواد التي يستبعدونها لجهات أخرى قد تكون مراكز لمصادر التعلم أو أن تكون مكتبات أخرى.

د. التخزين :



وهو اختيار تلجأ إليه مراكز مصادر التعلم في العادة حينما ترى أن هناك احتمالاً لاستخدام تلك المواد في المستقبل. ولكن ينبغي التعامل مع هذه الطريقة بحذر وإلا سوف تصبح المواد التي يتم تخزينها عبئاً على المركز، وكأنه لم يقم بالاستبعاد.

عمليات الإحلال والتجديد :

ينبغي لمراكز مصادر التعلم عند القيام باستبعاد بعض المواد بسبب تعرضها للتلف، أن تقتني نسخاً جديدة منها (أي تقوم بإحلال نسخ جديدة عوضاً عن المستبعدة) وذلك بالنسبة للكتب التي تلقى إقبالاً من جانب المستفيدين، وتستخدم بصورة مكثفة، وكذلك بالنسبة للكتب التي ظهرت منها طبعات جديدة تتضمن محتوى علمياً أكثر حداثة.

عمليات التجليد والصيانة والإصلاح :

يمكن أن تقوم مراكز مصادر التعلم بعمليات تجليد لبعض المواد ذات الغلاف الورقي، والتي يكثر الإقبال عليها، وبالتالي تكون عرضة للتلف. بالإضافة إلى ذلك يفضل تجليد الأوعية المرجعية التي ترد غير مجلدة. ويفضل أن تقوم المراكز بتجليد تلك المواد في بداية استقبالها بالمراكز. إلا أن مشكلة المخصصات المالية قد تقف عقبة في وجه المراكز عند القيام بذلك.

ويجب أن تقوم المراكز بعمليات الصيانة الدورية للمجموعات وخاصة المواد السمعية والبصرية وأجهزة تشغيلها.

أما عن الإصلاح، فإننا نجد أن بعض المواد التي قد يصيبها التلف يمكن إصلاحها، وبالتالي استمرار الاستفادة منها وإطالة عمرها الافتراضي، ويرى الباحث، أنه يجب أن تتم عمليات الإصلاح بالنسبة للمواد النادرة وذات القيمة، والتي لا يمكن أو يصعب الحصول على نسخ بديلة لها.



الفصل الخامس

تحليل البيانات ونتائج الدراسة



تمهيد:

قام الباحث خلال هذا الفصل بتناول واقع تزويد مراكز مصادر التعلم بالمجموعات في مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، وذلك حسب ما ظهر من الإفادات التي أدلى بها أفراد عينة الدراسة من خلال إجاباتهم على أسئلة الاستبانة. كما قام بتحليل البيانات واستخلاص النتائج من كل فئة على حدة، للخروج بخلاصات واستنتاجات تعطي صورة واضحة عن الواقع، وللوقوف على مواطن الضعف والقوة، ومحاولة وضع سياسة خاصة لبناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم.

الاستبانة الأولى:- استهدفت مشرفي مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان.

وجهت الاستبانة الأولى إلى مشرفي مراكز مصادر التعلم بالمناطق التعليمية (أحد عشر مشرفاً بواقع مشرف من كل منطقة تعليمية) بصفتهم المسؤولين عن مراكز مصادر التعلم والمتخصصين في هذا المجال وباعتبارهم المشرفين الفنيين المسؤولين عن تنفيذ التوجيهات والقواعد والإجراءات المتعلقة بمراكز مصادر التعلم.

وقد هدفت الاستبانة إلى استطلاع رأي مشرفي مراكز مصادر التعلم بالمناطق التعليمية حول المحاور التالية:

المحور الأول: سياسة تنمية المجموعات

المحور الثاني: مسؤولية الاختيار

المحور الثالث: معايير الاختيار

المحور الرابع: أدوات الاختيار

المحور الخامس : مصادر التزويد

المحور السادس : الميزانية

المحور السابع: تنقية المجموعات

المحور الثامن : صعوبات تنمية المجموعات

المحور التاسع : التطلعات المستقبلية

نتائج الاستبانة الأولى:-

قبل استعراض نتائج الاستبانة الأولى، نعرض فيما يلي تحليلاً لبيانات



مشرفي مراكز مصادر التعلم باعتبارهم المسؤولين عن وضع السياسات والنظم موضع التنفيذ وذلك للتعريف بالفئة المستهدفة من هذه الاستبانة:

تحليل بيانات مشرفي مراكز مصادر التعلم :

- المسمى الوظيفي

يشرف على مراكز مصادر التعلم بكل منطقة تعليمية متخصص له مسمى وظيفي معتمد هو « مشرف مراكز مصادر التعلم » وهو يوازي المسمى الوظيفي السابق «موجه المكتبات المدرسية» بواقع مشرف واحد على الأقل لكل منطقة تعليمية.

- المؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة

أظهرت البيانات التي تم تحليلها أن جميع مشرفي مراكز مصادر التعلم بالعينة من الحاصلين على ليسانس الآداب في تخصص المكتبات والمعلومات بنسبة (١٠٠ %)، وجميعهم من ذوي الخبرة التي لا تقل عن أربع سنوات وفق شروط شغل الوظيفة الصادرة من ديوان الخدمة المدنية، مما يؤهلهم للعمل في ذلك المنصب بكفاءة. هذا وقد تراوحت سنوات الخبرة للمشرفين بالعينة ما بين (٤) أربع سنوات وحتى (٢٠) عشرين سنة.

المحور الأول: سياسة بناء المجموعات و تنميتها :

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة كان الهدف منها التعرف على الأسس التي تتم عليها عملية بناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم سواء على مستوى الوزارة والتي يقوم بها قسم مصادر التعلم بمركز تقنيات التعليم والكتاب المدرسي أو على مستوى المناطق التعليمية والمتمثلة في قسم تقنيات التعليم.

وتبين من واقع الإجابات أنه لا توجد سياسة مكتوبة ومعلنة لتنمية المقتنيات بمراكز مصادر التعلم، ولكن توجد مجموعة من المبادئ والقواعد العامة معظمها غير مكتوب.

وعلى الرغم من عدم وجود سياسة مكتوبة لبناء المجموعات وتنميتها، فقد أشار بعض المشرفين إلى وجود سياسة مرنة وتخضع للتحديث، ويقصد بذلك أن هناك مرونة في التعامل مع بعض المبادئ والقواعد العامة.

وقد تبين أن مشرفي مراكز مصادر التعلم يرون أن توحيد الإجراءات ووجهات النظر بين الممارسين لعملية التزويد حالياً ومستقبلاً، يعتبر من أهم أسباب ضرورة وجود سياسة مكتوبة لبناء المجموعات وتنميتها.



كما تبين من واقع الإجابات تعدد أسس اختيار المجموعات من وجهة نظر مشرفي مراكز مصادر التعلم كذلك، ويأتي في مقدمتها اقتراحات المعلمين والمعلمات.

المحور الثاني: مسؤولية الاختيار

تعلق هذا المحور بتحديد المسئول عن عمليات اختيار الكتب والمواد الأخرى لمراكز مصادر التعلم، حيث تعتبر مسؤولية اختيار المجموعات على درجة كبيرة من الأهمية وحظيت باهتمام العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية. ولا ينبغي أن تقتصر مسؤولية الاختيار على مصدر واحد ولكن لابد من تعدد المسؤولية مع مراعاة التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة لصالح المستفيد النهائي وهو الطالب والمعلم.

وقد تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة كان الهدف منها تحديد المسئول عن عمليات اختيار الكتب والمواد الأخرى لمراكز مصادر التعلم.

وتبين من واقع الإجابات أن من يتولى إجراءات التوريد بالكتب والمواد الأخرى الجديدة لجنة خاصة متنوعة، وتشكل هذه اللجنة عادة من مسئول قيادي في المنطقة، ومشرف مراكز مصادر التعلم، ومشرفي المواد الدراسية ومختصين في الشؤون الإدارية والمالية إلا أن هذا التشكيل ليس عاما بين جميع المناطق، ويختلف تشكيل اللجنة من منطقة لأخرى مما يؤثر سلبا على عملها.

كما تبين لنا من واقع الإجابات أن الطلبة والطالبات لا يشاركون في عملية الاختيار، بينما يشارك المختصون في وضع وتطوير المناهج مشاركة ضعيفة.

المحور الثالث: معايير اختيار المواد (المطبوعة والسمعية والبصرية والمحوسبة)

تضمن هذا المحور مجموعة من معايير الاختيار كان الهدف منها معرفة مدى تطبيق المنطقة لهذه المعايير عند اختيار الكتب والمواد الأخرى لمراكز مصادر التعلم.

وتبين من واقع الإجابات تعدد المعايير النوعية؛ الشكلية والموضوعية، لاختيار المجموعات بمراكز مصادر التعلم، وكان في مقدمة تلك المعايير بعد المحتوى عن التعصب والانحياز، بينما كان معيار إدراج المؤلف لقائمة بالمصادر التي استند إليها في تأليف الكتاب هو آخر عنصر في ترتيب تلك المعايير. ونورد بعض المعايير التي تطبقها المناطق التعليمية

المعايير مرتبة تنازليا :

١ البعد عن التعصب والانحياز



- ٢ الدقة في اختيار المحتوى الموضوعي
- ٣ القيمة الموضوعية للمادة والمضمون والمحتوى
- ٤ تتماشى مع التدرج السني للطالب في كل مرحلة تعليمية
- ٥ مساندة المنهج الدراسي
- ٦ الشمول والتغطية
- ٧ استخدام الصور التوضيحية والجداول والخرائط
- ٨ مدى التشويق من حيث تحدي الذكاء وإشباع حب الاستطلاع ومخاطبة حواس المستفيد
- ٩ مناسبة السعر
- ١٠ صحة الحقائق المذكورة
- ١١ الحداثة
- ١٢ الجودة الفنية من ناحية الورق والطباعة والتجليد
- ١٣ الابتكار
- ١٤ طريقة التنظيم والترتيب للمعلومات
- ١٥ مناسبة الوعاء المستخدم لمعالجة الموضوع
- ١٦ توفر الكشافات
- ١٧ تحتوي عناصر تثقيفية ومعلوماتية وترفيهية
- ١٨ الوضوح في التسجيل وتناسب الألوان
- ١٩ مكانة المؤلف، المحرر، المترجم، المحقق، المراجع وسمعته والعمل الجماعي
- ٢٠ عدم تكرار المعلومات
- ٢١ مكانة الناشر وسمعته
- ٢٢ مراعاتها لصحة الإنسان والبيئة وخالية من بقايا المواد الكيماوية
- ٢٣ وجود أدلة إرشادية أو بيبليوجرافية كالفهرسة ومواد أخرى مصاحبة وسهولة تداولها وحفظها وصيانتها واستخدامها
- ٢٤ علاقة المادة بالمنطقة الجغرافية وبالجانب الثقافي للسلطنة
- ٢٥ مراعاة الطبعة، هل هي طبعة تجارية، خاصة، طبعة مدرسية
- ٢٦ أسلوب المعالجة
- ٢٧ توفر قائمة المصادر



كما تبين لنا من واقع الإجابات غياب الدراية الكافية بالمعايير وكيفية تطبيقها واختلاف الآراء حولها، وأن تطبيقها ليس مسئولية شخص بعينه، وإنما يتشارك فيه كثيرون.

المحور الرابع : أدوات الاختيار

الاختيار هو تقرير أي المواد يجب توفيرها في مركز مصادر التعلم. وفي ظل التدفق الهائل للمعلومات وتعدد المواد المراد اقتناءها، كان لا بد للقائمين على مراكز مصادر التعلم من الاعتماد على بعض الأدوات الخاصة بكل نوع من هذه المصادر.

ويعرض هذا المحور اعتماد مشرفي مراكز مصادر التعلم لكل أداة من هذه الأدوات من خلال الأسئلة الموجهة لهم.

وقد تضمن هذا المحور مجموعة أدوات الاختيار التي يرجع إليها القائمون بهدف معرفة مدى تفضيل مشرفي مراكز مصادر التعلم لكل أداة من هذه الأدوات، وتبين من واقع الإجابات أن الاختيار المباشر مثل معارض الكتب جاء في مقدمة هذه الأدوات، يليها قوائم الاختيار المعتمدة ثم اقتراحات المستفيدين، وكانت الفهارس والبيبلوجرافيات أقل تلك الأدوات اختياراً.

المحور الخامس : مصادر التزويد

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمصادر التزويد كالشراء والإهداء والتبادل بهدف معرفة مدى الاعتماد على تلك المصادر ودرجة أهميتها والقواعد المنظمة لها.

تبين من واقع الإجابات تنوع مصادر التزويد وتأتي أهميتها كالتالي: الشراء – الإهداء – التبادل

كما تبين أنه لا توجد سياسة موثقة لقبول المجموعات المهداة وإنما توجد مبادئ عامة أهمها البعد عن الطائفية والمذهبية والمغالطات، وأن المؤسسات الحكومية أكثر الجهات إهداء وتمثل إهداءات الجهات الحكومية الجانب الأكبر من المواد المهداة إلى مراكز مصادر التعلم.

وقد تبين كذلك أنه لا توجد سياسة مكتوبة لتبادل المجموعات بين مراكز مصادر التعلم، ولكن توجد بعض المبادئ والإرشادات العامة. وتمثل المكتبات ومراكز مصادر التعلم الأخرى أهم الجهات التي يتم التبادل معه، وكانت الكتب أكثر المواد المتبادل بها تليها المطبوعات الحكومية.



المحور السادس : الميزانية (التمويل)

إن توافر ميزانية خاصة بمراكز مصادر التعلم، يمنحها كيانا خاصا وييسر أداءها لمهامها ويمكنها من الحرية والمرونة في التيسير (ندوة المكتبات المدرسية ١٩٩٨). ولذلك طرح الباحث في هذا المحور أسئلة حول الميزانية : مدى توفرها ومصادر ها، ومدى كفايتها.

وقد تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالميزانية المخصصة لمراكز مصادر التعلم بهدف معرفة مدى توافر بنود التمويل ومدى اتباع الأسلوب العلمي في توزيعها عند الشراء.

وتبين من واقع الإجابات أنه لا يوجد بند مخصص لبناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم، ويتم تمويل عمليات شراء الكتب والمواد الأخرى لمراكز مصادر التعلم من خلال بند اللوازم التعليمية وذلك بنسبة (١٥-١٠ %) من البند. ولا توجد معايير محددة ومتفق عليها لتوزيع مخصصات الشراء على فروع المعرفة المختلفة. وان الميزانية المخصصة للتزويد لا تكفي لتغطية احتياجات المراكز بصورة كافية.

وقد اقترح مشرفو مراكز مصادر التعلم، تخصيص ميزانية لكل مركز من مراكز مصادر التعلم بحيث تتولى المدرسة توفير الاحتياجات الفعلية والعاجلة لمركز مصادر التعلم بها، وتدعم هذه الميزانية من خلال الرواقد التالية :

- شركات القطاع الخاص وبصفة خاصة تلك التي تحظى بعقود مع وزارة التربية والتعليم
- تبرعات من أولياء الأمور القادرين.
- تنظيم أسواق خيرية وأنشطة ترويجية في المدارس تعود حصيلتها لمراكز مصادر التعلم.
- السماح لمراكز مصادر التعلم بالشراء من أرصدة الجمعيات التعاونية المدرسية (مع مراعاة اعتماد المنطقة التعليمية).
- تنظيم معارض للكتب في المدارس بإشراف المنطقة التعليمية (وفق الضوابط التي تراها الوزارة) تخصص إيراداتها لتزويد مراكز مصادر التعلم باحتياجاتها.

ومن هنا يظهر ضرورة أن تنظر الوزارة في تخصيص ميزانية لكل مركز من مراكز مصادر التعلم، من الميزانية العامة للوزارة أو المنطقة التعليمية.

كما يظهر على أنه مهما كان حجم الميزانية المخصصة لبناء مجموعات



مراكز مصادر التعلم وتنميتها تبقى محدودة، لذلك لابد من دعم هذه الميزانية بطرق متعددة.

المحور السابع : تنقية المجموعات

تضمن هذا المحور أسئلة حول مدى وجود سياسة لتنقية المجموعات، والمعايير المعتمدة في عمليات الاستبعاد وآلية الاستفادة من الكتب والمواد المستبعدة.

وقد تبين من واقع الإجابات أن عملية الاستبعاد تتم بصورة دورية، ووفق معايير متفق عليها بين الأخصائيين والمشرفين. وكانت أولوية الاستبعاد للكتب والمواد التي الكتب والمواد البالية (المتمزقة أو التالفة من كثرة الاستخدام). ثم الكتب والمواد ذات النسخ المكررة بشكل أكثر مما يحتاجه المركز، ثم الكتب والمواد المتقدمة بحيث فقدت قيمتها العلمية. تليها الكتب والمواد الراكدة (التي لا تلقى إقبالا من المستفيدين وتعالج موضوعات لا يستفيدون بها)، ثم الكتب والمواد التي تمثل سلاسل أو مجموعات ناقصة. وذكر بعض المشرفين معايير أخرى مثل الكتب التي تسى للدول الصديقة، والتي لا تناسب المستوى العمري للمدرسة.

كما تبين أيضا قلة الاهتمام بعمليات الإحلال التي تتم للمواد المستبعدة التي تثبت كثافة استخدامها.

ويتم التصرف بالمجموعات المستبعدة من خلال إهدائها أو استخدامها في عمليات التبادل مع الجهات الأخرى، بينما تقوم بعض المراكز بتخزينها مما يشكل عبئا على تلك المراكز.

المحور الثامن : الصعوبات التي تعوق عملية تنمية المجموعات

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة التي هدفت إلى التعرف على أهم الصعوبات التي يواجهها مشرفو مراكز مصادر التعلم في عملية تنمية المجموعات وأين تكمن هذه الصعوبة

و تبين من واقع الإجابات أن أبرز المشكلات التي واجهت المشرفين هي مشكلة نقص الموارد المالية تلتها مشكلة النقص في أدوات الاختيار الببليوجرافية المتوافرة. ثم مشكلات أخرى تتمثل في نقص الفنيين والمتخصصين في تقنيات التعليم بالمنطقة، و ضعف استخدام التقنيات والأجهزة الحديثة في الإجراءات الفنية ونقص أدوات الاختيار الببليوجرافية المتوافرة. إضافة إلى عدم تعاون المتخصصين في المواد الدراسية (المشرفين /المعلمين) في الاختيار وصعوبات إدارية وروتينية.



المحور التاسع: التطلعات المستقبلية :

تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالتطلعات المستقبلية بهدف معرفة مدى وجود النية نحو إحداث أية تغييرات تتصل بقواعد وممارسات تنمية المجموعات الخاصة بمراكز مصادر التعلم.

تبين من واقع الإجابات أن جميع مشرفي مراكز مصادر التعلم قد أبدوا رغبتهم في الاستفادة من أحدث التقنيات في تطوير مراكز مصادر التعلم للارتقاء بالعملية التعليمية.

وقد أفاد المشرفون بأنهم قد قاموا باتخاذ مجموعة من التدابير والخطوات لتغيير وتطوير قواعد وممارسات تنمية المجموعات، نذكرها كما يلي، وفقاً لما ذكره باستمارات الاستبيان الخاصة بهم:

- البدء في تصميم وإعداد قاعدة بيانات تربط بين ما هو مقتن بالفعل بالمركز من مجموعات وما هو متوافر لدى الوزارة أو المنطقة التعليمية يتم البحث فيها من خلال الموضوعات ويفيد ذلك في التعرف على مدى ضعف الموضوعات في مجال ما ومحاولة تغطيتها، وتجنب التكرار قدر المستطاع.

- الدقة في اختيار المجموعات من خلال ما يلي :

• تصميم استمارة محددة النقاط والعناصر بالمواد التي يقترحها المستفيدون لضمان التحديد الدقيق للاحتياجات.

• تنظيم لقاءات دورية مع مشرفي المواد الدراسية والهيئات التدريسية بالمدارس لمناقشة احتياجاتهم.

- إشراك أخصائيي مصادر التعلم في عملية توزيع المواد الجديدة الواردة من الوزارة لإعطائهم الفرصة لاختيار المجموعة التي تحتاجها مراكزهم وتجنب التكرار قدر المستطاع.

- تصميم برنامج آلي يحسب عمليات التزويد يسمى «برنامج التزويد الآلي لمراكز مصادر التعلم» يتم من خلاله إدخال كافة البيانات الخاصة بكل مركز على حدة وبالتالي يتم آلياً الكشف عن جوانب الضعف والقوة في مجموعات الكتب والمواد في كل مدرسة وهم الآن بصدد البدء في إدخال البيانات.

- محاولة وضع شبه سياسة لتنمية المقتنيات من خلال تشكيل لجنة من العاملين في المكتبات ومراكز مصادر التعلم ومشرفي المراكز والمسؤولين بقسم تقنيات التعلم لصياغتها.

- العمل على زيادة الموارد المالية المخصصة للشراء، واتباع نظام استشارة



- المتخصصين مثل المشرفين إلى جانب المعلمين والمعلمات.
- وباستعراض خطى التغيير المذكورة هذه نجد أنها بناءة وتحاول أن تتلافى الكثير من أوجه القصور التي كانت تعانيها المراكز عند القيام بعملية تنمية المجموعات وهي جدرة بالفعل بالرعاية.
- كما ذكر مشرفو مراكز مصادر التعلم، مجموعة من المقترحات التي يمكن الأخذ بها عند القيام بتطوير واقع تنمية المجموعات في مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي بالسلطنة : وفيما يلي عرض لتلك المقترحات :
- زيادة الميزانية المخصصة لشراء الكتب والمواد لمراكز مصادر التعلم، حيث كانت من أهم المشكلات التي واجهت المراكز في تنمية مجموعاتها، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد في سوق النشر والطبع.
 - أن يتم تحديد بند أو نسبة محددة من بنود المستلزمات التعليمية تخصص لشراء المجموعات.
 - اشتراك أخصائيي مراكز مصادر التعلم في لجنة الشراء لما لهم من دور هام في التعرف عن قرب على احتياجات مستفيديهم.
 - الأخذ في الاعتبار واقع الطلاب وخصائصهم بكل مدرسة على حدة وضرورة مراعاة أعداد المجموعات المناسبة لهم.
 - أن يتم تزويد المناطق التعليمية بالقوائم الببليوجرافية بشكل دوري وكذلك تزويدها بقوائم الناشرين ودليل معرض مسقط الدولي للكتاب قبل بدايته بوقت كاف.
 - السماح بالتزويد من خلال مصادر أخرى بالإضافة إلى معرض مسقط الدولي للكتاب.
 - في ظل مشروع الإدارة الذاتية للمدارس ينبغي أن تقوم كل مدرسة بتزويد مركز مصادر التعلم بما يناسبه من مجموعات آخذة بمقترحات معلمي المدرسة ويراعى فيها أن تتماشى مع المناهج الدراسية، وأن يخصص لذلك مبالغ مالية للمدرسة سواء أكانت مبالغ ذاتية من المدرسة أو من الوزارة أو عن طريق القطاع الخاص.
 - أن يتم تصميم استمارات استبيان يتم توزيعها على المستفيدين من المراكز (طلاب ومعلمين) للتعرف على احتياجاتهم بدقة وموضوعية.
 - التنسيق بين قسم مصادر التعلم بالوزارة وأقسام تقنيات التعليم بالمناطق التعليمية بشأن قواعد وإجراءات عمليات التزويد واختيار المجموعات.
 - أن تقوم الوزارة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالاستفادة من الكتب والمواد المستبعدة



من مراكز مصادر التعلم بالمناطق التعليمية مركزياً أو على مستوى المناطق التعليمية بما يكفل التصرف الأمثل فيها.

-تشكيل لجنة رئيسية لتنمية المجموعات تكون برئاسة المدير العام للمنطقة أو أحد نائبيه وعضوية مديري الدوائر المعنية لإضفاء الصبغة الرسمية على موضوع التزويد، على أن تنبثق من اللجنة الرئيسية، لجان فرعية كلجنة للاختيار ولجنة للشراء ولجنة للتنسيق والمتابعة لتوزيع الأدوار والأعباء.

- ضرورة إدخال الإنترنت إلى مراكز مصادر التعلم حتى يمكن من خلالها البحث في أدوات الضبط الببليوجرافي المختلفة والحصول على كتب إلكترونية في شتى الموضوعات التي يفتقر إليها المركز وبالتالي يمكن أن تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنة.

-بناء مواقع لمراكز مصادر التعلم عبر شبكة الإنترنت وإتاحة فهارس تلك المراكز عليها مما يساعد في عمليات التبادل بين المراكز.

-إقامة دورات تدريبية ومشاغل وورش عمل إعطاء لأخصائيي مصادر التعلم والمشرفين عليها ومعلمي المواد الدراسية والمشرفين التربويين حول قواعد اختيار الكتب والمواد لمراكز مصادر التعلم.

- تزويد مراكز مصادر التعلم بمحركات البحث العالمية المتخصصة في مجال المكتبات، كالأيرك وغيرها.

- تأهيل أخصائيي المراكز وتدريبهم على مهارات تحليل الكتب والمواد والمصادر المتوفرة في مركز مصادر التعلم.

- إعداد خطة موحدة من قبل قسم مصادر التعلم بالوزارة، وتعميمها على أقسام تقنيات التعليم بالمناطق التعليمية للالتزام بها في عمليات تزويد المراكز بمجموعات الكتب والمواد الأخرى.

الاستبانة الثانية : استهدفت أخصائيي مصادر التعلم

وضع الباحث استبانة أجاب على أسئلتها العينة المختارة من أخصائيي وأخصائيات مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي للتعرف على آراءهم وتوجهاتهم، وسعياً للوصول إلى النتائج النهائية للدراسة والمقترحات الخاصة بها لمحاولة الخروج بإرشادات فعلية واقعية لإعداد سياسة لتنمية المقتنيات مكتوبة وموثقة. وبلغ حجم العينة (٣٠) مركز مصادر تعلم من مدارس التعليم الأساسي من (٥ - ١٠) بمختلف مناطق السلطنة.

وقد احتوت استبانة أخصائيي مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي



على ثمانية محاور موزعة على (٢٩ سؤالاً) وهي :

المحور الأول: بيانات عامة

المحور الثاني: التزويد

المحور الثالث: مسئولية الاختيار

المحور الرابع: معايير الاختيار

المحور الخامس: أدوات الاختيار

المحور السادس: التنقية والاستبعاد

المحور السابع : صعوبات تنمية المجموعات

المحور: الثامن : التطلعات المستقبلية

وجاءت الأسئلة مغلقة، فيما عدا السؤال الأخير الذي ترك مفتوحاً لإبداء المقترحات.

نتائج الاستبانة الثانية:

المحور الأول : بيانات عامة (خصص المحور الأول للبيانات والإحصاءات نظراً لأهميتها في تحقيق أهداف الدراسة).

١ - المؤهل العلمي والتخصص وتاريخ الحصول عليه.

يعمل بمراكز مصادر التعلم أخصائيون حاصلون على ليسانس الآداب في تخصص المكتبات والمعلومات وذلك بنسبة (١٠٠ ٪). ويشير الباحث إلى أن العينة قد خلت من أخصائيين يقومون بإعداد دراسات عليا في المجال، مما يشير إلى عدم وجود هذه الفئة. وهنا نؤكد على ضرورة تيسر الدراسات العليا للأخصائيين لإيجاد كوادر متخصصة عالية المستوى تساهم في تطوير العمل بمراكز مصادر التعلم.

ويتميز الأخصائيون أنهم حديثي التخرج حيث أن ٢٣ ٪ منهم قد حصلوا على المؤهل في عقد التسعينات من القرن العشرين بينما النسبة الباقية (٧٧ ٪) قد حصلت على المؤهل في السنوات الخمس الأولى من القرن الواحد والعشرين. وقد تراوحت سنوات الخبرة ما بين سنة واحدة و(١٤ سنة). وتضم العينة نسبة (٥٣,٨ ٪) من الأخصائيين الذكور العاملين في مدارس التعليم الأساسي (الصفوف ٥-١٠) للذكور، ونسبة و(٤٦,٢ ٪) من الأخصائيات الإناث العاملات في مدارس التعليم الأساسي (الصفوف ٥-١٠) للإناث.

٢ - أعداد المعلمين والإداريين والطلاب بالمدرسة :



وقد عرض هذا المحور لأعداد المعلمين والإداريين والطلاب بمدارس العينة وذلك لمضاهاتها بأعداد المقتنيات التي تفتنيها مراكز مصادر التعلم بهذه المدارس.

المحور الثاني : التزويد

هدف الباحث إلى استطلاع رأي المستهدفين حول نقاط هامة متعلقة بالتزويد، ونعرضها فيما يلي :

الجهات القائمة بالتزويد :

اتضح من إجابات المستهدفين أن الوزارة تقوم بتزويد جميع مراكز مصادر التعلم بالسلطنة بالكتب وغيرها من أوعية المعلومات مركزياً بصورة أساسية وقد أشار لذلك (١٠٠ ٪) من إجمالي العينة كما تقوم المناطق التعليمية بالمساهمة في تنمية المجموعات في جميع المراكز، كما أشار إلى ذلك جميع أفراد العينة، بنسبة (١٠٠ ٪)، وأفاد (٣ ٪) بأنه يتم التزويد لا مركزياً أحياناً من قبل المدرسة نفسها.

عدد الكتب المتوافرة حالياً بالمركز مجزأة موضوعياً:

اتضح من الإجابات أن الكتب العربية في مراكز مصادر التعلم تمثل نسبة (٩٩ ٪) من مجموع عدد الكتب في مراكز مصادر التعلم محل الدراسة، في حين نرى أن الكتب الأجنبية تمثل ما نسبته (١ ٪) من مجموع عدد الكتب في المراكز محل الدراسة.

- نصيب كل طالب من العناوين :-

تبين للباحث أن نصيب الطالب من العناوين قد تراوح ما بين (٧.) إلى (٢٦,٤) وكان أعلى معدل لنصيب الطلاب في مدرسة أبو مضابي بالمنطقة الوسطى (ذكور) وبلغ (٢٦,٤) بخلاف الهيئة التدريسية. ويمكن القول أن متوسط نصيب الطالب من الكتب بصفة عامة قد بلغ (٤,٧) عنواناً ويرى الباحث أن النسبة التي ينالها الطالب من الكتب لا تتوافق مع أي من المعايير المتعارف عليها والمتعلقة بتخصيص نسبة من الكتب للطالب من كل فرع من فروع المعرفة، وبذلك يتبين أن وزارة التربية والتعليم لا تعتمد معدلات عددية تربط بين الطالب ومجالات المعرفة وتلبي احتياجاته الفعلية لدراساتها

تمثيل قطاعات المعرفة البشرية في المراكز محل الدراسة :

جاءت إجابات المستهدفين حول التي يحتلها كل قطاع من قطاعات المعرفة البشرية من إجمالي العناوين المقتناة بصورة إجمالية (ونعني بإجمالي



عدد العناوين، مجموع عناوين الكتب في جميع مدارس العينة (مبينة لما يلي :

أن قطاع الأدب (١٩,٨ ٪) كان القطاع الأكبر في رصيد العناوين المقتناة بمراكز العينة يليه قطاع الديانات ١٦,٨ ٪ وإن كان قطاع الأدب بحاجة إلى زيادة النسبة المخصصة له نظراً لأن القصص تدرج تحت هذا القطاع حيث توصي المعايير بتخصيص نسبة (٥ ٪) للأدب وحده ونسبة تتراوح من (٢٠ - ٢٥ ٪) للقصص. يلي ذلك في المرتبة قطاع العلوم البحتة بنسبة (١٣,٧ ٪) ثم التاريخ والجغرافيا والتراجم بنسبة (١١,٥ ٪) ثم بعد ذلك يأتي قطاع العلوم التطبيقية ١٠,٥ ٪

٪ التوزيع العددي والموضوعي للكتب

وفيما يلي نعرض للتوزيع العددي والموضوعي للكتب بالمراكز محل الدراسة بشيء من التفصيل بعد التعرض لها بصورة إجمالية في الجزء السابق وذلك من خلال تناول كل قطاع على حدة لتحديد النسب المئوية الخاصة بالكتب في كل قطاع مقارنة بالعدد الإجمالي للكتب بالمركز، للخروج بمؤشرات عمليات التوزيع العددي والموضوعي: وتم احتساب هذه النسب كالاتي:

• تم استخراج نسبة عدد العناوين لكل فرع من فروع المعرفة بالمراكز محل الدراسة وذلك بتحديد عدد العناوين في كل فرع لكل مركز واستخراج نسبته من إجمالي العناوين بذلك المركز.

• تم احتساب عدد المراكز محل الدراسة والتي تدخل عدد العناوين بها ضمن هذه النسبة وذلك لكل فرع من فروع المعرفة. وتم استخراج النسبة المئوية لعدد هذه المراكز، للخروج بمؤشرات عمليات التوزيع العددي والموضوعي.

أولاً : المعارف العامة

تراوحت نسبة الكتب العربية في موضوعات المعارف العامة ما بين (٥ ٪) إلى (٧ ٪) من إجمالي عدد العناوين في مختلف فروع المعرفة البشرية في مراكز العينة على أن النسبة الأكثر تردداً هي نسبة (٤ ٪) أي أن نسبة عدد العناوين العربية في هذا القطاع إلى إجمالي ما هو مقتن بالمركز (٤ ٪)

ثانياً : الفلسفة وعلم النفس

كان قطاع الفلسفة وعلم النفس من القطاعات التي لها تمثيل قليل بالنسبة إلى إجمالي عدد العناوين بتلك المراكز أيضاً، ونجد أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث قلة عدد العناوين، حيث أن نسب الاقتناء قد تراوحت ما بين (٦ ٪) إلى (٧ ٪) إلا أن غالبية المراكز تراوحت مقتنياتها ما بين (٢ ٪) و (٣ ٪) وذلك بنسبة (٣٠ ٪) لكل منهما.



ثالثاً : الدين

يعتبر قطاع الديانات من بين القطاعات التي حظيت بتمثيل كبير إلى حد ما مقارنة ببعض القطاعات الأخرى مثل المعارف العامة والفلسفة وعلم النفس. حيث تراوحت النسب ما بين (٨ %) إلى (٣١ %) من إجمالي المقتنيات.

رابعاً : العلوم الاجتماعية (عدا التربية)

تفاوتت نسب العناوين المقتناة من قطاع العلوم الاجتماعية ما بين (١ %) إلى (١٥ %) إلا أننا نجد أنها تركزت في النسبتين (٣ %) و (٤ %) بنسبة (١٦,٨ %) لكل منهما.

خامساً : التربية

حرص الباحث على فصل التربية عن قطاع العلوم الاجتماعية نظراً لضرورة وجود عدد من الكتب في مجال التربية والتي تساعد المعلمين والمعلمات بالدرجة الأولى، ولذلك كان لابد من أن يوليها القائمون على الاختيار عناية خاصة.

وعلى الرغم من أن نسبة ما تقتنيه المراكز من الكتب التربوية إلى مجموع مقتنياتها قد تراوحت ما بين (١ % إلى ١٢ %) إلا أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن التربية هي فرع واحد من فروع قطاع العلوم الاجتماعية ونراعي ألا يتجاوز حقه إلى حقوق الفروع الأخرى.

سادساً : اللغات

تعتبر اللغات من القطاعات الهامة ولا يقتصر هذا القطاع على الكتب باللغات الانجليزية فقط وإنما يتضمن كذلك المواد عن اللغة العربية بفروعها المختلفة وتعتبر نسب الاقتناء في هذا القطاع في مرتبة متوسطة حيث تراوحت نسب المقتنيات فيها ما بين (١ %) و (١٠ %) إلا أن عددا كبيرا من المراكز، شكلت عناوين اللغات بها نسبة (٤ %) و (٥ %) من إجمالي مقتنياتها

سابعاً : العلوم البحتة

يحتل قطاع العلوم البحتة مرتبة متقدمة بين قطاعات المعرفة البشرية من حيث عدد العناوين المقتناة بمراكز مصادر التعلم نظراً لاشتماله على موضوعات هامة مثل الرياضيات والأحياء والفيزياء والجيولوجيا وغيرها من الموضوعات التي تعتمد عليها المقررات الدراسية وقد تراوحت أعداد العناوين المقتناة من ذلك القطاع ما بين (٤ % إلى ١٨ %).

ثامناً : العلوم التطبيقية



تعد العلوم التطبيقية من قطاعات المعرفة البشرية التي اهتمت بها مناهج التعليم الحديثة ومن ثم ينبغي أن تحرص مراكز مصادر التعلم على اقتناء مجموعات وافية منها لتساعد في إعداد طالب قادر على التعامل مع مستجدات العصر. وبالفعل ترتفع نسب العناوين المقتناة لتصل إلى (٢٤ ٪) ونجد من الجدول أن النسب تبدأ من (٤ ٪) وتبلغ في تسعة مراكز (١١ ٪) فأكثر.

تاسعاً : الفنون الجميلة

تعد الفنون الجميلة في مرتبة وسط من حيث الاقتناء وتتراوح نسب الاقتناء فيها ما بين (٢ ٪ إلى ١٠ ٪) وتتركز بصورة أساسية في النسبة (٢ ٪ إلى ٣ ٪) من إجمالي المقتنيات.

عاشراً : الأدب

يعد قطاع الأدب من القطاعات التي توصي المعايير الدولية والعربية باقتنائها بنسب تتراوح ما بين (٢٠ ٪ - ٢٥ ٪) على أن تكون القصص جزءاً منها، وذهبت بعض المعايير إلى فصل القصص عن قطاع الأدب لتصبح فرعاً مستقلاً بذاته وأوصت بأن تبلغ مقتنيات المراكز من الأدب (٥ ٪) بينما تبلغ مقتنيات من القصص من (٢٠ - ٢٥ ٪) والفعل نجد أن نتائج تحليل أعداد العناوين المقتناة في الأدب، مع اعتبار القصص تدرج ضمنه، نجد ها بالفعل مرتفعة. فنجد قطاع الأدب من أكثر القطاعات التي حظيت بتمثيل كبير، حيث نجد أن نسب المقتنيات منه، إلى إجمالي عدد المقتنيات تتراوح ما بين أقل من (٥ ٪) لتصل إلى (٣٤ ٪) في بعض المراكز إلا أن العدد الأكبر من المراكز - ١٠ مراكز - تتراوح النسبة فيها ما بين (١١ - ١٩ ٪).

حادي عشر : التاريخ والجغرافيا والتراجم

تعد موضوعات التاريخ والجغرافيا والتراجم من الموضوعات التي تصطبغ بالصبغة الوطنية والتي تراعي المناهج تغطيتها بصورة كافية لتعريف الطلاب بتاريخ بلادهم وخصائصها الجغرافية، كما ينبغي أن تعرفهم كذلك بسير الأشخاص ذوي الشهرة والذين يستحقون أن يكونوا قدوة حسنة لهؤلاء الطلاب وكذلك من كان لهم دور هام ومؤثر في صنع تاريخ بلادهم. ونجد أن حسني الشيمي يفضل تفصيل هذا القطاع إلى ثلاثة قطاعات فرعية هي:

- التاريخ.

- الجغرافيا.



- التراجع.

وبصفة عامة نجد أن المعايير توصي بارتفاع نسب العناوين المقتناة في هذا القطاع، وإذا ما نظرنا في الجدول التالي نجد أن نسب العناوين المقتناة من هذا القطاع إلى إجمالي عناوين مجموعات المراكز، يرتفع نسبياً ليتماشى مع ما أقرته المعايير العالمية والعربية في هذا الصدد. وتبلغ النسب ما بين (٢٪ إلى ٢٠٪).

التوزيع العددي والموضوعي للكتب الانجليزية

تم تمثيل الكتب الانجليزية بالمراكز محل الدراسة بنسب قليلة - تتراوح ما بين (٣٦٪) إلى (٢٧,٠٥٪) إذا ما قورنت بنسبتها من العناوين العربية وقد تركز الاقتناء فيها بصفة أساسية في تسعة قطاعات بينما لم يتم اقتناء أية عناوين بلغات أجنبية في قطاعي الفلسفة وعلم النفس وكذلك الدين وقد جاءت العلوم البحتة في المرتبة الأولى بنسبة (٢٧,٠٥٪) يليها الأدب بنسبة (٢٤,٤٪) ثم اللغات بنسبة (١٧٪) ثم المعارف العامة بنسبة (١٢,٤٪) وكانت تلك القطاعات أكثر القطاعات اقتناءً رغم قلة العدد الإجمالي للعناوين بلغات أجنبية حيث بلغت نسبة تلك العناوين مقارنة بالعناوين باللغة العربية (١,٣٪).

متوسط الإضافة السنوية في مراكز مصادر التعلم حتى العام الدراسي

٢٠٠٦/٢٠٠٧

تم احتساب الإضافات إلى المجموعات بعد خصم عدد الكتب المستهلكة وذلك لإضفاء المصدقية على الإحصاءات وبين الباحث الزيادة الفعلية في عدد كتب المركز.

جميع المدارس المنشأة في ذات السنة تزود بمجموعات كتب متطابقة من حيث العدد والعناوين (نمطية)

- يقصد بكلمة المستهلك؛ ما فقد أو تلف من الكتب وخصم من عهدة المركز.

- يقصد بعدد السنوات ؛ الفترة منذ تاريخ افتتاح المدرسة حتى عام ٢٠٠٦.

- يقصد بالنسبة ؛ نسبة متوسط الإضافة السنوي إلى عدد الكتب عند الافتتاح.



وقد تبين للباحث مدى التفاوت في المعدلات بين كل مركز وآخر، فعلى سبيل المثال؛ مركز مصادر التعلم بمدرسة (لبابة بنت الحارث) التابعة لمنطقة الشرقية جنوب المفتحة عام (٢٠٠١)، بلغ متوسط الإضافة به (٢٨) عنواناً، (على مدى عمر المركز البالغ سبع سنوات، من ٢٠٠١ حتى الآن) مما يوضح أن نمو المجموعات به بطيء ولا يحدث تطويراً حقيقياً في مجموعات المركز لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتطورة مع تطور المناهج الدراسية وما يحدث فيها من تغييرات وهذا ما يدعو إلى ضرورة وجود سياسة تزويد مكتوبة.

في حين يرتفع هذا المتوسط في مدرسة أخرى وفي منطقة أخرى ونفس سنة الافتتاح مثل مركز مصادر التعلم لمدرسة درة الهاشمية التابعة لمنطقة الباطنة جنوب ليصل معدل الإضافة السنوي إلى ٧٨ عنواناً في السنة الواحدة مما يدل على غياب سياسة التزويد.

كما نلاحظ أيضاً أن هذا التفاوت في الإضافات السنوية يوجد حتى بين نفس المدارس التي افتتحت في نفس العام وفي نفس المنطقة مثل مركز مصادر التعلم لمدرسة الزبير بن العوام ليصل معدل الإضافة السنوي إلى (٣٦٢) في السنة الواحدة مما يدل على غياب سياسة التزويد.

وهكذا يتبين لنا من الجدول هذا التفاوت الغير منطقي والطبيعي لحجم الإضافات السنوية لمراكز مصادر التعلم مما يدل على أهمية وضع سياسة تزويد مكتوبة حيث يثير هذا التفاوت الكبير كثيراً من التساؤلات التي سنعرض لها والرد عليها واقتراح الحلول الممكنة، في التوصيات.

التوزيع العددي للكتب المرجعية ومدى كفايتها

تبلغ نسبة عناوين المراجع المقتناة بالمراكز محل الدراسة مقارنة بالعدد الإجمالي من العناوين العربية (٢,٩%).

وتحتل الموسوعات للمرتبة الأولى يليها كتب التراجم ثم الأطالس فالقواميس، إلا أن نسب تمثيل تلك الأوعية ما تزال قليلة.

مدى كفاية مجموعات المراجع لحاجة المستفيدين :

بسؤال أخصائيي المراكز حول مدى كفاية مجموعات المراجع المتوافرة لديهم أجابوا أن هذه المجموعات غير كافية بصفة عامة، وتأتي أدلة الأماكن في مقدمة المجموعات غير الكافية، تليها مجموعات التراجم والأطالس والكتب السنوية وكتب الحقائق. ونشير إلى أن الموسوعات أكثر الفئات عدداً، ولذلك



تعتبر كافية إلى حد ما.

وبذلك يتضح لنا أن المجموعة المرجعية غير كافية وهذا وضع يحتاج إلى إعادة النظر فيه، ويقترح الباحث وضع قائمة معيارية طبقاً لمعايير عددية وشكلية وموضوعية تضم المراجع الأساسية الواجب توفرها في كل مركز من مراكز مصادر التعلم

المواد غير المطبوعة

يعد اقتناء المواد السمعية والبصرية والأشكال الإلكترونية خاصة أقراص الليزر هو العنصر الفارق في تمييز مراكز مصادر التعلم، وبالتالي لا بد أن تحظى بالاهتمام في عملية الاقتناء. ولكن باستعراض الجدول التالي نجد أن هذه الأنواع لم تحظ بالتمثيل الكافي وفقاً لما حددته المعايير العالمية، (المعيار الأمريكي، المعيار الألماني، جمعية المكتبات الاسترالية).

وإذا ما طبقنا هذا المعيار على عينة الدراسة نجد أن المراكز محل الدراسة تندرج ضمن المستوى الرابع، ولعل ذلك يرجع لحدثة نشأة مراكز مصادر التعلم على المستوى العربي بصفة عامة وبالتالي سوف تنمو هذه المجموعات غير التقليدية نسبياً حتى تصل لمستويات أكبر. ونجد أن نصيب الطالب من هذه المواد غير التقليدية (٢.٠٪).

ونجد أن نسبة عدد عناوين من المواد غير المطبوعة إلى عدد عناوين الكتب هو (١ : ١٢٢) بنسبة مئوية قدرها ٥,٣ ٪.

وقد أتت الأقراص المدمجة في مقدمة تلك المواد من حيث الاقتناء بنسبة (٤٤,٦ ٪) تليها الأفلام التعليمية بنسبة (١,٣ ٪) ثم الأشرطة الصوتية بنسبة (١٦,٧ ٪).

التوزيع العددي للمواد السمعية والبصرية.

بتحليل أعداد المواد غير المطبوعة المتوافرة بمراكز مصادر التعلم المدروسة لاحظ الباحث أنها لم تصل للمعايير الأمريكية التي تنص على ضرورة أن تتوافر مجموعات مناسبة من المواد السمعية والبصرية بالمكتبة المدرسية بحد أدنى من (١٠٢ من أفلام ٨ مم)، بالإضافة إلى (١٢-٤) قطعة شرائح وشفافات لكل طالب.

مدى ملائمة المواد لمستوى الطلاب

يعتبر المعيار الخاص بمدى ملائمة المواد التي يتم اختيارها لتزويد المراكز من أهم المعايير التي ينبغي وضعها في الحسبان في هذا الصدد. وقد ذكر (٤٦,٦ ٪) من الأخصائيين بأن تلك المواد مناسبة إلى حد ما، وأشار (١٣,٤ ٪) منهم أن المواد مناسبة، بينما أشار (٤٠ ٪) منهم إلى عدم مناسبة المواد ولم يشر أي منهم



إلى أنها مناسبة جداً.

وقد تبين لنا أن الأخصائيين ليس لديهم رأي قاطع حول ترجيح إحدى كفتي المقارنة بين مناسبة إلى حد ما وغير مناسبة لمستوى الطلاب والباحث يرجح عدم المناسبة حيث نجد أن (٤٠ %) من الأخصائيين أكدوا على أن مجموعات المواد غير مناسبة بالإضافة إلى الإشارة الضمنية لنسبة (٤٦,٦ %) الذين ذهبوا إلى أنها مناسبة إلى حد ما، فضلاً عن أن عدم الإشارة إلى أنها مناسبة جداً يجعلنا نستنتج أن بعض المواد فوق أو أقل من المستوى الذهني للطلاب ولا تلبي احتياجاتهم، مما يحد من دور المراكز في العملية التعليمية.

أسباب عدم ملائمة المجموعات بدرجة كبيرة:

وبسؤال الأخصائيين الذين أشاروا إلى أن مجموعات المراكز مناسبة إلى حد ما عن أسباب إجاباتهم ذكروا الأسباب التالية :

عدم تحديث المجموعات بصفة مستمرة :

كان هذا السبب هو أهم أسباب عدم مناسبة المجموعات بصورة كافية حيث أشار إليه (٢٣,٤ %) من أخصائيي المراكز. وهذا يعني أن مجموعات المركز من المواد السمعية والبصرية لا تجدد وبالتالي فإن تلبيتها لاحتياجات الطلبة والمعلمين من فروع المعرفة المختلفة ضعيفة مما يجعلنا بحاجة ماسة إلى تقييم المجموعات وتحديثها.

عدم توازن بناء مجموعات المركز :

حيث وجد من التوزيع الموضوعي للمواد بالمراكز أن هناك عدم توازن في بناء المجموعات مما أثر بدوره في عدم مناسبة المجموعات بدرجة كافية، وقد أشار إلى ذلك (٦,٦ %).

ضعف المستوى القرائي للطلبة:

وقد أشار (١٦,٦ %) من الأخصائيين إلى أن السبب يرجع إلى ضعف المستوى القرائي للطلاب أنفسهم.

بينما لم يشر أحد إلى عدم مناسبة مجموعات المركز للطلبة، أو أية أسباب أخرى.

مدى رضا المستفيدين عن مجموعات المراكز:

أشارت الغالبية العظمى من الأخصائيين إلى أنهم راضون عن مجموعات



المراكز التي يعملون بها إلى حد ما وذلك بنسبة (٨٠٪)، وأشار (٢٠٪) إلى أن المجموعات مرضية. بينما لم يشر أحد إلى أنها مرضية جداً.

ونظراً لأن الأخصائيين في جملتهم يرون أن مجموعات المركز مرضية إلى حد ما، فإنه يمكننا القول أنه يجب إعادة النظر والتقييم العاجل للمجموعات.

المحور الثالث: مسؤولية الاختيار

تعرض المحور الثالث للنقاط التالية :

من الذي يحدد الاحتياجات ويقوم بالاختيار ؟

تتركز مسؤولية الاختيار بصورة أساسية كما أشار إليها أخصائيو المراكز في لجنة مركز مصادر التعلم التي يشكلها لهذا الغرض حيث ذكر (٤٣,٤٪) أن مسؤولية الاختيار تقع على عاتق لجنة مركز مصادر التعلم وأشار إلى مشرفي المواد الدراسية (١٣,٣٪) من الأخصائيين. وتساوت النسبة مع من أشار إلى أن مسؤولية الاختيار تقع على عاتق مشرف مراكز مصادر التعلم بنسبة (١٣,٣٪) وكذلك من أشار إلى أن مسؤولية الاختيار تقع على معلمي المواد الدراسية بينما تم إغفال دور فئة على درجة كبيرة من الأهمية هم الطلاب.

مدى تلبية اختيارات الوزارة لاحتياجات العملية التعليمية:

أفاد المستهدفون أن اختيارات الوزارة تلبي احتياجات العملية التعليمية إلى حد ما وقد أشار إلى ذلك (٤٣,٤٪) من الأخصائيين بينما أشار (٢٦,٦٪) من الأخصائيين أنها تلبي احتياجات العملية التعليمية ونفى ذلك (٣٠٪) من الأخصائيين.

- مدى تتوافق الإضافات الجديدة إلى مجموعات مركز مصادر التعلم مع حاجات المستفيدين:

تفاوتت آراء الأخصائيين حول مدى توافق الإضافات الجديدة الواردة من الجهة القائمة بتزويد مراكز مصادر التعلم بحاجاتها. فلم يذكر أي منهم أنها توافق تماماً احتياجات المراكز، بينما ذكر ٥٠٪ من الأخصائيين أنها توافق حاجة المراكز بنسبة مقبولة، وذكر ٢٠٪ منهم أنها توافق حاجات مراكزهم إلى حد كبير، وذهب (١٦,٦٪) منهم إلى أنها توافقها بنسبة ضئيلة فيما أشار (١٣,٤٪) إلى أنها لا توافق احتياجاتهم إلا نادراً.

مدى مبادرة المعلمين باقتراح الكتب والمواد الأخرى التي تلبي احتياجاتهم:

بلغت نسبة من أفادوا بوجود مبادرات دائمة من المعلمين لاقتراح كتب و مواد



يحتاجون احتياجهم إليها (٢٣,٣%) بينما (٤٣,٤%) أشاروا بأنه توجد مبادرة أحيانا و(٣٣,٣%) أفادوا بغياب مثل هذه المبادرات.

مدى مبادرة الطلاب بالمشاركة في مقترحات التزويد:

عدد الأخصائيين الذين أشاروا بوجود مثل هذه المبادرات من قبل الطلاب هم (١٠%) فقط وذكر (٢٣,٤%) من الأخصائيين بأنه أحيانا توجد مثل هذه المبادرات بينما أجاب (٦٦,٦%) بالنفي.

المحور الرابع : أسس الاختيار :

طرح الباحث مجموعة من معايير الاختيار على أفراد العينة، لتبين درجة أهميتها لديهم وقد تبين من إجاباتهم حولها ما يلي

١ تلبية احتياجات المناهج الدراسية

احتل هذا المعيار عند القيام بعملية اختيار المواد المرتبة الأولى باعتبار أن من أهم أهداف مركز مصادر التعلم تلبية احتياجات المناهج الدراسية، وقد أيد هذا المعيار (٦٦,٦%).

٢ دعم أنشطة البحث

من بين المعايير التي احتلت درجة كبيرة كذلك المعيار الخاص بدعم أنشطة البحث والذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة (٤٣,٣%).

٣ تنمية مهارات المعلمين / المعلمات المهنية

جاء الهدف الخاص بتنمية مهارات المعلمين / المعلمات المهنية في المرتبة الثالثة بنسبة (٣٣,٣%)، حيث لا يقتصر دور مركز مصادر التعلم على خدمة الطلاب فقط بل يقوم أيضاً بدور بارز في خدمة المعلمين والمعلمات.

٤ توفر عنصر الحداثة للكتب والمراجع والمواد الأخرى

ومن بين العوامل التي يراعيها القائمون بالاختيار تحديث الكتب والمراجع المتوافرة وغيرها من المواد وقد احتل هذا العامل نسبة (٣٠%).

٥ تحقيق نظرية التعلم الذاتي

يأتي هذا العامل في مرتبة متأخرة نسبياً بنسبة (٢٦,٦%) على الرغم من أن إنشاء مراكز مصادر التعلم يهدف أساساً إلى تحقيق نظرية التعلم الذاتي.

٦ تنمية الميول القرائية لدى الطلبة والطالبات

من بين معايير الاختيار لدى الأخصائيين كذلك العمل على تنمية الميول القرائية لدى الطلبة والطالبات وإن جاء في مرتبة متأخرة بنسبة (٢٣,٣%).

٧ التوازن في تغطية موضوعات المناهج الدراسية



وأخيراً يأتي العامل الخاص بالعمل على تحقيق التوازن في تغطية موضوعات المناهج الدراسية بنسبة (٢٠٪).
المحور الخامس : أدوات الاختيار :

تتعدد أدوات الاختيار التي يعتمد عليها في بناء مجموعات مراكز مصادر التعلم وذلك بتعدد المواد المراد اقتناءها وبسؤال الأخصائيين حول مصادر اختيار الكتب والمواد الأخرى الجديدة أفادوا أن اقتراحات المستفيدين أكثر أدوات الاختيار قبولاً، وذلك بنسبة (٥٠٪)، وذلك لإيمان الأخصائيين بقدرة المعلمين على تحديد احتياجاتهم اللازمة لأداء مهامهم الوظيفية بشكل مفصل ودقيق، وضرورة تمكين الطلاب من التفاعل المثمر مع العملية التعليمية خاصة مع وجود متطلبات عديدة ومتغيرات جديدة، منها المقررات الاختيارية وتكليف الطلاب بإعداد أشكال متنوعة من الإنتاج الفكري... ثم جاء التعرف المباشر على الكتب والمواد من خلال معارض الكتب والعينات التي يقدمها الناشر في المرتبة الثانية حيث أيد استخدامه نسبة (٢٦,٦٪) من الأخصائيين باعتبار معارض الكتب أحد الروافد الهامة للتزويد في مكتباتنا العربية، وجاء مصدر : قوائم اختيار معتمدة (قوائم الناشرين التي تعتمد الوزارة، قوائم الوزارة) في المرتبة الثالثة وحظي بقبول نسبة (١٦,٦٪) تؤيد استخدام هذه الأداة. ويعود هذا الرقم الضئيل إلى أن هذه القوائم قد لاتصل للجميع بينما تكون حكرًا على الأقسام في المديريات أو الإدارات التعليمية بالرغم من أهميتها لأنها ناتجة عن دراية باحتياجات المناهج وتخضع للمراجعة المستمرة.

المحور السادس : التنقية والاستبعاد :

شمل هذا المحور آراء المستهدفين حول النقاط التالية :

صلاحية أخصائي المراكز في الاستبعاد

نسبة من أفاد من الأخصائيين بأن لهم الصلاحية في الاستبعاد بلغت (٧٧٪) بينما أشار (٢٣٪) منهم أنهم ليس لديهم تلك الصلاحية.

النتائج:

تشير نتائج التحليل الإحصائي للبيانات أنه تعطى لأخصائي المراكز الصلاحية في استبعاد الكتب والمواد التي يرون عدم جدواها بالنسبة للمستفيدين.

معايير الاستبعاد

بتحليل إجابات المستفيدين حول اعتمادهم لمعايير الاستبعاد تبين ما يلي:

١ الكتب والمواد الراكدة :



وقد أيد هذا المعيار للحكم على مدى صلاحية المواد (١٦,٦ %) من الأخصائيين.

٢ الكتب والمواد البالية :

ويقصد بها تلك الكتب والمواد التالفة بسبب كثرة الاستخدام، وقد أشار إلى ذلك المعيار (٦٠ %) من الأخصائيين.

٣ الكتب والمواد التي تحوي مضمونا يرى الأخصائي عدم توافق أفكاره مع بيئة المدرسة:

وقد أيد هذا المعيار (٦٠ %) من الأخصائيين.

٤ الكتب والمواد المتقدمة :

وقد أيد هذا المعيار (١٦,٦ %) من الأخصائيين.

٥ الكتب والمواد التي تمثل مجموعات أو سلاسل غير مكتملة:

لم يشر أي من الأخصائيين بالعينة إلى هذا المعيار.

٦ الكتب والمواد المكررة بشكل أكثر مما يحتاجه المستفيد :

وقد أيد هذا المعيار (٣٦,٦ %) من الأخصائيين.

المحور السابع : الصعوبات التي تحد من تطوير مجموعات المركز

تضمن هذا المحور سؤالا مفتوحا يتعلق بالصعوبات التي تحد من تطوير مجموعات المركز وقد بينت إجابات أخصائيي مصادر التعلم أنهم يواجهون الصعوبات التالية :

أولا : صعوبات تتعلق بالإمكانات المادية المتاحة :

- ضعف الميزانية المخصصة للتزويد من جانب المديرية التعليمية وهذا ما أجمع أخصائيو مراكز مصادر التعلم عليه.

- قلة الإمكانيات المادية اللازمة للتطوير.

- عدم وجود بند مخصص لشراء الكتب وغيرها من المواد.

- عدم إشراك أخصائيي المراكز في توزيع المخصصات المالية التي توافى بها بعض المدارس لتنمية مجموعاتها.

ثانيا : صعوبات تتعلق بالمجموعات المقتناة :

- عدم توازن المجموعات.



- يتم في بعض الأحيان شراء كتب من معرض الكتاب لا تتناسب مع مستوى الطلاب ولا تخدم المنهج الدراسي.
- تزويد المراكز مجموعات قليلة الأهمية أحيانا.
- قلة المصادر الجديدة.

- صعوبة الاختيار في ظل تضخم الإنتاج الفكري وكثرة المطبوعات.

ثالثا : صعوبات تتعلق بتفعيل دور أخصائي مركز مصادر التعلم :

- عدم الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الشراء التي يقترحها أخصائيو المراكز في بعض الأحيان
- عدم إشراك أخصائيي المراكز في بعض الأحيان في عملية التوريد.
- عدم إتقان بعض الأخصائيين لمهارات التعامل مع التقنيات الحديثة وتوظيفها لخدمة مراكز مصادر التعلم.

رابعا : صعوبات تتعلق بالعلاقة بين المراكز والمديريات التعليمية وبين المراكز وبعضها البعض:

- محدودية استجابة المسؤولين عن التوريد في المناطق التعليمية لطلبات الأخصائيين بشأن تزويد مراكزهم باحتياجاتها (وفق رؤية الأخصائي بالتنسيق مع المعلمين والطلاب)
- ضعف التواصل بين المراكز في المنطقة الواحدة، مما يؤثر سلبا على تعاونهم، وتوحيد الفكر بينهم، ويحول دون تعرف بعض الأخصائيين بمقتنيات المراكز الأخرى مؤثرا بذلك على عمليات تنسيق المجموعات بين المراكز.
- تحمل الأخصائي لأعباء وظيفية إضافية إلى جانب مهامه الوظيفية الأساسية.
- ومن هنا تأتي أهمية السعي الحثيث لحل جميع المعوقات التي تقف أمام الأخصائي وأهمها:

- قلة التوريد.
- قلة الإمكانيات المادية اللازمة للتطوير.
- التوريد بمجموعات قليلة الأهمية.
- ضعف الميزانية المخصصة للتزويد.
- المحور الثامن : التطلعات المستقبلية



باستشراف آراء أخصائيي مراكز مصادر التعلم حول نظرتهم المستقبلية لطرق الاستفادة من تقنيات الحاسب وشبكة الإنترنت في بناء المجموعات وتنميتها في مراكز التعلم، استخلص الباحث مجموعة من الآراء التي يمكن أن تكون نواة لوضع تصور شامل حول هذا الموضوع، وهي آراء تنم عن وعي كامل وصورة واضحة لأهمية التعامل مع التقنيات الحديثة كضرورة يفرضها العصر. وفيما يلي نعرض لأهم تلك التطلعات والآراء :

١ الاطلاع على المجموعات الجيدة التي تصدر في العالم العربي والتي تتاح عبر مواقع ناشري هذه الكتب عبر شبكة الإنترنت ومتابعة أهم ما يصدر لدى الناشرين من كتب وبرامج وموسوعات وغيرها، مما يساعد في تلبية احتياجات المستفيدين.

٢ إنشاء موقع إلكتروني لكل مركز من مراكز مصادر التعلم لتحقيق الربط والتواصل المستمرين بينه وبين المراكز الأخرى والمنطقة والوزارة بل والعالم، مما يتيح فوائد غير محدودة

٣ الإعلان عن الكتب التي تعرض بمعرض الكتاب عبر الإنترنت من خلال موقع يخصص لذلك مع إمكانية طلب الكتب من خلاله.

٤ توظيف التقنيات لخدمة البحث العلمي سواء للمعلمين أو للطلاب

٥ تطوير البوابة الإلكترونية للوزارة والاستفادة منها في إنشاء مكتبة إلكترونية متكاملة، وتلبية احتياجات المعلمين والطلاب فيما يتعلق بمجالات اهتمامهم.

٦ اشتراك وزارة التربية والتعليم في بعض الدوريات والمراجع الإلكترونية.

٧ استخدام الإنترنت في عمليات التوريد المركزي من قبل الوزارة، بحيث تصبح أداة اتصال وربط بين المراكز والوزارة مما يساعد في عمليات التنسيق بينها.

مقترحات الأخصائيين

جاء السؤال الأخير مفتوحا ليفسح المجال لأخصائيي مراكز مصادر التعلم لتسجيل أية مقترحات أخرى يرونها للحد من المشكلات والصعوبات التي يواجهونها وبالتالي تطوير عملية تنمية المجموعات في مراكز مصادر التعلم وقد جاءت المقترحات كالتالي:

عند قيام الوزارة أو المنطقة باتخاذ إجراءات تنمية المجموعات، يجب أن يتم اختيار الكتب والمواد طبقا لاحتياجات كل مركز على حدة كما يحددها أخصائيو المراكز بالتنسيق مع المستفيدين بالمدرسة.



- ١ تخصيص ميزانية مستقلة لكل مركز يتولى من خلالها أخصائي مركز مصادر التعلم شراء مجموعات الكتب والمواد المناسبة من خلال مقترحات المعلمين والطلاب بشأن احتياجاتهم الفعلية، مع إفساح المجال للمدارس للشراء على مدار العام، وفقاً للضوابط والمعايير العددية والنوعية التي تحددها الوزارة.
- ٢ زيادة مساحة المركز وتقسيمه إلى أقسام ؛ قسم خاص بالتعلم الذاتي وقسم خاص بالاستعارة، وغرفة خاصة بالأجهزة الإلكترونية المتنقلة.
- ٣ توفير المزيد من الأقراص المدمجة.
- ٤ إدخال الإنترنت في جميع مراكز مصادر التعلم.
- ٥ ربط الوزارة إلكترونياً ببعض الجهات العلمية والتربوية الأخرى للاستفادة من إمكانياتها.



الفصل السادس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي سبق عرضها في الفصل السابع وفيما يلي مناقشة تلك النتائج وتفسيرها كما يتضمن الفصل أيضا التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج المتوصل إليها.



مناقشة نتائج الدراسة من خلال ما ورد باستبانة مشرفي مراكز مصادر التعلم:

نتائج المحور الأول : بيانات عامة

- تشير نتائج التحليل إلى انه تولى وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان اهتماماً كبيراً بإنشاء مراكز مصادر التعلم وتطويرها، وتعمل على تقديم كل ما من شأنه الارتفاع بكفاءتها من منطلق التأكيد على عملية التعلم الذاتي وتطوير العملية التعليمية وتلبية احتياجاتها وتحقيق جودة التعليم.

- يشرف على مراكز مصادر التعلم مشرفون مؤهلون تأهيلاً جامعياً في تخصص علم المكتبات والمعلومات، إلا أن أياً منهم لم يرق باستكمال الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) للارتقاء بمستواهم العلمي وبما يعود بالفائدة على المراكز التي يشرفون عليها.

- هناك مسمى وظيفي ثابت ومتفق عليه لوظيفة مشرف مصادر التعلم، وقد تراوحت سنوات الخبرة ما بين (٤) (سنوات إلى (٢٠) سنة.

ونورد فيما يلي مناقشة لنتائج المحاور الخاصة بمشرفي مراكز مصادر التعلم

أولاً: مناقشة نتائج المحور الأول: سياسة تنمية المجموعات

١- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاص بسؤال المشرفين « هل توجد سياسة مكتوبة لتنمية مجموعات مركز مصادر التعلم ؟ » إلى عدم وجود سياسة مكتوبة معتمدة لتنمية المجموعات في مراكز مصادر التعلم، ولكن توجد مجموعة من المبادئ والقواعد العامة معظمها غير مكتوب.

حيث أفاد ١١ مشرفاً بنسبة (١٠٠ ٪) بعدم وجود سياسة مكتوبة معتمدة لتنمية المجموعات في مراكز مصادر التعلم.

ويرى الباحث أن هذا الأمر يرجع إلى حداثة عهد مراكز مصادر التعلم، ووضع سياسة عاجلة للتزويد قد يؤدي إلى وجود قواعد تحتاج إلى التغيير قبل رسوخ نظام التعليم الأساسي. لهذا ارتأت الوزارة أن تكتفي حالياً بمجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة بعمليات التزويد مثل قواعد الاختيار، فمثل هذه السياسة تحتاج عند وضعها إلى خطة مرسومة ومدرسة لكي تكون جديرة بتطبيقها والالتزام بها. هذا إضافة إلى قلة الكوادر المؤهلة القادرة على تحديثها وتطويرها باستمرار.

ورغم هذا التبرير إلا أن الباحث يرى بما أنه قد مر على إنشاء مراكز مصادر



التعلم فترة تزيد على عشر سنوات، وأنه قد حان الوقت لإصدار سياسة بناء المجموعات وتنميتها، على أن تتولى صياغتها الجهة المسؤولة عن مراكز مصادر التعلم والمكتبات المدرسية بالوزارة حتى تصبح كما وصفها حسن عبد الشافي «وثيقة رسمية معترفا بها ويلتزم بها جميع المشاركين في عمليات الاختيار والتزويد والإدارة المدرسية»». (عبد الشافي حسن، ١٩٨٥).

ويؤكد الباحث ومن خلال معاشته للواقع بأن غياب السياسة المكتوبة لبناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم، تنتج عنه تبعات سلبية عديدة، منها عدم تلبية حاجات المستفيدين المختلفة وعدم التوازن بين المجموعات مع عدم وجود مقاييس ومعايير جيدة ومناسبة لاختيار المجموعات وتشتت الجهود وغياب الكفاءة المهنية لمن يقوم بعملية الاختيار وعدم الترشيح في الميزانية. بينما بوجودها ستتحقق الأهداف في مساعدة القائمين على التزويد لاتباع خطة مرسومة لاختيار المجموعات تنأى بنفسها عن الاجتهادات الشخصية والتغييرات المفاجئة. وهذا ما يدعو إليه مصطفى عليان من أنه لكي تكون السياسة فعالة يجب أن تكون مكتوبة، وأن تكون معلنة للتنفيذيين، وأن تكون مرنة، وأن تحقق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، وأن تتميز بالاستقرار كي نستطيع تحقيقه. (عليان، ربحي مصطفى، ٢٠٠٢)

- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاص بسؤال المشرفين "هل ترى أن قواعد تنمية مجموعات مراكز مصادر التعلم التي تشرفون عليها مرنة وتحديث بصفة دورية؟"

إلى أنه على الرغم من عدم وجود سياسة مكتوبة لبناء المجموعات وتنميتها، فقد أشار بعض المشرفين إلى وجود سياسة مرنة وتخضع للتحديث، ويقصد بذلك أن هناك مرونة في التعامل مع تلك المبادئ والقواعد العامة وهذا أمر طبيعي نظرا لغياب سياسة التزويد في الأصل. وهذا الغياب يعود إلى عدم توفر القناة الكافية لدى القائمين على التزويد بمدى أهمية مثل هذه السياسات، إضافة إلى عدم وضوح الرؤية الكاملة عن عناصر هذه السياسة إلى جانب عدم وجود كوادر متخصصة تقوم بوضع هذه السياسة وتحديثها. وبذلك تتم عمليات التزويد وفق شبه سياسة يقوم بتنفيذها لجان تشكل وفق الحاجة، ويخالط تشكيلها وأعمالها الكثير من الاجتهادات الشخصية.

ويتضح أن الذين أجابوا بنعم من مشرفي مراكز مصادر التعلم يرون أن شبه السياسة التي يعملون من خلالها، وهي عبارة عن توجيهات وإرشادات عامة فقط، تتسم بالمرونة وتخضع لعمليات التحديث المستمر نظرا لأن هذه التوجيهات تصدر بصفة دورية (سنوية أو عند الضرورة) ويرجع الباحث ذلك إلى عدم



تعمقهم في فهم معنى سياسة التزويد وتنمية المجموعات حيث أنها ليست مجرد توجيهات أو إجراءات.

وهذا ما ذهب إليه شعبان خليفة حيث قال أنه دون وجود سياسة مكتوبة فإننا نتعود بلا شعور على تطبيق مبادئ عامة معينة نكتسبها كنتيجة للخبرة والدراسة والإحساس، وهي جميعها تفتقر إلى الإطار العام الذي ينظمها (خليفة، شعبان. ١٩٨٠)

- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاصة بسؤال المشرفين ما هي في تقديرك أهمية وضع سياسة مكتوبة للتزويد في مراكز مصادر التعلم؟ إلى أن من أهم أسباب ضرورة وجود سياسة مكتوبة لبناء المجموعات وتنميتها من وجهة نظر المشرفين هي توحيد الإجراءات ووجهات النظر بين الممارسين حالياً ومستقبلاً، وذلك بنسبة (٥٥ %).

وهذا يؤكد مدى أهمية صياغة سياسة مكتوبة حيث أوصت جميع الدراسات بضرورة وضع معايير عملية لسياسة تزويد مكتوبة تركز على أسس ومعايير عددية ونوعية محددة.

وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي دعت إلى أهمية وجود سياسة مكتوبة للأسباب السابق ذكرها (السالم، ٢٠٠٣، المبرز، ١٩٩٧، والمفرجي، ٢٠٠٢).

ويتضح لنا مدى أهمية عنصر ترشيد الإنفاق والتقليل من الهدر في النتيجة التي نحصل عليها عند تواجد سياسة مكتوبة للتزويد في مراكز مصادر التعلم وهو أمر في غاية الأهمية حيث ينادي به كل المهتمين باقتصاديات التعليم، وهذه النتيجة تتفق مع رأي حسن عبد الشافي من أن التمويل في حد ذاته لا يضمن بناء المجموعات بناء جيداً إن لم يواكبه ترشيد في الإنفاق، بحيث يتم توجيه المخصصات المالية المتوافرة إلى أوجه إنفاق محددة ومتوازنة تراعي الاحتياجات الأساسية من المواد ووفق أولويات متفق عليها حتى يتم الاستفادة من المخصصات المالية أقصى استفادة ممكنة. (عبد الشافي، حسن، ١٩٩٨).

- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاصة بسؤال المشرفين عن الأسس التي يبنى عليها تزويد مراكز مصادر التعلم في حالة عدم وجود سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات، إلى تعدد أسس اختيار المجموعات من وجهة نظر مشرفي مراكز مصادر التعلم، ويأتي في مقدمتها اقتراحات المعلمين والمعلمات وأجمع عليها (٧٣ %) من المشرفين.

ويرى الباحث أن اقتراحات المعلمين والمعلمات تأتي في المرتبة الأولى نظراً لأن



آراءهم تمثل الاحتياجات الفعلية للعملية التعليمية، بينما تأتي اقتراحات مشرفي مصادر التعلم في المرتبة الثانية نظرا لدرائتهم بالمواد المتوفرة في الأسواق والتي تلبي احتياجات المراكز، ثم جاءت في المرتبة الثالثة خبرة العاملين بقسم تقنيات التعليم بالمنطقة لتواصلهم المستمر مع أطراف العملية التعليمية في الميدان، وفي المرتبة الرابعة جاءت استشارة لجنة من المختصين لافتقاد المختصين في المواد الدراسية إلى الدراية الكاملة بالمتوفر من الإنتاج الفكري في الأسواق، وفي المرتبة الخامسة جاء الاجتهاد الشخصي للمختصين بالتزويد للدلالة إلى ضعف قبول الاجتهاد الشخصي في عملية التزويد.

وهذا يعني أن برنامج التزويد بحاجة إلى تأطير أكثر، حتى يتم وفقا لأسس تربوية سليمة وبصورة منهجية ويؤكد ما ذهبنا إليه بشأن ضرورة السياسة المكتوبة.



ثانياً: مناقشة نتائج المحور الثاني: مسؤولية الاختيار

تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاصة بسؤال المشرفين عن الذي يتولى اختيار الكتب والمواد الأخرى الجديدة لتضم إلى رصيد مركز مصادر التعلم، إلى أن من يتولى إجراءات التوريد بالكتب والمواد الأخرى الجديدة، لتنمية مجموعات مراكز مصادر التعلم بصورة أساسية في المنطقة التعليمية، لجنة خاصة متنوعة وقد أفاد بذلك (٨٢ %) من المشرفين، وتتكون هذه اللجنة عادة من مسئول قيادي في المنطقة، ومشرف مراكز مصادر التعلم، ومشرفي المواد الدراسية ومختصين في الشؤون الإدارية والمالية. ويلاحظ التفاوت في التشكيل وعدم التوحيد في أعضاء هذه اللجنة بين المناطق التعليمية.

وقد سجل اختيار « لجنة خاصة متنوعة بإشراف قسم تقنيات التعليم بالمنطقة » أعلى نسبة، مقارنة بالاختيارات الأخرى، وحصل على نسبة (٦٤ %). ولهذا العنصر أهميته على الرغم من أنه ليس الوحيد في هذا الصدد. ولا بد من الإشارة إلى ضرورة مراعاة الدقة عند تشكيل هذه اللجنة بحيث تكون على دراية تامة باحتياجات مراكز مصادر التعلم والمواد التي تلبى هذه الاحتياجات.

وجاء اختيار «مشرفي ومعلمي المواد الدراسية» في المرتبة الثانية وحصل على نسبة (٥٥ %)، وتعد هذه الفئة من فئات المسؤولين عن عمليات الاختيار من أكثر الفئات التي حظيت بتقدير مشرفي مراكز مصادر التعلم وذلك لقدرتهم على تحديد المجالات وأشكال المصادر التي تفيدهم في دعم ومساندة المقررات الدراسية، فهم على دراية تامة بمحتوى المنهج الدراسي، ويقومون بتنفيذه، كما أنهم يحددون احتياجاتهم المساندة لهم في أداء وظائفهم وتنمية ذواتهم.

وحظيت بقية الاختيارات بنسب متساوية هي (٢٧ %)، دلالة على شعور مشرفي مصادر التعلم بالأهمية المحدودة لهذه الاختيارات.

ويرى الباحث أن مشاركة مشرفي مراكز مصادر التعلم في مسؤولية الاختيار تعد على جانب كبير من الأهمية نظراً لقربهم وتعاملهم مع أخصائيي المراكز بصورة مباشرة وبالتالي فإن لديهم دراية جيدة باحتياجات المراكز والمستفيد منها.

أما بالنسبة لدور أخصائي مصادر التعلم في الاختيار، فإن الباحث يعتبره أساسياً، إذ أنه من الممكن أن ينسق بين اقتراحات المعلمين واقتراحات المشرفين واحتياجات المستفيدين.

وفيما يتعلق بالمختصين في قسم مصادر التعلم بالوزارة، والمختصين في أقسام تقنيات التعليم بالمناطق التعليمية، فإن الباحث يرجع أهمية دورهما نظراً لقدرتهما على تحقيق التوازن بين المتطلبات من ناحية والموارد المتاحة من ناحية أخرى،



إلا أن الباحث يرى أن وجهة نظر القائمين على عملية التزويد بهذه الأقسام المركزية يغلب عليها الاجتهاد الشخصي، ويرى الباحث أن هذا العامل لا يصلح أن يكون مستقلاً بذاته كأساس للاختيار.

ولم يحظ المختصون في وضع وتطوير المناهج بأية نسبة، على الرغم من أهمية الأخذ بآراء أعضاء المناهج عند اختيار أوعية المعلومات حيث أن هذه الفئة هي التي تحدد الأهداف التعليمية والتربوية التي تسعى المناهج والمقررات الدراسية لتحقيقها وبالتالي لابد من تفعيل دورهم في مسئولية الاختيار.

وتعتبر مقترحات الطلبة والطالبات من العوامل المهمة التي لا تحظى بمكانة جيدة عند الاختيار حيث أجمع جميع مشرفي مراكز مصادر التعلم على أنه لا يتم الأخذ بمقترحات الطلبة والطالبات في هذا الصدد على الرغم من أنهم الهدف النهائي الذي يسعى المركز لخدمته.

ونرى ضرورة الأخذ بمقترحاتهم، وليس بالضرورة أن تكون العملية مفتوحة لكافة الطلبة والطالبات وإنما يمكن اختيار مجموعة ممثلة لهم على أسس ومعايير واضحة كأن يكونوا من الطلبة المتفوقين دراسياً أو جماعة أصدقاء المكتبة... إلخ.

- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاصة بسؤال المشرفين عند قيام أو مشاركة منطقتك في عمليات التزويد من الذي يقوم بهذه المهمة؟ أن عدد المشرفين الذين أفادوا بأن الذي يقوم بعمليات التزويد في المنطقة هي لجنة بإشراف مسئول من المنطقة بلغ خمسة مشرفين (٥٠٪) من إجمالي العينة.

ونلاحظ أن المناطق التعليمية تقوم بإسناد مهمة التزويد بالمجموعات لمراكز مصادر التعلم، إلى فئات مختلفة مؤقتة تنفذ عمليات الاختيار لفترة معرض مسقط الدولي للكتاب فقط، ولذلك من الضروري تشكيل لجنة دائمة للاختيار تعمل على مدار العام. على أن تزود هذه اللجنة بمجموعة من الضوابط.

وهذا ما يؤكد عليه عبد الحافظ سلامة في أنه « قبل الشروع في عملية الاختيار تزود اللجنة بمجموعة من الضوابط، التي تحكم الاختيار ومنها مثلا الميزانية، وحجم المكتبة ونوع المكتبة والاستيعاب (سلامة، عبدا لحافظ. ٢٠٠٢)

وهذا يدل على عدم التوحيد في أعضاء هذه اللجنة بين المناطق التعليمية واختلاف من يشترك في هذه اللجنة رغم أن المناطق التعليمية لوقامت بإشراك جميع هذه العناصر في لجنة بهذا التشكيل الذي يضم الخبرات المتنوعة، لضمنت هذه اللجنة نجاحها في عملها، ولراعت إلى حد كبير توفير متطلبات الميدان من مصادر المعلومات، وحققت جودة الاختيارات.



كما ونجد أن انفراد إحدى الجهات بعمليات الاختيار قد يؤدي إلى كثير من أوجه القصور فيها، بينما مشاركة جميع الجهات المذكورة في عمليات الاختيار يحقق العديد من الفوائد منها :

- تحديد الاحتياجات الفعلية للمراكز
- تحقيق التوازن بين الاقتراحات والموارد المالية.
- دقة اختيار الكتب والمواد الأخرى، وضمان استيفائها لشروط صلاحيتها للتداول بين المستفيدين
- تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين المجموعات
- تناقل الخبرات بين المشاركين في الاختيار وتنميتها.

وبمشاركة جميع الجهات السابقة الذكر نضمن جودة الاختيار، لأن المسؤولية تكون جماعية، ولم تتفرد بها جهة واحدة. ويؤكد على هذا الرأي حسن إسماعيل وإبراهيم الميرغني : «على الجهة المسؤولة عن التزويد أن تختار المواد ذات المستوى الجيد من حيث الموضوع والأسلوب والشكل والحجم والمتانة» (إسماعيل والميرغني، ١٩٩٤)

مناقشة نتائج المحور الثالث : معايير الاختيار للمواد (المطبوعة والسمعية والبصرية والمحوسبة)

- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاصة بسؤال المشرفين ما مدى تطبيق منطقتكم للمعايير التالية في عملية اختيار المجموعات لمراكز مصادر التعلم؟ إلى تعدد معايير اختيار المجموعات بمراكز مصادر التعلم الشكلية والموضوعية والنوعية، وكان في مقدمة تلك المعايير بعد المحتوى عن التعصب والانحياز وأجمع عليه نسبة (٨٢ %) من المشرفين، بينما كان معيار إدراج المؤلف لقائمة بالمصادر التي استند إليها في تأليف الكتاب هو آخر عنصر في ترتيب تلك المعايير

ويتبين من ذلك الحاجة إلى وجود قوائم اختيار تعتمد المنهجية العلمية عند وضعها، كما اتضح غياب الدراية الكافية بكيفية تطبيق المعايير أو اختلاف الآراء حولها.

ويبدو أن المسؤولين في المناطق التعليمية، يسترشدون بقواعد الوزارة لتزويد مراكز مصادر التعلم ومختبرات الحاسوب والمكتبات المدرسية بالكتب والأفلام والأشرطة والبرامج والمتمثلة فيما يلي :

- ١ - خلو الوعاء من الأفكار التي تتعارض مع سياسة السلطنة وتوجهاتها.



١ - ألا يتعارض مضمون الوعاء مع مبادئ الدين الإسلامي وتعاليمه وقيمه السمحة.

٢ - ألا يتعارض المحتوى مع القيم والأعراف الصحيحة في المجتمع.

٣ - ألا يتضمن الوعاء صوراً أو رسوماً غير مناسبة.

٤ - أن يكون الوعاء باللغة العربية الفصحى ولا يتضمن أخطاء لغوية أو نحوية.

٥ - حداثة المعلومات العلمية.

٦ - ألا يتضمن الوعاء نظريات علمية تخالف عقائد وقواعد الدين الإسلامي.

٧ - ألا يتعارض مع فلسفة المناهج المعتمدة. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥)

ويتضح أن المسؤولين يحاولون قدر الإمكان تطبيق معظم القواعد المتفق عليها بين المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات فيما يخص تنمية المجموعات ولكن يبقى هذا التفاوت في التطبيق موجوداً بين كل منطقة وأخرى وتشوبه اختلافات في الآراء.

ومن هنا نجد أن عملية الاختيار تعد من أهم العمليات التي إن أحسن إنجازها استطاعت مراكز مصادر التعلم أن تحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها. وأن أخذها بهذه المعايير وهي بمثابة معايير عامة تنسحب على كل من المواد التقليدية وغير التقليدية، وهي ملائمة لمختلف المستويات التعليمية والطلابية الموجهة لها وقد ورد تفصيل هذه المعايير في الفصل السادس من هذه الدراسة.

ولقد ركزت مصادر كثيرة على أن الاختيار ينبغي أن يتم وفق أسس ومعايير مناسبة، تهدف إلى تحقيق متطلبات المناهج الدراسية من ناحية وتحقيق اهتمامات الطلاب وميولهم واحتياجات المعلمين الموضوعية والمهنية من ناحية أخرى (المبرز، عبدا لله ١٩٩٨).

مناقشة نتائج المحور الرابع: أدوات الاختيار

- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاصة بسؤال المشرفين عن ترتيب أدوات الاختيار ترتيباً تنازلياً حسب معدل استخدامها في تنمية مجموعات مراكز مصادر التعلم (الأكثر فالأقل)، إلى تعدد أدوات الاختيار التي يرجع إليها القائمون بالاختيار، وجاء في مقدمتها الاختيار المباشر مثل معارض الكتب وهي سمة مشتركة في مكتباتنا العربية بصفة عامة حيث تتركز عمليات الشراء بصفة عامة في فترة المعرض السنوي للكتاب، وقد أيدت تلك الأداة (٧٣٪) من المشرفين، وكانت الفهارس والببليوجرافيات أقل تلك الأدوات اختياراً وقد يرجع اعتماد المشرفين



للاختيار المباشر إلى التوجه السائد في مجتمع المكتبات ومراكز مصادر التعلم، حيث يثق القائمون على الاختيار في قدرتهم على الحكم الصحيح على مصادر المعلومات من خلال الرؤية المباشرة. إلا أن هذا التوجه لا يتيح الوقت الكافي للفحص الدقيق للكتب والمواد الأخرى لضمان تلبيتها لاحتياجات المستفيدين. كما قد يرجع أيضا إلى غياب الوعي الببليوجرافي لدى المشرفين.

- كما أن القوائم المعتمدة تعد بمثابة دليل إرشادي وأداة جيدة من أدوات الاختيار خاصة قوائم الناشرين التي تعتمد عليها الوزارة، فبالإضافة إلى المعلومات الببليوغرافية التي تقدمها فإنها تحتوى في أغلب الأحيان على أسعار الكتب والمواد الأخرى.

أما بالنسبة للقوائم التي تعدها الوزارة، فإنها تلقى ترحيبا كبيرا من قبل المناطق التعليمية، حيث يمكن الاعتماد عليها والاختيار منها دون الحاجة للرجوع مرة أخرى للوزارة لاعتمادها نظرا لكونها معتمدة من قبل المتخصصين في إعداد المناهج، إضافة إلى احتوائها على مصادر المعلومات في موضوعات مختلفة ولكافة المستويات.

كما يتفق الباحث مع رأي شعبان خليفة بشأن مقترحات المستفيدين وأنها تعد مصدرا هاما من مصادر الاختيار، حيث تعبر عن الاحتياجات الفعلية للمستفيدين، وتعمل على توطيد العلاقة بين المكتبة وقرائها.

وبالنسبة للفهارس والببليوجرافيات يرى الباحث أنه على الرغم من الأهمية التي تحظى بها هذه الأداة إلا أنها تأتي كآخر أداة بين أدوات الاختيار وفق تفضيلات المشرفين، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى صعوبة الحصول على تلك الفهارس في الدول العربية. إلا أن وجود شبكة الإنترنت قد أحدث ثورة هائلة في مجال إتاحة فهارس المكتبات عبر شبكة الإنترنت ما من شأنه أن يزيد من فعالية استخدام تلك الأداة كأداة رئيسية في الاختيار.

والخلاصة أن المشرفين جاء اعتمادهم لأدوات الاختيار السابقة كالتالي :

- ١ - الاختيار المباشر ما نسبته (٧٣ %) في المرتبة الأولى من استخداماتهم
- ٢ - قوائم اختيار معتمدة ما نسبته (٦٤ %) في المرتبة الأولى من استخداماتهم
- ٣ - اقتراحات المستفيدين ما نسبته (٥٥ %) في المرتبة الأولى من استخداماتهم
- ٤ - الفهارس والببليوجرافيات ما نسبته (٤٦ %) في المرتبة الأولى من استخداماتهم



مناقشة نتائج المحور الخامس : مصادر التزويد

- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاصة بسؤال المشرفين عن ترتيب مصادر التزويد (الشراء، الإهداء، التبادل) حسب أولوية اعتماد الوزارة عليها في تنمية مجموعات مراكز مصادر إلى تنوع مصادر التزويد في مراكز مصادر التعلم وكان ترتيبها وفق رؤية المشرفين كما يلي: الشراء - الإهداء - التبادل.

ويرى الباحث أن المصادر التي يمكن من خلالها الحصول على أوعية المعلومات لمراكز مصادر التعلم تتنوع ما بين الشراء والتبادل والإهداء وتختلف نسبة الاعتماد على كل طريقة منه في كل مركز تبعاً للظروف المحيطة به، وأن الشراء يمثل المصدر الرئيسي للتزويد نظراً لتوفر الاعتماد المالي، وقلة الجهات التي يمكن استهداء مصادر المعلومات منها، أو التبادل معها.

وتتفق نتائج الدراسة مع ما انتهى إليه (حسن عبد الشافي) حول أهمية التوفيق بين عمليات الشراء وبين مصادر الاقتناء الأخرى المتمثلة في التبادل والإهداء، بحيث لا تشتري المواد التي يمكن الحصول عليها عن طريق الإهداء أو التبادل، إذ أن هذا يمنع تكرار المواد، ويرشد استخدام المصادر المالية المتاحة بالمكتبة

- وحول مدى وجود سياسة لقبول المواد المهداة تشير النتائج أنه لا توجد سياسة موثقة لقبول المجموعات المهداة وإنما توجد مبادئ عامة أهمها البعد عن الطائفية والمذهبية والمغالطات. وتمثل إهداءات الجهات الحكومية نسبة (٨٢٪) من المواد المهداة إلى مراكز مصادر التعلم، وتعد المؤسسات الحكومية أكثر الجهات التي تقوم بإهداء بعض مجموعاتها لمراكز مصادر التعلم

ويرى الباحث أنه رغم أن الإهداءات تمثل رافداً هاماً من روافد التزويد بمراكز مصادر التعلم، إلا أنها من الممكن أن تشكل عبئاً على المركز من حيث الوقت والجهد اللازمين للقيام بالإجراءات الإدارية والفنية لها بالإضافة إلى الحيز الذي تشغله إذا ما كانت تلك المجموعات المهداة غير مناسبة ولا تستخدم من قبل المستفيدين، وبالتالي فهي سلاح ذو حدين ولذلك لابد من وجود سياسة تنظم عملية قبول المواد المهداة أو لنقل بمعنى أدق جزء من سياسة تنمية المقتنيات يتناول بالتفصيل ما يتعلق بالمواد المهداة من معايير وإجراءات.

وقد أشار إلى ذلك (حسن عبد الشافي)، وأكد على أنه من المبادئ الأساسية في عملية قبول المواد المهداة، فحصها وفق معايير الاختيار التي تطبق على المواد التي تحصل عليها المكتبة عن طريق الشراء، وأن قبولها أو رفضها يجب أن



يخضع للمعايير نفسها.

كما أشارت النتائج إلى أن أكثر الجهات التي تقوم بإهداء مجموعات إلى مراكز مصادر التعلم هي المؤسسات الحكومية ونجد هنا أن الوزارات والهيئات الحكومية بالسلطنة تعني بإصدار الكتيبات والنشرات والأقراص المدمجة التي تساهم في تحقيق أهدافها، وتبلغ رسالة ما، تريد الهيئة إبلاغها إلى المواطنين، وبالتالي فإن هذه الإصدارات على جانب كبير من الأهمية وذلك لنشر الوعي الثقافي والاجتماعي والقانوني، ويجب الاستفادة منها في جميع مراكز مصادر التعلم

ونشير إلى أنه من المهم تفعيل دور الأفراد والقطاع الخاص في دعم العملية التعليمية والمساهمة من أجل توفير المزيد من الإمكانيات لها.

- كما تشير النتائج إلى أنه لا توجد سياسة مكتوبة لتبادل المجموعات بين مراكز مصادر التعلم، ولكن توجد بعض المبادئ والإرشادات العامة. وتمثل المكتبات ومراكز مصادر التعلم الأخرى أهم الجهات التي يتم التبادل معه، حيث اختصت بنسبة (٨٢٪) من عمليات التبادل.

وقد يرجع ذلك إلى وجود توجيهات من قبل الوزارة إلى المناطق التعليمية تتيح نقل المواد الزائدة عن حاجة بعض مراكز مصادر التعلم إلى المراكز التي تحتاجها في إطار عمليات إعادة هيكلة المجموعات بين المراكز.

وبرغم أن التبادل قد لا يمثل مصدرا ذا قيمة كبيرة في تزويد مراكز مصادر التعلم إلا أنه لا بد من وجود مبادئ عامة تنظم عمليات التبادل ويجب عدم إغفالها، وقد أشار إليها (غالب النوايسة) فيما يلي :

- أن يكون التبادل متوازنا ومتكافئا ومرضيا للطرفين لكي تكون الفائدة مشتركة

- أن لا يكون التبادل في أي حال من الأحوال فرصة للتخلص من المواد التي لا تحتاجها المكتبة

- يفترض أن تكون المجموعات المعدة للإهداء والتبادل في حالة مادية جيدة وسليمة ومرضية (النوايسة، غالب، ٢٠٠٠)

وتشير النتائج إلى أن الكتب حققت أعلى نسبة بين المواد المتبادلة وبلغت (٥٥ ٪) من إجمالي المواد المتبادلة تليها المطبوعات الحكومية بنسبة (٢٧٪).



وقد يعود ذلك إلى:

- أن الكتاب مازال المصدر الرئيس للمعلومات
- أن مجموعات الكتب في مراكز مصادر التعلم هي أكبر المواد من حيث العدد مما يتيح فرصة لتبادل ما يزيد عن حاجة المراكز منها
- أن المواد غير الكتب ما زالت محدودة من حيث محتواها وحجم إنتاجها في المجتمع المحلي.

مناقشة نتائج المحور السادس : الميزانية

- تشير نتائج التحليلات الإحصائية الخاصة بسؤال المشرفين عن مدى وجود بند في ميزانية المنطقة، مخصص لبناء المجموعات وتنميتها في المراكز إلى أنه لا يوجد بند مخصص لبناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم، ويتم تمويل عمليات شراء الكتب والمواد الأخرى لمراكز مصادر التعلم من خلال بند اللوازم التعليمية وذلك بنسبة (١٠-١٥ %) من البند. ولا توجد معايير محددة ومتفق عليها لتوزيع مخصصات الشراء على فروع المعرفة المختلفة.

كما أن الميزانية المخصصة للتزويد لا تكفي لتغطية احتياجات المراكز بصورة كافية وقد أفاد بذلك (٨٢ %) من المشرفين.

ونشير إلى أن الذين أفادوا بوجود ميزانية إنما يعنون بذلك الاعتماد المالي الموسمي (مرة كل سنة) لشراء الكتب من معرض مسقط الدولي للكتاب. ويتفق الباحث مع الذين ذهبوا إلى عدم وجود بند ثابت محدد لتنمية مجموعات مراكز مصادر التعلم، إذ أن الاعتماد الموسمي عرضة للتعديل بل والإلغاء في كثير من الأحيان ويخضع للقاعات الشخصية للمسؤولين.

والحاجة تدعو إلى ضرورة وجود بند في موازنة المنطقة معتمد من الجهات المالية المسؤولة في الوزارة، يتميز بالاستمرارية ومناسبته لعدد المراكز وأعداد المستفيدين والغرض الرئيس منه (بناء المجموعات أو تنميتها أو تحديثها...).

ويظهر أن مراكز مصادر التعلم تفتقر إلى تخصيص بند مستقل لاقتناء المجموعات وتنميتها ضمن الميزانية العامة للوزارة مما يؤثر كثيرا على تطور أرصدة المراكز. إذ أن مجموع ما تحتويه المراكز من كتب عربية وأجنبية لا يتناسب مع موضوعات المنهج الدراسي وكذلك أعداد طلاب المدارس، هذا بالإضافة إلى أن مراكز مصادر التعلم بحاجة ماسة للتمويل لإحلال مجموعات مواد جديدة محل تلك التي استبعدت لأي سبب كان (الاستهلاك، والتعشيب) هذا



بالإضافة إلى الحاجة للميزانية للاشتراك في بعض الدوريات العلمية المهمة، مما يعنى أن الميزانية ذات أهمية بالغة وتعد من المقومات الأساسية.

أن عدم وجود بند خاص لمراكز مصادر التعلم يحول دون وضع سياسة لتنمية المجموعات، بل ويحد من تنمية المجموعات بالشكل المطلوب. حيث تعتبر الميزانية مطلباً أولياً لا يمكن للمركز أن يقوم بأي إنجاز بدونه (عليان، ربحي، ٢٠٠٢).

ومن هنا يتضح عدم وجود معايير لتوزيع الميزانية وفق نسب على فروع المعرفة المختلفة، وإنما يتم التحديد وفق الرؤية الشخصية لأعضاء لجنة الشراء وهذا لا يخدم تنمية المجموعات ويرى (شعبان خليفة) أنه من الضروري أن تتضمن سياسة تنمية المجموعات تحديد نسبة مئوية من مخصصات الشراء للمواد المطبوعة وأخرى للمواد غير المطبوعة حتى يتم نمو المجموعات بهما في خطين متوازيين (خليفة، شعبان، ٢٠٠٠).

وعن أهمية التمويل يذكر حسن عبد الشافي أنه «تتوقف قدرة المكتبة على بناء وتنمية مجموعاتها على مقدار التمويل المتاح لها. فكلما كان التمويل يتم بمستويات وبمعدلات كافية تغطي احتياجات المكتبة من مختلف أنواع المواد، كانت المكتبة أقدر على بناء مجموعاتها والمحافظة على حداتها وتلبية أكبر قدر ممكن من احتياجات المستفيدين. (عبد الشافي، حسن، ١٩٩٨)

وبالنسبة لعدم كفاية الميزانية المخصصة لشراء المجموعات يرجع الباحث عدم الكفاية إلى غياب سياسة التزويد وعدم الربط بين الاحتياجات الفعلية لمراكز مصادر التعلم وتكلفة توفيرها طبقاً لأسعار السوق المتزايدة وبين الميزانية المعتمدة لتلبية هذه الاحتياجات.

وهذا يتفق مع ما أورده الزمامي (٢٠٠٠) من أن الاعتمادات المالية المخصصة للمكتبات المدرسية في عموم الوطن العربي هي دون الحاجة وأن هذه الاعتمادات بعيدة عما تشترطه بعض المواصفات وتوصي به بعض الندوات. من ذلك مثلاً، أن لقاء كمبلا بأوغندا، سنة ١٩٨٠ كان قد حدد هذه النسبة ما بين (٢,٩ ٪ و ٧,٣ ٪) من مجموع ميزانية قطاع التربية والتعليم في البلدان الإفريقية (الزمامي، سلطان، ٢٠٠٠).

وفيما يخص مدى حجم الإنفاق من ميزانية المناطق لشراء المجموعات يتبين لنا أن هذه المبالغ قليلة للتزويد بالمجموعات الجيدة كما ونوعاً خاصة المواد الأخرى وذلك لمقابلة متطلبات العملية التعليمية والثقافية واحتياجات وميول المستفيدين، كما أن حجم الميزانية الحالية لا تتناسب مع زيادة الأسعار السنوية الملحوظة لهذه الكتب والمواد.



لذلك يتبين لنا مدى الحاجة إلى تعزيز الميزانية المتعلقة بمراكز مصادر التعلم والتي تخصصها المناطق التعليمية لا سيما إذا ما علمنا أن هذه المبالغ تصرف لبناء المجموعات في المكتبات المدرسية ولتنمية المجموعات بمراكز مصادر التعلم لتصل كافية ومتجددة.

ويظهر لنا أن المناطق تجد صعوبة في توفير المواد غير الكتب، إما لعدم كفاية المبلغ المعتمد، وبالتالي تعطي الأولوية للكتاب، وإما لعدم توفر مصادر المعلومات غير الكتب في السوق المحلي أو أن الوجود منها لا يلبي احتياجات المراكز بدرجة كافية وتبقى الحاجة ماسة في كلتا الحالتين لتخصيص معيار محدد للالتفاق على المجموعات من الكتب والمواد الأخرى وذلك حتى تبقى تلك المراكز قادرة على بناء المجموعات وتنميتها بصورة تتناسب مع ما لهذه المراكز من دور أساسي في ظل نظام التعليم الأساسي بالسلطنة.

مناقشة نتائج المحور السابع : تنقية المجموعات

تشير النتائج المتعلقة بتنقية المجموعات إلى أن عمليات التنقية لمجموعات مراكز مصادر التعلم تتم بصورة دورية، ووفق معايير متفق عليها بين الأخصائيين والمشرفين، وقد أشار إلى ذلك (٩١٪) من المشرفين. وقد كانت أولوية الاستبعاد للكتب والمواد البالية (المتمزقة أو التالفة من كثرة الاستخدام)، وقد أيد ذلك المعيار (٧٣٪) من المشرفين ويرى الباحث أن عملية تنقية المجموعات واستبعاد غير المستخدم منها، عملية على درجة كبيرة من الأهمية إذ أن مساحة المركز مهما بلغت من الاتساع فلن تستطيع أن تستوعب إضافات جديدة مع الإبقاء في نفس الوقت على كل المجموعات القديمة، إلا أن عملية الاستبعاد لا بد وأن تتم من خلال سياسة موثقة تحدد المواد التي يمكن استبعادها وأسباب الاستبعاد وآلية الاستفادة منها... ويشير إلى ذلك صالح المسند في ترجمته لدليل جمعية المكتبات الأمريكية في فحص مجموعات المكتبة» بأن أهم سبب لاستبعاد المواد هو توفير أماكن على الرفوف لتستوعب النمو الحالي والمستقبلي للمجموعات» (المسند، صالح، ١٩٩٥).

و يؤكد الباحث على أهمية معيار تقادم المعلومات حيث يتم الاستبعاد وفق تحديد زمني للموضوعات. ويرى غالب النوايسة أن « يكون التركيز في هذه الحالة على بعض الموضوعات المعروفة بسرعة تطورها كالكتب العلمية وكتب العلوم التطبيقية» (النوايسة، غالب، ٢٠٠٠).

ويرى الباحث أن الاستبعاد الذي يتم نتيجة احتواء الكتاب أو المواد الأخرى على محتوى غير مناسب، يضع علامة استفهام كبيرة حول المعايير التي تم بناء عليها شراء الكتاب، ومدى كفايتها لضمان سلامة محتواه ومسايرته للسياسة التعليمية

ومن هنا تظهر الدراسة ضرورة لوجود سياسة معتمدة للاستبعاد، متفقة بذلك مع يراه « الجيب » من أن عمليات تنقية مجموعات مصادر المعلومات من المصادر القديمة أو التالفة يجب أن تتم بناء على معايير محددة تحددها سياسة مركز مصادر التعلم وفي ضوء هذه السياسة يتقرر ما يمكن الإبقاء عليه وما يمكن استبعاده (الجيب، محمد، ٢٠٠٢).

كما تشير النتائج إلى اختلاف المناطق في تنفيذ عمليات الإحلال رغم أهميتها التي ترجع إلى أن المراكز قد تضطر في كثير من الأحيان إلى استبعاد كتب هامة لتلفها، رغم حاجة المستفيدين إليها وكثرة الإقبال عليها.

ويعود هذا التفاوت بين المناطق في تطبيق عمليات الإحلال إلى تفاوت قناعات المسؤولين حول أهمية هذه العملية، وكذلك على محدودية الاعتمادات المالية، إضافة إلى العامل الرئيس وهو غياب سياسة معتمدة لبناء المجموعات وتنميتها.

وتتفق نتائج الدراسة مع ما أورده (شعبان خليفة) حول أن تحديث المجموعات ضرورة تقتضيها طبيعة مستجدات العصر المتسارعة ولمواكبة المتغيرات التي تطرأ على المناهج الدراسية وعلى احتياجات المستفيدين والمعلمين (خليفة، شعبان، ١٩٨٦).

- تشير النتائج إلى أنه يتم استثمار المجموعات المستبعدة من قبل بعض مراكز مصادر التعلم من خلال إهدائها أو استخدامها في عمليات التبادل مع الجهات الأخرى، بينما تقوم نسبة (٤٥ %) من المراكز بتخزينها مما يشكل عبئا على تلك المراكز.

ونشير إلى أن تخزين هذه الكتب والمواد يكلف المركز أعباء لا داعي لها ويمكن استثمارها في النواحي السابق الإشارة إليها، كما أنه من الممكن أن يقوم المركز باستغلال الكتب والمواد التي يتقرر استبعادها في أغراض أخرى تعود بعائد على المركز أو على المراكز الأخرى، فمن الممكن أن تكون الأوعية غير الصالحة لمركز ما صالحة لمركز آخر وبالتالي يمكن الاستفادة منها في عمليات التبادل أو الإهداء.

أما الكتب والمواد التالفة والتي لا يمكن الاستفادة من محتواها فيمكن التصرف فيها بالبيع والاستفادة من العائد المادي في تنمية مجموعات المركز.



ويتفق الباحث مع كثير من الآراء حول أن التخلص النهائي يجب أن يقتصر على الكتب التي فقدت مادتها لحداتها وقيمتها العلمية، إضافة إلى الكتب التي بها شوائب دينية أو سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية

مناقشة نتائج المحور الثامن : الصعوبات التي تعوق عملية تنمية المجموعات

- تشير النتائج المتعلقة بالصعوبات التي تعوق عملية تنمية المجموعات في نظر المشرفين هي مشكلة نقص الموارد المالية تلتها مشكلة النقص في أدوات الاختيار الببليوجرافية المتوافرة

وبذلك يتبين وجود العديد من الصعوبات نوردتها فيما يلي:

• نقص الموارد المالية :

وهي العقبة الأساسية في وجه القائمين على عملية تنمية المجموعات وجاءت في المرتبة الأولى إذ أيد ذلك (٧٣ ٪) من مشرفي مراكز مصادر التعلم.

• النقص في أدوات الاختيار الببليوجرافية المتوافرة :

وقد كانت العقبة الثانية في وجه المشرفين حيث تعد الأدوات الببليوجرافية أحد الركائز الأساسية التي تمد القائمين على الاختيار بمعلومات عما هو متاح من مواد. وقد أشار إلى هذا النقص (٤٥ ٪) من المشرفين.

• نقص الفنيين والمتخصصين في أقسام تقنيات التعليم بالمناطق التعليمية:

تبرز مشكلة نقص الفنيين والمتخصصين المختصين بعمليات التزويد في أقسام تقنيات التعليم بالمناطق التعليمية كأحد الصعوبات التي تواجه عملية تنمية المجموعات ولكن بدرجة أقل من سابقتها حيث جاءت في المرتبة الثالثة وأشار لها (٣٦ ٪) من المشرفين. ويرى الباحث أن وجود العدد الكافي من الفنيين والمتخصصين بعمليات التزويد بأقسام تقنيات التعليم بالمناطق التعليمية هام وضروري لإنجاز مهام هذه الأقسام بالجودة المطلوبة نظرا لدراباتهم بطبيعة مراكز مصادر التعلم ومهامها واحتياجاتها الفعلية، وكيفية توفير هذه الاحتياجات.

• ضعف استخدام التقنية والأجهزة الحديثة في الإجراءات الفنية :



جاء ضعف استخدام التقنية والأجهزة الحديثة في الإجراءات الفنية في المرتبة الرابعة بين معوقات تنمية المجموعات، حيث أفاد بذلك (٢٧ %) من مشرفي مراكز مصادر التعلم.

ويرى الباحث أن استخدام التقنيات الحديثة والأجهزة المرتبطة بها وتسخيرها لبناء وتنمية المجموعات، هام جدا وضروري لإدارة أقسام تقنيات التعليم بالمناطق التعليمية، ويؤدي إلى إنجاز الأعمال التي يقوم بها القسم في أسرع وقت وبأقل مجهود وبدرجة عالية من الإتقان. خاصة توظيف الانترنت في عمليات الاختيار وشراء الكتب والمواد الأخرى والمشاركة في المصادر وتسهيل إجراءات التبادل بين مراكز مصادر التعلم وتبسيط إجراءات التوريد مثل ما جاء تفصيله في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

• عدم تعاون المتخصصين في المواد الدراسية، أي مشرفي المواد الدراسية والمعلمين في عملية الاختيار :

اشترك هذا العامل مع العامل السابق في المرتبة الرابعة إذ أشار إليها (٢٧ %) من المشرفين.

ويرجع الباحث عدم ارتقاء تعاون المختصين في المواد الدراسية إلى المستوى المطلوب، إلى نقص درايتهم بالكتب والمواد المتوفرة في السوق المحلي، والتي يمكن أن تلبي احتياجات مراكز مصادر التعلم في مجالات تخصصاتهم، إضافة إلى عدم وضوح قواعد الاختيار بالنسبة لهم.

• صعوبات إدارية وروتينية :

جاء هذا العامل في المرتبة الأخيرة حيث أشار إليه (٨ %) فقط من المشرفين، وبهذا يتضح عدم وجود صعوبات إدارية وروتينية بصورة ملحوظة.

• صعوبات أخرى :

أشار (٩ %) من المشرفين إلى وجود بعض الصعوبات الأخرى بخلاف ما سبق تمثلت فيما يلي:

- تأخر كثير من المدارس بتزويد القسم بمقترحاتهم من الكتب.
- ارتفاع أسعار الكتب سنوياً.



- أسعار الكتب الصادرة من بعض دور النشر غير محددة وتخضع للتفاوض.

- رداءة الإخراج المادي للكتب في كثير من دور النشر.

ويرى الباحث أن كثيرا من المشكلات التي تتعلق ببعض دور النشر يمكن حلها من خلال التواصل والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان وبين اتحاد الناشرين العرب أو الناشرين مباشرة.

ومن خلال إجابات مشرفي مراكز مصادر التعلم حول أوجه النقص في الأدوات الببليوجرافية التي يستخدمها القائمون على عملية تنمية مجموعات الكتب والمواد في مراكز مصادر التعلم، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

. قلة الببليوجرافيات :

ويرى الباحث أن الاتجاه نحو تحسيب الفهارس وانتشار شبكة الإنترنت من شأنه أن يقلل في المستقبل القريب من آثار هذه المشكلة.

. عدم كفاية التعريفات المعطاة للمواد :

كمستخلص لها، إذ لا تؤدي هذه المعلومات القليلة إلى إعطاء صورة مكتملة عن العمل.

. عدم اكتمال عناصر الوصف الببليوجرافي :

في كثير من الأدوات الببليوجرافية المتاحة.

ويرى الباحث أن من أبرز خصائص الأدوات الببليوجرافية أنها تستخدم كأحد المعايير الهامة في الحكم على أوعية المعلومات واختيارها من خلال ما تقدمه من بيانات خاصة بالمؤلف / المؤلفين وغيره من بيانات المسؤولية الفكرية وبيانات الطبعة وبيانات النشر والوصف المادي للعمل... إلخ. وعدم اكتمال ودقة هذه البيانات يحد كثيرا من الاستفادة من هذه الأدوات.

. عدم انتظام الصدور :

وهي سمة من سمات أدوات الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري العربي.

ويرى الباحث أن وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان يمكنها المساهمة في



حل مشكلات أدوات الضبط الببليوجرافي، وذلك بإصدارها قائمة بالكتب والمواد الصالحة التي يمكن تزويد مراكز مصادر التعلم بها، أسوة بالمتبع في بعض الدول العربية ومنها مصر.

مناقشة نتائج المحور التاسع: التطلعات المستقبلية

تشير نتائج التحليل الخاصة بمدى رغبة مشرفي مراكز مصادر التعلم نحو إحداث أية تغييرات تتصل بقواعد وممارسات تنمية المجموعات الخاصة بمراكز مصادر التعلم؟ أبدى جميع مشرفي مراكز مصادر التعلم رغبتهم في الاستفادة من أحدث التقنيات في تطوير مراكز مصادر التعلم للارتقاء بالعملية التعليمية.

حيث تبين من قراءة إجابات مشرفي مراكز مصادر التعلم، أن نسبة كبيرة منهم تحتاج إلى زيادة قناعتها بأهمية التخطيط للمستقبل، ووضع السياسات وتطويرها.

ورغم هذا إلا أن نسبة عالية من المشرفين تتمتع بدرجة جيدة من القناعة بأهمية التخطيط ولكن المشكلة تكمن في تحويل هذه القناعة إلى واقع ملموس.

ولا شك أن أهمية التخطيط ترجع إلى أنه يجعلنا على أهبة الاستعداد لأي متغير، وهذا ما يؤكد هنري في تعريفه للتخطيط حيث عرف هنري فايول التخطيط بأنه يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل (الزماني، سلطان، ٢٠٠٠)

كما أن التخطيط واعتماد سياسات مناسبة ومحددة ومعتمدة، هو أهم عوامل نجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها، وتحسين مخرجاتها بشكل مستمر.

مناقشة نتائج الدراسة من خلال ما ورد باستبانة أخصائيي مراكز مصادر التعلم.

نتائج المحور الأول : بيانات عامة

- تشير نتائج التحليل إلى انه يعمل بمراكز مصادر التعلم أخصائيو معلومات يحملون مؤهلاً عالياً في تخصص المكتبات والمعلومات، ويتميز هؤلاء الأخصائيون بأنهم حديثو التخرج حيث حصل ٧٧ ٪ منهم على المؤهل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ويعني ذلك أن معظم الأخصائيين حديثو التخرج لديهم معلومات جديدة ويتسلحون بسلاح التقنية الذي يميز العصر الذي نحيا فيه ولديهم دراية بمستجدات العصر



وذلك يرجع إلى أن تاريخ إنشاء قسم المكتبات والمعلومات بجامعة السلطان قابوس يعود إلى عام ١٩٨٦ والذي تخرج منه هؤلاء الأخصائيون

المحور الثاني : طريقة التزويد

- تشير نتائج التحليل المتعلقة بإجابات المشرفين حول الجهات القائمة بالتزويد لمراكز مصادر التعلم أن الوزارة تقوم بتزويد جميع مراكز مصادر التعلم بالسلطنة بالكتب وغيرها من أوعية المعلومات مركزياً بصورة أساسية وقد أشار إلى ذلك (١٠٠٪) من إجمالي العينة كما تقوم المناطق التعليمية بالمساهمة في تنمية المجموعات في جميع المراكز، كما أشار إلى ذلك جميع أفراد العينة، بنسبة (١٠٠٪)، وأفاد (٣٪) بأنه يتم التزويد لا مركزياً أحياناً من قبل المدرسة نفسها.

ويرجع الباحث هذه المركزية في التزويد إلى أن الوزارة وما يتبعها من إدارات هي التي يقع على عاتقها مسؤولية التزويد بالمجموعات مع وضع الضوابط للحد من أي مصادر تحتوي معلومات تخالف سياسة التعليم

- مثل حجم مجموعات مراكز مصادر التعلم من الكتب العربية (٩٩٪) من إجمالي المجموعات المقتناة بالمركز محل الدراسة في حين بلغت الكتب الأجنبية (١٪) من إجمالي المقتنيات للمراكز المشمولة بالدراسة.

كما تشير النتائج إلى أن هناك انخفاضاً في أعداد العناوين بلغات أجنبية بمراكز مصادر التعلم محل الدراسة، حيث تبلغ نسبتها إلى عدد العناوين العربية (١,٤٪). وقد كانت العلوم البحتة من أكثر القطاعات اقتناء للكتب الأجنبية بنسبة (٢٧,٠٥٪) وكانت الفنون الجميلة أقلها تمثيلاً بنسبة (٦,٣٪)

هذا الانخفاض الشديد في حجم الكتب الأجنبية وضع بحاجة إلى إعادة نظر لمعرفة أسبابه، رغم الشراء السنوي للكتب والمواد الأخرى باللغة الإنجليزية الذي تقوم به دائرة مناهج اللغة الإنجليزية وتزود به جميع المدارس وكان من البديهي أن يكون مكانها السليم هو مركز مصادر التعلم بالمدرسة وليس أي مكان آخر

- تشير النتائج المتعلقة بمتوسط نصيب الطالب من عناوين الكتب العربية بالمراكز محل الدراسة أنه قد بلغ (٤,٧) عنواناً على أن النسبة مازالت بحاجة إلى النمو لتناسب المعايير الدولية والعربية في هذا الصدد.

ونلاحظ بصفة عامة انخفاض نصيب الطالب من العناوين بصورة ملحوظة مقارنة بالمعايير الدولية التي ذكرتها الجمعية الأمريكية لأمناء المكتبات المدرسية

وقد حددت المعايير الأمريكية مجموعات المواد الواجب توافرها بالمدرسة ب (٥٨-٣٤) مادة لكل طالب كحد أدنى بالمدارس التي يبلغ أعداد طلابها أكثر من (



٥٠٠) طالب و(١٩ إلى ٢٩) مادة لكل طالب كحد أدنى بالمدارس التي يبلغ عدد طلابها من (٥٠٠ - ١٠٠٠) طالب و(١٤ إلى ٢١) مادة لكل طالب كحد أدنى بالمدارس التي يبلغ عدد طلابها أكثر من (١٠٠٠) طالب (Davis, ١٩٩٥)

- كان قطاع الأدب هو القطاع الأكثر تمثيلاً في العناوين المقتناة بالمراكز محل الدراسة حيث كانت نسبة تمثيله إلى قطاعات المعرفة البشرية الأخرى (١٩,٨ %)، يليه قطاع الدين بنسبة (١٦,٨ %). بينما كان قطاع الفلسفة وعلم النفس أقلها تمثيلاً.

ويرى الباحث ضرورة أن تعمل المراكز التي تقل فيها النسب عن (٢٠ %) على زيادة مقتنياتها من القصص حتى تتناسب مع المعايير العالمية والعربية الموضوعة في هذا الصدد.

ويشير الباحث إلى أن القائمين على تزويد مراكز مصادر التعلم معنيون بتوفير القصص بمفهومها الواسع، فمن حيث الشكل تتضمن القصص أشكال الدراما المختلفة (القصة والمسرحية...)، ومن حيث المضمون، تتضمن القصص الدينية والاجتماعية والعلمية والتاريخية...، مما يحتم ارتفاع النسبة المخصصة للقصص في مجموعات المراكز.

وبصفة عامة يلاحظ عدم توازن المجموعات موضوعياً حيث يلاحظ ضعف في مجموعات القطاعات الأخرى مما يدل على قصور تلك المجموعات في تغطية كافة الموضوعات المختلفة وبالتالي عدم مقابقتها للاحتياجات التعليمية.

وفي هذا الصدد وتمشياً مع التوجهات الحديثة لتطوير التعليم، أوصت بعض الدراسات بتقليص نسبة عناوين العلوم البحتة لصالح قطاع العلوم التطبيقية (شعبان، خليفة). ولهذا الرأي وجاهته حيث يرى شعبان خليفة أن العلوم التطبيقية أقرب إلى ذهن الطالب واستيعابه، إلا أن قطاع العلوم البحتة أيضاً يشتمل على بعض العلوم مثل الرياضيات والجيولوجيا والأحياء والطبيعة والكيمياء، بالإضافة إلى أن المركز يخدم المعلم بالإضافة للطالب، وبالتالي يمكن تقليص نسبة العلوم البحتة لصالح العلوم التطبيقية ولكن بدرجة متوسطة.

وبالنسبة لقطاع الديانات الذي حظي بتمثيل كبير من اجمالي المقتنيات وكما ذكرنا وقد ذكرنا في بداية هذه الدراسة أن وزارة التعليم بسلطنة عمان تسعى إلى تطوير المناهج الدراسية من خلال مسارين أساسيين، أولهما الاهتمام بالتربية الإسلامية لتربية النشء وبالتالي لابد للمراكز من اقتناء أعداد من عناوين الأعمال الدينية تلبي هذا الغرض، ومن ثم كان هذا التزايد النسبي لقطاع الدين مقارنة بقطاعات أخرى. ويرى الباحث أن من أسباب الزيادة الملحوظة في بعض فروع



المعرفة وخاصة الدين الإسلامي يرجع إلى تحويل بعض مدارس التعليم العام إلى نظام التعليم الأساسي، وتتم الاستفادة من مجموعات الكتب الخاصة بالمكتبة الملغاة للمدرسة المحولة بتوزيعها على مراكز مصادر التعلم وفق رؤية المنطقة التعليمية

- أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك انخفاض واضح في معدل الإضافة السنوي للمراكز محل الدراسة عن المتوسط الذي أوصت به المعايير الدولية وهو أن لا يقل عن (٣) كتب ومواد أخرى للطالب تزداد في حالة زيادة عدد الطلاب. ومعدل الإضافة الحالي لا يتناسب مع حجم ما ينشر أو مع حجم الفاقد والتالف من مقتنيات المراكز. كما يوجد تفاوت كبير في معدل الإضافة بين المدارس المفتوحة في نفس السنة وفي نفس المنطقة.

و برغم جهود الوزارة في توزيع مجموعات نمطية متفقة كما ونوعا على جميع مراكز مصادر التعلم المنشأة في ذات العام إلا أنه يوجد تفاوت في أعداد الكتب في بعض المدارس المتفقة في سنة الافتتاح ويرجع الباحث ذلك إلى العوامل التالية التي لاحظها من خلال عمله في مراكز مصادر التعلم :

- ١ - الخطأ البشري عند توزيع الكتب من دائرة المخازن بالوزارة
 - ٢ - بعض المدارس حولت من التعليم العام إلى التعليم الأساسي وضمت عهدة المكتبة إلى عهدة مركز مصادر التعلم عند افتتاحه
 - ٣ - دعم أولياء أمور الطلاب بالمدرسة لمركز مصادر التعلم بالتبرع له ماليا أو عينيا.
 - ٤ - جهود لجنة المركز في الحصول على الاستهداءات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص
 - ٥ - تقديم بعض المناطق لدعم مالي لبعض المدارس المتميزة في أدائها، لشراء الكتب لمراكز مصادر التعلم
- أن هذه الإضافة الضئيلة نسبيا لا تتناسب مع كم ما ينشر من معلومات من ناحية ولا تناسب حجم الفاقد والتالف أو ما يستبعد لأي سبب من الأسباب.
- وينبغي العمل على تنمية المجموعات خلال الأعوام الدراسية بما يتناسب وعدد التلاميذ في المدرسة ويمكن الاسترشاد برأي الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (افلا) ضمن الأدلة العامة للمكتبات المدرسية (Guidelines for school Libraries)، حيث يقترح زيادة سنوية بمعدل (٣) ثلاثة كتب ومواد أخرى لكل طالب، ويزيد المعدل عند وجود زيادة في أعداد الطلاب (Lavorone,Carroll, ١٩٩٩).



كما يقترح الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (افلا) ضمن الأدلة العامة للمكتبات المدرسية (Guidelines for school Libraries) (بالنسبة للمدارس لمراكز مصادر التعلم في المدارس التي تبدأ مجموعاتها بنحو ستة آلاف (٦٠٠٠) كتاب، إضافة إلى المصادر السمعية البصرية المتوافرة بها بالفعل مؤقتاً، على أن تضيف إلى مجموعاتها الكتب والمصادر السمعية البصرية بمعدل (٣) مواد لكل طالب/ كل عام. بما يتيح لها أن تصل بمجموعاتها إلى نحو عشرين ألف (٢٠٠٠٠) مصدر خلال (١٠) سنوات، مع ما يوضع بالاعتبار بالنسبة للفاقد واستبداله، أما بالنسبة للمدارس التي يسجل بها أكثر من خمسمائة طالب فعليها زيادة هذه الأعداد نسبياً حسب الزيادة (Lavorone,Carroll, ١٩٩٩).

- تشير النتائج إلى أن هناك انخفاضاً في الأوعية المرجعية التي يتم اقتناؤها مقارنة بما توصي به المعايير المنشورة، حيث بلغت نسبتها مقارنة بالعدد الإجمالي للعناوين العربية (٢,٩ ٪) وقد كانت الموسوعات العربية أكثر أنواع المراجع العربية تمثيلاً حيث احتلت عناوينها نسبة (٤٠,٢ ٪) من إجمالي عناوين المراجع العربية بالمراكز. وقد أشارت الغالبية العظمى من الأخصائيين إلى عدم كفاية المراجع المقتناة، وبصفة خاصة القواميس التي رأى (٦٠ ٪) من الأخصائيين أنها غير كافية وأدلة الأماكن التي أفاد بعد كفايتها (٧٦ ٪).

وعموماً تعتبر النسبة التي تم تمثيلها بتلك المراكز ضئيلة مقارنة بما يجب أن تكون عليه

» حيث توصي بعض المعايير العددية مثل المعيار البحريني على سبيل المثال بضرورة اقتناء من (٥ - ١٠) عناوين في كل فرع من فروع المعرفة البشرية » (السيد، أسامة، ١٩٩٤)

- كما تشير النتائج بأن هناك انخفاضاً في أعداد المواد السمعية والبصرية المقتناة بالمراكز وتبلغ نسبة عدد المواد السمعية والبصرية إلى الكتب (٥,٣ ٪)، وبصفة عامة تأتي الأقراص المدمجة في مقدمة تلك المواد بنسبة (٤٤,٦ ٪) تليها الأفلام التعليمية بنسبة (٤١,٣ ٪) ثم الأشرطة السمعية بنسبة (١٦,٧ ٪) وتترى الغالبية العظمى من الأخصائيين أنها غير كافية.

ويرى الباحث أن هذا الضعف قد يرجع إلى عدم كفاية الميزانية المخصصة وربما أيضاً غياب التنسيق بين المناطق والوزارة والمدرسة حول كيفية توفير هذه المواد، وهذا ما يدعو إلى التأكيد على ضرورة وضع سياسة للاقتناء تؤكد بنودها على تدعيم المراكز بالمواد غير التقليدية.

وحول مدى ملائمة مجموعات المواد السمعية والبصرية مع مستوى الطلاب يرى (٤٦,٦ ٪) من أخصائيي مراكز مصادر التعلم أن المواد التي يتم اختيارها



مناسبة لمستوى الطلاب إلى حد ما، ويرى (٤٠٪) منهم أنها مناسبة ويرى (١٣,٤٪) منهم أنها غير مناسبة. وقد كان أهم أسباب عدم الملاءمة، عدم تحديث المجموعات بصفة مستمرة وقد أيد ذلك (٢٣,٣٪) من المستفيدين، وأفاد (١٦,٦)، بأن أهم أسباب عدم الملاءمة، ضعف المستوى القرائي للطلبة.

وبالنسبة لمدى ملاءمة المواد لمستوى الطلاب يتبين لنا أن الأخصائيين ليس لديهم رأي قاطع حول ترجيح إحدى كفتي المقارنة بين مناسبة إلى حد ما وغير مناسبة لمستوى الطلاب والباحث يرجح عدم المناسبة حيث نجد أن (٤٠٪) من الأخصائيين أكدوا على أن مجموعات المواد غير مناسبة بالإضافة إلى الإشارة الضمنية لنسبة (٤٦,٦٪) الذين ذهبوا إلى أنها مناسبة إلى حد ما، فضلا عن أن عدم الإشارة إلى أنها مناسبة جدا يجعلنا نستنتج أن بعض المواد فوق أو أقل من المستوى الذهني للطلاب ولا تلبي احتياجاتهم، مما يحد من دور المراكز في العملية التعليمية.

ويرى الباحث أهمية التعاون بين الأخصائيين والمعلمين لمعالجة الضعف القرائي لدى الطلاب في هذه المرحلة بالذات، وذلك بالاستفادة من أنشطة وخدمات المركز الثقافية والتربوية ومن بعض حصص المواد الدراسية التي تنفذ بالمركز لتعويد الطالب على القراءة، وإكسابه مهارات البحث عن المعلومات والتعامل معها ومع مصادرها. خاصة «أنه روعي في إعداد مناهج المواد الدراسية المطورة أن توظف مقتنيات المركز لخدمة تلك المناهج من خلال التكاليفات الإلزامية للطلاب في نهايات بعض الدروس التي لا يمكن للطلاب إنجازها دون الرجوع إلى مواد المركز المختلفة (الهنائي، على، ٢٠٠٠).

- كما تشير النتائج إلى أن (٦٣,٤٪) من الأخصائيين يرون أن مجموعات المركز مرضية إلى حد ما، بينما يرى (٣٦,٦٪) أنها مرضية. بينما لم يشر أحد إلى أنها مرضية جداً، وهذا مؤشر يستحق الدراسة، حيث يرى (٢٠٪) من الأخصائيين أن مجموعات المركز مرضية وهي نسبة ضئيلة جداً بينما أفاد (٨٠٪) من الأخصائيين بأن مجموعات المراكز مرضية إلى حد ما وهي نسبة كبيرة. وهذا ما لاحظته الباحث. ويتفق الباحث من خلال عمله الطويل وزياراته الميدانية للمراكز مع ما أشار إليه الأخصائيون من ضعف المجموعات في المراكز، وربما تكون غير ملائمة ولا تفي بالاحتياجات التعليمية ويوجد بها نقص في بعض نوعياتها وخاصة الكتب العلمية وأنها لا تلبي متطلبات المناهج.

وهذا ما يؤكد لنا غياب السياسة الخاصة ببناء المجموعات وتنميتها والحاجة الماسة لتطبيق سياسة تزويد علمية.



نتائج المحور الثالث: مسؤولية الاختيار

-تشير نتائج التحليلات الإحصائية المتعلقة بمسؤولية الاختيار أن (٤٣,٤ %) من الأخصائيين ذكروا بأن هذه المسؤولية تتركز بصورة أساسية في لجنة مركز مصادر التعلم وأشار إلى مشرفي المواد الدراسية (١٣,٣ %) من الأخصائيين. وتساوت النسبة مع من أشار إلى أن مسؤولية الاختيار تقع على عاتق مشرف مراكز مصادر التعلم بنسبة (١٣,٣ %)، بينما تم إغفال دور فئة على درجة كبيرة من الأهمية هم الطلاب. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن مسؤولية الاختيار من الممكن أن تقع على عاتق أكثر من مصدر، إذ أفاد (٦,٧ %) من الأخصائيين (٢) إلى أن مسؤولية الاختيار تقع على جميع الفئات المذكورة.

- يرى (٤٣,٤ %) من الأخصائيين أن اختيارات الوزارة تلبي احتياجات العملية التعليمية إلى حد ما بينما أشار (٢٦,٦ %) أنها تلبي احتياجات العملية التعليمية ونفى ذلك (٣٠ %) منهم.

و يلاحظ ارتفاع عدد الذين قالوا بأن اختيارات الوزارة تلبي احتياجات العملية التعليمية إلى حد ما بحيث شكلت (٤٣,٤ %) مقارنة بنسبة (٢٦,٦ %) قالوا نعم تلبي، وقد قام الباحث باستقصاء الأمر بالتحاور مع عدد من الأخصائيين والأخصائيات وخلص إلى أن ارتفاع نسبة عدد الذين قالوا بأنها تلبي إلى حد ما يعود إلى عدة أسباب ؛ من أهمها أن اللجان نادرا ما تنظر بعين الاعتبار إلى أهمية القائم على المركز أو المعلم رغم إلمامهما الكبير بمتطلبات المناهج واحتياجات المعلمين.

ومن هنا تبرز ضرورة أخذ رأي المختصين وإشراكهم في عملية الاختيار خاصة أخصائي مركز مصادر التعلم، حيث أنه يعتبر الدعامة الأساسية التي تساعد في قيام المركز بعمله على الوجه الأمثل وبالتالي لابد من استشارته عند القيام بشراء مواد جديدة حيث يعتبر همزة الوصل بين المركز والمشرفين وقسم تقنيات التعلم من ناحية وبين المستفيدين من ناحية أخرى. وهذا ما يذهب إليه الجيب (٢٠٠٢) من أن اختصاصي مصادر التعلم هو الأكثر قدرة على القيام باختيار المواد المكتبية (الجيب، محمد، ٢٠٠٢).

- يرى (٥٠ %) من الأخصائيين أن الإضافات الجديدة تتوافق مع حاجات المراكز فيما أفاد (٢٠ %) بأنها تتوافق إلى حد كبير وأفاد بأنها تتوافق بنسبة ضئيلة (١٦,٦ %)، وأفاد بأنها نادرا ما تتوافق (١٣,٤ %).

وتشير نتائج التحليل الإحصائي والمتعلق بمدى موافقة الأخصائيين والأخصائيات على الإضافات الجديدة الواردة من الجهة القائمة بتزويد مراكز مصادر التعلم بحاجاتها إلى انخفاض الموافقة التامة على الإضافات الجديدة عند الأخصائيين والأخصائيات نظرا لإيمانهم بأهمية الاختيار الجيد من قبل الميدان وتقديرهم



لخبرات أعضاء لجنة مركز مصادر التعلم بكل مدرسة ومقدرتهم على إثراء المصادر بما يتواءم العملية التعليمية التعلمية.

- ذكر (٢٣,٣ %) من الأخصائيين أن المعلمين يبادرون باقتراح احتياجاتهم من الكتب والمواد الأخرى بينما ذكر (٤٣,٤ %) أنهم يبادرون أحياناً، وأفاد (٣٣,٣ %) بأن المعلمين لا يبادرون إلى تقديم مقترحات بشأن احتياجاتهم.

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى التفاوت في إجابات الأخصائيين عن وجود مبادرات من قبل المعلمين حول احتياجاتهم لتوفيرها من خلال الإضافات الجديدة من المجموعات التي تلبي احتياجات العملية التعليمية

ونؤكد على أهمية تشجيع المعلمين على الإسهام في اختيار المواد التي تخدم تخصصاتهم الموضوعية ولا بد من وجود نوع من التنسيق والتواصل بين أخصائيي مراكز مصادر التعلم والمعلمين والمعلمات لتحديد المواد والمراجع التي لها علاقة بالمنهج الدراسي. ولا بد أن تحظى هذه العملية بالاهتمام من كلا الجانبين حيث تمثل مبادرة المعلمين والطلاب باقتراح احتياجاتهم أمر على درجة كبيرة من الأهمية.

- ذكر (١٠ %) من الأخصائيين أن الطلاب يبادرون باقتراح احتياجاتهم من الكتب والمواد الأخرى بينما ذكر (٢٣,٤ %) أنهم يبادرون أحياناً، وأفاد (٦٦,٦ %) بأن الطلاب لا يبادرون إلى تقديم مقترحات بشأن احتياجاتهم. ويرى الباحث أن مبادرة المعلمين والطلاب باقتراح احتياجاتهم أمر على درجة كبيرة من الأهمية.

حيث تشير نتائج التحليل الإحصائي والمتعلق بمدى مبادرات الطلاب باقتراح الكتب والمطبوعات والمواد الأخرى التي تلبي احتياجاتهم إلى أن نسبة كبيرة من الطلاب لا يشاركون في اقتراح الإضافات الجديدة للمركز من الكتب والمطبوعات والمواد الأخرى.

ويرى الباحث أن تحفيز الطالب ومشاركته في الاختيار ضروري لأن الطالب هو المستفيد الأول وإذا ما عبر عن اهتماماته واحتياجاته الحقيقية فإن ذلك ينمي فيه مجموعة من القيم الإيجابية مثل تحمل المسؤولية والمشاركة في صنع القرار والتفاعل بالإضافة إلى تنمية مداركه حول ما ينشر وهذا يعزز مبدأ الإدارة الذاتية التي تطبقه الوزارة حالياً في المدارس. ويمكن أن تأتي أول المبادرات في هذه الحالة من خلال ممثلين من الطلاب المتفوقين أو من جماعة المهارات والمعلومات (أصدقاء المكتبة) أو وفقاً لأي معيار آخر.

كما أن مشاركة الطلبة والمعلمين تحقق الشمولية في عملية الاختيار وهذا يتوافق مع ما ذكره (حسان عابدة) أن من أسس الاختيار الشمولية في عملية الاختيار :



للطلاب، المدرسين، وأعضاء الهيئة الإدارية، حيث أن اختيار مجموعة مناسبة من الكتب والمراجع الأساسية والدوريات لأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، قضية أساسية لما لها من أهمية في إثراء العملية التربوية (عبادة، حسان، ٢٠٠٤).

مناقشة نتائج المحور الرابع : أسس الاختيار

- تشير نتائج التحليل الإحصائي أن دور الكتب والمواد الأخرى التي يتم اختيارها في تلبية احتياجات المناهج الدراسية احتل المرتبة الأولى بين أسس الاختيار وأيد ذلك نسبة (٦٦,٦ %) من الأخصائيين.

ويلاحظ التفاوت في آراء الأخصائيين حول الأسس الضرورية لتزويد مراكز مصادر التعلم. ومن هنا تبرز أهمية أن يتم الاختيار وفق سياسة واضحة وهذا ما يؤكد عليه (شعبان خليفة) أنه لكي تصبح عملية اختيار الكتب عملاً علمياً يجب أن يعتمد القائم عليها، على خطة مكتوبة وليس له أن يعتمد اعتماداً مطلقاً على توجيهات من إحساسه المبهم (خليفة، شعبان، ٢٠٠٠).

كما يؤكد الباحث على أهمية أخذ معيار تنمية الميول القرائية لدى الطلبة والطالبات في الحسبان عند الاختيار لأن من أهم الأهداف التي تسعى لها مراكز مصادر التعلم من توفير مقتنياتها من المجموعات هو حث التلاميذ على القراءة الحرة كما يؤكد الزمامي على هذا "لعل من أهم الأهداف التي تسعى إليها المكتبة هي توفير الكتب والمراجع والوسائل التعليمية التي تحتاجها المقررات المدرسية، وذلك في سبيل دعم المنهج الدراسي، وكذلك حث التلاميذ وتشجيعهم على القراءة الحرة، والإطلاع على أوعية المعلومات بحيث يمكنهم ذلك من تنمية عادة القراءة، كما أنه لا يمكن لنا أن نغفل الأهمية الكبرى لإعداد المواد المختارة إعداداً سليماً بواسطة التنظيم حتى يمكن من الاستفادة من مقتنيات المكتبة (الزمامي، سلطان، ٢٠٠٠).

مناقشة نتائج المحور الخامس : أدوات الاختيار :

- تشير نتائج التحليل الإحصائي والمتعلق بسؤال الأخصائيين حول مصادر اختيار الكتب والمواد الأخرى الجديدة إلى أن أكثر أدوات الاختيار استخداماً من قبل أخصائيي مراكز مصادر التعلم هي اقتراحات المستفيدين وذلك بنسبة (٥٠ %) يليها التعرف المباشر على الكتب والمواد كمعارض الكتب والعينات التي يقدمها الناشر بنسبة (٢٦,٧ %). وجاء مصدر : قوائم اختيار معتمدة (قوائم الناشرين التي تعتمدها الوزارة، قوائم الوزارة) في المرتبة الثالثة وحظي بقبول نسبة (١٦,٦ %) تؤيد استخدام هذه الأداة ويعود هذا الرقم الضئيل إلى أن هذه القوائم قد لا تصل للجميع بينما تكون حكرًا على الأقسام في المديرية أو الإدارات التعليمية بالرغم من أهميتها لأنها ناتجة عن دراية باحتياجات المناهج وتخضع للمراجعة المستمرة.



ويلاحظ أن بعض أدوات الاختيار لم تأخذ حظها من التقدير من قبل الأخصائيين على الرغم من أهميتها مثل فهارس المكتبات المطبوعة وغير المطبوعة وأدوات الاختيار المحسبة وإعلانات الناشرين... ولعل ذلك كان يعود في الماضي إلى صعوبة الوصول لتلك الأدوات ولكن الأمر اختلف الآن بعد انتشار شبكة الإنترنت الدولية التي يسرت التواصل مع الناشرين عبر مواقعهم الإلكترونية الخاصة.

مناقشة نتائج المحور السادس : التنقية والاستبعاد :

- تشير نتائج التحليل الإحصائي للبيانات أنه تعطى لأخصائيي المراكز الصلاحية في استبعاد الكتب والمواد التي يرون عدم جدواها بالنسبة للمستخدمين. , وقد أشار لذلك (٧٧ ٪) من المستخدمين.

ويشير الباحث، من خلال خبرته الميدانية، إلى وجود اتفاق بين المسؤولين والمشرفين وأخصائيي مصادر التعلم حول ضوابط الاستبعاد وحالاته وهذا من الأمور الجيدة.

ويرى الباحث أن الاختيار الجيد وفق أسس علمية يعتبر بمثابة عملية استبعاد مسبقة لمصادر المعلومات غير المناسبة والتي لا تتماشى مع سياسة مراكز مصادر التعلم في الاقتناء

كما يمكن أن يتم هذا الاستبعاد أثناء القيام بجرد مجموعات المركز أو أن يستقطع وقت معين خلال السنة يقل فيه عدد الرواد للمركز للقيام بتفقد المجموعات وفحصها بغرض استبعاد المصادر التي لم تعد صالحة أو ذات فائدة للمستخدمين (همشري وعليان، ٢٠٠٠).

- بتحليل نتائج إجابات المستخدمين حول اعتمادهم لمعايير الاستبعاد تبين أن من أهم المعايير التي يتم على أساسها استبعاد المواد من وجهة نظر أخصائيي المراكز استبعاد الكتب والمواد التي تحوي مضمونا لا تتوافق أفكاره مع بيئة المدرسة، وذلك بنسبة (٦٠ ٪) يتساوى معه في النسبة المعيار الخاص باستبعاد الكتب والمواد البالية.

- ويشير الباحث إلى أن معيار الكتب والمواد الراكدة ويقصد بها تلك المواد التي لا تلقى إقبالا من المستخدمين وتعالج موضوعات لا يهتمون بها وذلك على أساس عدم طلبها للإعارة، وهذا المعيار يعتبر سلاحاً ذو حدين فمن ناحية تعتبر كثرة الطلب على المواد للإعارة أحد المؤشرات الهامة على مدى استخدامية الوعاء وبالتالي أهميته، إلا أننا يمكن أن ندعي من ناحية أخرى أن ما لا نحتاجه اليوم قد نحتاجه في الغد وخاصة في حالة ما إذا أردنا استبعاد مادة من الوسائط المتعددة. وبالتالي كان تحفظ الأخصائيين في التعامل مع هذا المعيار.



وفي هذا الصدد تشير جمعية المكتبات الأمريكية إلى أن استبعاد مادة من الوسائط المتعددة، يمكن أن يمثل تحدياً لمركز مصادر التعلم، أكبر من استبعاد مادة من المواد المطبوعة، وذلك لأسباب منها ؛ قلة معايير اقتناء مجموعات الوسائط المتعددة مقارنة بما هو متوفر من معايير اقتناء المواد المطبوعة، إضافة إلى صعوبة تقويم المحتوى الفكري للوسائط المتعددة (المسند، صالح، ١٩٩٥).

وبالنسبة للكتب والمواد البالية ويقصد بها تلك الكتب والمواد التالفة بسبب كثرة الاستخدام، أنه لا بد من إحلال نسخ جديدة محل تلك التي تلفت طالما أنها ما زالت تحظى بنفس النسبة الكبيرة من الاستخدام، أو إعادة تجليدها أو ترميمها وصيانتها.

أما فيما يتعلق بمعيار الكتب والمواد التي تحوي مضمونا يرى الأخصائي عدم توافق أفكاره مع بيئة المدرسة فإن الباحث يراه من المعايير الهامة في الحكم على صلاحية المواد أو استبعادها في مراكز مصادر التعلم لمدارس حلقة التعليم الأساسي نظراً لأنها تتعامل مع الطالب في المرحلة التي تشكل فيها شخصيته وتمهد لتشكيل وتحديد معتقداته وتوجهاته وهنا ينبغي توخي الحيلة والحذر فيما يقدم له

وإذا ما تناولنا معيار الكتب والمواد المتقدمة فإنه يتم فيه استبعاد الكتب والمواد المتقدمة التي فقدت قيمتها العلمية ويتم الاستبعاد هنا على أساس تاريخ النشر. وتبدو أهمية هذا المعيار بالدرجة الأولى عند الحكم على صلاحية الكتب والمواد في قطاعات العلوم التطبيقية والتكنولوجيا نظراً لما يشهده العصر من تطورات تقنية هائلة بينما تبلغ أقل درجة لها في مجال الإنسانيات. وهذا من الطبيعي حيث أن أغلب المقتنيات في مجالات العلوم الإنسانية والآداب.

أما بالنسبة لتفسير معيار الكتب والمواد التي تمثل مجموعات أو سلاسل غير مكتملة قد يقتني المركز بعض الأجزاء من مجموعات أو بعض المجلدات من عمل متعدد المجلدات أو بعض العناوين التي تندرج تحت سلسلة معينة، وقد يوجد مبرر لاقتناء هذه المجلدات أو العناوين من السلسلة بعينها وقد تحقق معدلاً مناسباً من الاستخدام وبالتالي لا مبرر من استبعادها. ولم يشر أي من الأخصائيين بالعينة إلى هذا المعيار للحكم على الصلاحية، وقد يرجع ذلك إلى ضعف اقتناء أو الاشتراك في السلاسل.

أما بالنسبة لمعيار الكتب والمواد المكررة بشكل أكثر مما يحتاجه المستفيد فإنه من المفيد اقتناء أكثر من نسخة للعمل مما يسمح باستخدام المادة من جانب أكثر



من مستفيد في نفس الوقت، ولكن في بعض الأحيان قد تكون النسخ والمكررات مبالغ في أعدادها وفي نفس الوقت لا تحظى بدرجة كبيرة من الاستخدام، في هذه الحالة يفضل أن يقوم مركز مصادر التعلم باستبعاد عدد من النسخ التي لا داعي لوجودها

مناقشة نتائج المحور السابع : الصعوبات التي تحد من تطوير مجموعات المركز

- تمثلت أهم الصعوبات التي تواجه أخصائيي مراكز مصادر التعلم في قلة الموارد المالية المتاحة للمراكز، وخاصة فيما يتعلق بميزانية الشراء وعدم تخصيص بند مستقل لميزانية مراكز مصادر التعلم بدلاً من دمجها مع البند الخاص باللوازم التعليمية.

مناقشة نتائج المحور الثامن : التطلعات المستقبلية:

- أبدى الكثيرون من أخصائيي المراكز رغبتهم في التطوير ومحاولة الاستفادة مما تقدمه أحدث التقنيات وخاصة شبكة الإنترنت في تحسين الإفادة منها في عمليات بناء المجموعات وتنميتها.



التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بما يلي :

أولاً:- زيادة الاهتمام بالتنمية المهنية لمشرفي وأخصائيي مراكز مصادر التعلم وتدريبهم على أحدث مستجدات العصر من التقنيات وكيفية الإفادة منها لتفعيل دورهم في عمليات بناء المجموعات وتنميتها على أن يتم التنسيق لذلك بصورة مركزية من خلال قسم مصادر التعلم لتحديد موضوعات البرامج التدريبية – والفترات الزمنية التي سوف تستغرقها – والقائمون على التدريب – والشروط الخاصة بالمتدربين – وأدوات التدريب وطرقه – وطرق التقييم.

ثانياً:- وضع سياسة لبناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم يراعى فيها ما يلي:

- تحديد مسؤولية الصياغة.
 - بيان فلسفة السياسة وأهدافها.
 - تحديد مجتمع المستفيدين.
 - التمويل (الميزانية)
 - مسؤولية بناء المجموعات (متضمنة مسؤولية الاختيار وإجراءات التزويد)
 - مسؤولية تنمية المجموعات (متضمنة مسؤولية الاختيار وإجراءات التزويد).
 - المعايير الكمية والنوعية للكتب والمواد الأخرى التي تزود بها مراكز مصادر التعلم.
 - مصادر التزويد وضوابط التعامل مع كل مصدر (الشراء، الإهداء، التبادل)
 - تنقية المجموعات.
 - آلية تطوير السياسة وتحديثها.
- ونورد فيما يلي نموذجاً لسياسة مقترحة للتزويد :



لائحة مقترحة لبناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم

مقدمة:

نقدم هذه اللائحة المقترحة، آمليين أن تكون ذات فائدة للاسترشاد بها عند وضع لائحة خاصة ببناء المجموعات وتنميتها في سلطنة عمان.

وقد دفعنا إلى ذلك ما لمسناه من افتقاد المكتبة العربية إلى مثل هذا العمل، رغم إجماع المتخصصين في مجال مراكز مصادر التعلم والمكتبات والمعلومات على أهمية وجود سياسة مكتوبة ومعتمدة للتزويد حيث تكتفي هذه الدول بلائحة عامة للمكتبات ومراكز مصادر التعلم تتضمن بابا عن قواعد التزويد وفق مرئيات الدولة.

ونظرا لأهمية عملية بناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم، فإن الباحث يرى ضرورة أفراد لائحة خاصة بعمليات التزويد، على أن تصدر باعتبارها لائحة تجريبية من السلطة العليا في وزارة التربية والتعليم لتقنين عملية التزويد، تختص بالسياسة الواجب اتباعها في هذه العملية الهامة.

وتتضمن هذه اللائحة المقترحة المحاور التالية :

- فلسفة وأهداف بناء المجموعات وتنميتها.

- المستهدفون.

- مصادر بناء المجموعات وتنميتها.

- المواد والمجموعات.

- الإجراءات الفنية والمالية والإدارية للتزويد.

- التعشيب وتنقية المجموعات.

- الموازنة.

- مراجعة السياسة.

ونأمل، عند إعداد سياسة معتمدة لتزويد مراكز مصادر التعلم أن يشارك في وضعها :

المختصون في قسم مصادر التعلم بمركز تقنيات التعليم والكتاب المدرسي التابع للمديرية العامة للمناهج بالوزارة

المختصون في أقسام تقنيات التعليم التي تتبعها مراكز مصادر التعلم بالمناطق التعليمية



مشرفو مراكز مصادر التعلم
أخصائيو مراكز مصادر التعلم
المختصون في وضع وتطوير المناهج
المختصون من الجهات القانونية والمالية والإدارية بالوزارة.
ويراعى استطلاع رأي المستهدفين في الميدان حول مسودة السياسة قبل إقرارها
(مديري المدارس، مشرفي ومعلمي المواد الدراسية، الطلاب).



الباب الأول

١/١ فلسفة بناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي:

تستند فلسفة بناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي على ما ورد بشأن فلسفة التعليم بالسلطنة، والقرارات والتعاميم الصادرة بشأن نظام التعليم الأساسي القائم على محورية الطالب في العملية التعليمية واعتماد مبدأ التعلم الذاتي والمستمر، وأن الهدف من العملية التعليمية هو بناء المواطن العماني المواكب لعصره، المتفاعل معه، المساهم في بنائه وتطويره، فليس المراد تزويد الطالب بمجموعة من المعلومات الجامدة، ولكن توظيف هذه المعلومات والمعارف في تنمية ذكاءات الطالب وقدراته وإكسابه المهارات التي يحتاجها في حياته العملية.

ويعتبر بناء المجموعات أهم وأخطر العمليات عند إنشاء مراكز مصادر التعلم، كما تعتبر تنمية المجموعات عاملاً هاماً يتوقف عليه استمرار وتطوير أداء المركز لوظائفه ومهامه وخدماته.

٢/١ أسس بناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي:

وتعتمد سياسة التزويد الأسس التالية:

١. التزويد ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتلبية احتياجات المستهدفين بعد تبين خصائصهم والتحديد الدقيق لاحتياجاتهم، وهو جزء هام من مدخلات العملية التعليمية تتوقف عليه جودة مخرجاتها.

٢. تحديد المجموعات والمواد يجب أن يتم وفق معايير نوعية وعددية لضمان أكبر فائدة ممكنة من عملية التزويد.

٣. يجب أن يتوافق التزويد مع نظام التعليم في سلطنة عمان وأسس وأهدافه.

٤. يجب أن يتوافق التزويد مع خصائص وثوابت المجتمع العماني.

٥. مراعاة التطوير المستمر في أدوات العمل (قوائم الاختيار...).

٦. مراعاة التتابع الدائم لعمليات بناء المجموعات وتنميتها وتنقيتها (من خلال عمليات الاستبعاد)، لضمان جودتها وحداثتها وكفايتها.

٣ / ١ أهداف التزويد :

تهدف عمليات بناء المجموعات وتنميتها بمراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم



الأساسي إلى توفير مصادر المعلومات اللازمة لتحقيق ما يلي :

١. دعم المناهج الدراسية
٢. دعم التعلم الذاتي والمستمر
٣. دعم المعلم في أداء مهام وظيفته (وفق ما ورد في التوصيف الوظيفي) وتنميته مهنيًا.
٤. دعم الطالب في عمليات التعليم والتعلم (لتحقيق أهداف نظام التعليم الأساسي)
٥. تلبية احتياجات المعلم والطالب الثقافية
٦. تلبية احتياجات المعلم والطالب للترفيه
٧. تلبية احتياجات المجتمع المحلي



الباب الثاني

المجموعات : بناؤها وتنميتها في مراكز مصادر التعلم

١/٢ مسئولية بناء المجموعات ومسؤولية تنميتها :

١/١/٢ بناء المجموعات :

يتولى قسم مصادر التعلم بمركز تقنيات التعليم والكتاب المدرسي عمليات بناء المجموعات وتوفير مصادر المعلومات المتعددة لمراكز مصادر التعلم في المدارس المقرر افتتاحها في العام الدراسي التالي، بحيث يتوفر لكل مدرسة احتياجاتها قبل بدء العام الدراسي الأول لها.

ويقصد باحتياجات المدرسة، احتياجات المعلمين والطلاب والبيئة المحلية وفق أهداف التزويد وضوابطه، وتراعى عند تزويد المركز بالكتب والمراجع والمواد التي تغطي متطلباته:

١. مناسبة المجموعات من حيث المحتوى مع الاحتياجات الموضوعية للمستهدفين ومستوياتهم (المعلمون، الطلاب، أفراد البيئة المحلية...)

٢. مناسبة المجموعات من حيث العدد مع أعداد المستهدفين (عدد شعب المدرسة وعدد طلابها، وعدد المعلمين والعاملين في المدرسة وفئاتهم والكثافة السكانية للبيئة المحلية وخصائص فئات المجتمع)

٢/١/٢ تنمية المجموعات :

يتولى تنمية المجموعات كل من :

- قسم مصادر التعلم بمركز تقنيات التعليم والكتاب المدرسي التابع للمديرية العامة للمناهج بالوزارة.

- قسم تقنيات التعليم بكل منطقة تعليمية

وتستهدف عملية تنمية المجموعات، مراكز مصادر التعلم في المدارس القائمة، ويراعى:

استمرار عمليات تنمية المجموعات لتزويد المدارس بكل جديد في مجالات المعرفة المختلفة، والتعويض عما يفقد أو يتلف من مقتنيات المركز.

الاهتمام بعمليات الاستبعاد للكتب والمواد التالفة أو التي تقادمت محتوياتها.

التعرف المستمر على آراء المستهدفين حول احتياجاتهم وما يرون استبعاده من مجموعات المركز.



٢/٢ المستهدفون بالتزويد :

تستهدف عمليات التزويد في مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي الفئات التالية :

١. تلاميذ مدارس التعليم الأساسي (الصفوف ١-٤)
٢. طلاب مدارس التعليم الأساسي (الصفوف ٥-١٠)
٣. معلمو المواد الدراسية بمدارس التعليم الأساسي
٤. الهيئات الإدارية في تلك المدارس
٥. أفراد المجتمع المحلي (وفق رؤية الوزارة وطبيعة البيئة المحلية وخصائص كل مدرسة)
٦. يمكن توفير احتياجات مشرفي المواد الدراسية لتمكينهم من الاستفادة من مجموعات مركز مصادر التعلم في أداء مهامهم داخل المدرسة، خاصة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ البرامج والفعاليات التعليمية للمعلمين والطلاب، وفق الضوابط التي تحددها الوزارة.

٣/٢ تحديد احتياجات المستهدفين :

١/٣/٢ يتم تحديد احتياجات المستهدفين فيما يتعلق بعمليات التعليم والتعلم من خلال تحليل المناهج الدراسية واقتراح مصادر المعلومات المناسبة لتلبية احتياجات كل مفردة من مفرداتها (مع اشتراك جميع أطراف العملية التعليمية في التحليل واقتراح المصادر اللازمة : خبراء المناهج، مشرفو ومعلمو المواد الدراسية، الطلاب...)

٢/٣/٢ يتم تحديد احتياجات المستهدفين فيما يتعلق بالتنقيف والترفيه من خلال دراسة تهدف إلى التعرف على اهتماماتهم وميولهم وقدراتهم. ويمكن الاستعانة بالجهات التي تجري مثل هذه الدراسات في الوزارة.

٤/٢ الموازنة : تحدد الجهات المالية في وزارة التربية والتعليم البنود المالية اللازمة لبناء المجموعات وتنميتها

١/٤/٢ خصص بند رقم (تحدد الوزارة) من موازنة (تحدده الوزارة) بديوان عام الوزارة لشراء احتياجات مراكز مصادر التعلم الجديدة من مصادر المعلومات.(بناء المجموعات) ويعتمد المبلغ المقترح لكل عملية شراء من وكيل الوزارة المختص.



٢/٤/٢ يخصص بند رقم (تحدده الوزارة) من موازنة (تحدده الوزارة) بديوان عام الوزارة لشراء احتياجات مراكز مصادر التعلم القائمة من مصادر المعلومات. (تنمية المجموعات) ويعتمد المبلغ المقترح لكل عملية شراء من وكيل الوزارة المختص.

٣/٤/٢ يخصص بند رقم (تحدده الوزارة) من موازنة (تحدده الوزارة) بالمديريات التعليمية لشراء احتياجات مراكز مصادر التعلم القائمة من مصادر المعلومات. (تنمية المجموعات) ويعتمد المبلغ المقترح لكل عملية شراء من مدير عام المنطقة التعليمية.

٤/٤/٢ يعد قسم مصادر التعلم بيانا لتوزيع المبلغ المعتمد للشراء بحيث يخصص نسبة مناسبة لشراء مصادر المعلومات لكل باب من أبواب المعرفة وذلك بالاسترشاد ببيان التوزيع التالي:

جدول مقترح للنسب المخصصة لشراء مصادر المعلومات

في كل فرع من فروع المعرفة

نسبة المخصص من الموازنة	فروع المعرفة
٨ %	المعارف العامة
٢ %	الفلسفة وعلم النفس
١٠ %	الدين
٥ %	العلوم الاجتماعية
٥ %	اللغات
٢٠ %	العلوم البحتة
١٠ %	العلوم التطبيقية
٥ %	الفنون الجميلة
٢٠ %	الآداب
١٥ %	الجغرافيا والتاريخ والتراجم



٥/٤/٢ يراعى تخصيص (٧٠ ٪) من الموازنة للكتب والمطبوعات، ويخصص (٣٠ ٪) للمواد غير الكتب

٥/٢ مصادر التزويد :

يتم تزويد مراكز مصادر التعلم من المصادر التالية :

١/٥/٢ الشراء ؛ ويمكن أن يتم من خلال :

١. المعارض المحلية والدولية.

٢. الناشرين مباشرة.

٣. الموزعين.

٤. المؤلفين.

٢/٥/٢ الإهداء :

تراعى الضوابط التالية بشأن الإهداءات :

١/٢/٥/٢ الإهداءات من الوزارات والهيئات والمؤسسات المحلية والأفراد العمانيين :

يتم قبول المجموعات على سبيل الإهداء من الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية والأفراد العمانيين بعد اعتمادها من السلطة مباشرة :

١. تقبل الوزارة الإهداءات من الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية والأفراد العمانيين، بعد فحصها واعتمادها من قسم مصادر التعلم التابع لمركز تقنيات التعليم بالمديرية العامة للمناهج

٢. تقبل المديرية التعليمية والمدارس الإهداءات من الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية والأفراد العمانيين، بعد فحصها واعتمادها من قسم تقنيات التعليم بالمنطقة.

٢/٢/٥/٢ الإهداءات من الجهات الأجنبية :

لا يجوز للمناطق (المديرية والإدارات التعليمية) أو المدارس قبول الإهداءات من الجهات الأجنبية. ويجوز للوزارة، قبول الإهداءات من الجهات الأجنبية بعد فحصها بواسطة قسم مصادر التعلم التابع لمركز تقنيات التعليم بالمديرية العامة للمناهج واعتمادها من وزير التربية والتعليم.

٣/٥/٢ الاستهداء :

يجوز لقسم مصادر التعلم مخاطبة الجهات المحلية والمواطنين العمانيين، لطب



إصداراتهم، وفق ما يراه، ومراعاة لتواجد الإصدارات الهامة والمناسبة في مراكز مصادر التعلم.

ويجوز لقسم مصادر التعلم استهداء الإصدارات من جهات غير عمانية بعد موافقة وزير التربية والتعليم.

٤/٥/٢ التبادل :

يمكن تبادل المجموعات بين مراكز مصادر التعلم للاستفادة من المجموعات التي لا يحتاجها مركز معين، بنقلها إلى مركز آخر يحتاجها، ويمكن للمراكز تبادل المجموعات التالية:

١. النسخ المكررة من المصادر والتي تزيد عن حاجة المركز.
٢. المصادر المستبعدة رغم صلاحية محتواها، وذلك لعدم مناسبة مستوى محتواها مع مستوى المستهدفين (أعلى من المستوى، أقل من المستوى).
٣. المصادر التي تخص فئة بعينها لا تشملها فئات المستهدفين بالمدرسة (نال : في حالة تواجد كتب الطهي ورعاية الأطفال في مدرسة للبنين تنقل إلى مدرسة للبنات لتحقيق الاستفادة منها).

٦/٢ مجموعات مراكز مصادر التعلم:

١/٦/٢ تشمل المجموعات المقترح تزويد مراكز مصادر التعلم بها، مصادر المعلومات التالية:

الكتب والمراجع

الدوريات

المواد السمعية والبصرية

المواد المحوسبة

الورقيات والمجسمات

الألعاب

أية مواد أخرى وفق متطلبات العملية التعليمية مع مراعاة القواعد.

٢/٦/٢ يراعى ربط المراكز بشبكة الإنترنت باعتبارها أحد أهم مصادر المعلومات التي يمكن من خلالها تعويض أي قصور في أوعية المعلومات المتاحة في المركز، ولتيسير التواصل بين المركز والجهات الأخرى.



٣/٦/٢ يتم التزويد طبقا للضوابط الواردة في هذه السياسة، مع الأخذ في الاعتبار
ألا تزيد نسبة الكتب والمواد المطبوعة عن ٧٠٪ ولا تقل نسبة المواد الأخرى عن
(٣٠ ٪) من مجموعات مركز مصادر التعلم عند الافتتاح.



الباب الثالث

إجراءات التزويد

١/٣ أولاً : الاختيار :

يراعى تطبيق معايير الاختيار التالية على جميع الكتب والمواد الأخرى التي ترد من خلال الشراء أو الإهداء أو التبادل أو غيرها من المصادر، قبل قبولها في مراكز مصادر التعلم.

١/١/٣ أهداف الاختيار:

مع الأخذ في الاعتبار أهداف التزويد السابق ذكرها، نشير إلى أن وجود ضوابط لعملية اختيار الكتب والمواد لمركز مصادر التعلم يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من الجودة في الكتب والمواد المختارة.

ومن الضروري أن يقوم قسم مصادر التعلم بالمديرية العامة للمناهج بوضع قائمة معيارية بالكتب والمواد التي تزود بها مراكز مصادر التعلم عند افتتاحها (بناء المجموعات) تتضمن الكتب والمراجع والمواد الأخرى التي تغطي أبواب المعرفة بشكل عام، وتلبي احتياجات جميع المناهج الدراسية بشكل خاص. على أن يتم تحديث هذه القائمة سنوياً (بالحذف والإضافة) لضمان حداثة محتواها وتضمينها الإصدارات الحديثة، واستبعاد الكتب والمواد التي يرى المختصون استبعادها.

ويجب أن يقوم قسم مصادر التعلم بإصدار قوائم دورية تتضمن بيانات الكتب والمواد الأخرى التي وردت لها عينات من جهات النشر أو المؤلفين، أو الشركات المنتجة، وتم فحصها واعتماد صلاحيتها للتداول في مراكز مصادر التعلم. مع تعميم هذه القوائم على أقسام تقنيات التعليم بالمناطق التعليمية للاسترشاد بها في تنمية المجموعات في مراكز مصادر التعلم القائمة.

٢/١/٣ أدوات الاختيار :

تعتمد أدوات الاختيار التالية :

١. قوائم اختيار معيارية.
٢. التعرف المباشر على مصادر المعلومات (يمكن أن يتم ذلك من خلال معارض الكتب، العينات والنماذج التي ترد من الناشرين أو المؤلفين أو الشركات المنتجة...).
٣. اقتراحات المستفيدين (الطلاب، المعلمين، المشرفين...).



٤. الفهارس و الببليوجرافيات للمكتبات ومراكز مصادر التعلم الموازية.
٥. أية أداة أخرى مناسبة.

٣/١/٣ معايير الاختيار النوعية :

١/٣/١/٣ المعايير الموضوعية

١. حداثة المحتوى العلمي للوعاء.
٢. بعد المحتوى عن التعصب والانحياز
٣. البنية الموضوعية الجيدة للوعاء من حيث وضوح الأفكار، طريقة تنظيم وترتيب المعلومات، الشمول والتغطية، التشويق، عدم تكرار المعلومات
٤. مناسبة شكل الوعاء مع طريقة معالجة الموضوع
٥. مناسبة المحتوى مع خصائص المستفيدين (مثل التدرج السني للطالب في كل مرحلة تعليمية).
٦. توافق المحتوى العلمي للوعاء مع محتوى المناهج الدراسية المعتمدة في السلطنة
٧. ألا تتضمن أوعية المعلومات ما يسيء إلى الدين أو الأخلاق أو الأعراف والتقاليد العمانية الأصيلة.
٨. الأوعية باللغة العربية يجب أن تكون باللغة العربية الفصحى ولا تتضمن ألفاظاً باللهجات العامية.
٩. يراعى خلو الوعاء من الأخطاء النحوية والإملائية.
١٠. ألا يتضمن الوعاء أخطاء تاريخية أو جغرافية أو علمية.

٣/١/٣/٢ المعايير الشكلية:

المعايير الشكلية للكتب والمواد المطبوعة:

١. جودة المطبوع من الناحية الشكلية (يراعى في المطبوعات جودة الورق والطباعة والإخراج والألوان والتجليد...)
٢. توفر الخدمات الإضافية مثل الصور التوضيحية والجداول والخرائط وقائمة المصادر والكشافات وأدلة إرشادية أو ببليوجرافية كالفهرسة ومواد أخرى مصاحبة وسهولة تداولها وحفظها وصيانتها واستخدامها
٣. مراعاة المطبوع لصحة الإنسان والبيئة مثل الخلو من بقايا المواد الكيماوية كالأحبار الرديئة وغيرها...



٤. مناسبة ثمن المطبوع للقيمة التقديرية للوعاء من حيث التكلفة المادية للإنتاج، وحقوق التأليف، ونوع الطبعة : تجارية، خاصة، طبعة مدرسية، وتكاليف الشحن / النقل، وهامش الربح المناسب للناسر / الموزع/ المنتج...

٥. مكانة المؤلف، المحرر، المترجم، المحقق، المراجع وسمعته

٦. مكانة الناسر وسمعته

المعايير الشكلية للمواد غير الكتب :

يكلف المختصون في مجال الوسائل التعليمية بالمديرية العامة للمناهج بإعداد مواصفات قياسية لكل مادة تدخل في نطاق اختصاصهم، والإعلان عنها ليلتزم بها المختصون عند الفحص وتلتزم بها الشركات الموردة عند التوريد.

يكلف المختصون في مجال الحاسوب والبرمجيات بالمديرية العامة للمناهج بإعداد مواصفات قياسية لكل مادة تدخل في نطاق اختصاصهم، والإعلان عنها ليلتزم بها المختصون عند الفحص وتلتزم بها الشركات الموردة عند التوريد.

وتراعى جودة المنتج وكفاءة استخدامه وضمان عنصر السلامة والأمان عند الاستخدام.

٤/١/٣ معايير الاختيار العددية :

١. يراعى عند التوريد توفير الكتب والمواد الأخرى بما يتناسب مع أعداد المستفيدين على أن يخصص لكل مستفيد (١٠-١٢) عنوانا من الكتب، ويخصص لكل مستفيد (٣-٤) مادة من المواد غير الكتب.

٢. يخصص للمعلمين والهيئة الإدارية بالمدرسة نسبة (١٠ %) من مقتنيات المركز.

٢/٣ ثانيا : الإجراءات المالية والإدارية المتعلقة بعمليات التوريد :

تتخذ الإجراءات المالية والإدارية في عمليات التوريد وفق القواعد المعتمدة من المديرية العامة للشؤون المالية والإدارية بالوزارة.



الباب الرابع

تنقية المجموعات (الاستبعاد)

١/٤ تعريف تنقية المجموعات:

هي العملية التي يتم من خلالها تحديد الكتب والمواد التي يجب استبعادها من مركز مصادر التعلم والتصرف فيها وفق معايير وضوابط ولتحقيق أهداف معينة.

٢/٤ أهداف تنقية المجموعات :

١. ضمان نقاء المجموعات من خلال استبعاد الكتب المواد غير المناسبة.
٢. تحديد نطاق بحث المستفيد، وحصر اهتمامه في الكتب والمواد التي يتوقع أن تلبي احتياجاته بشكل جيد.
٣. الاستفادة من الكتب والمواد الزائدة عن حاجة المركز بنقلها إلى المراكز التي تحتاجها.
٤. التأكيد على توافق المجموعات (من حيث محتواها وأعدادها) مع خصائص المستفيدين واحتياجاتهم.

٣/٤ معايير الاستبعاد :

تستبعد الكتب والمواد الأخرى التي توافق الحالات التالية من مراكز مصادر التعلم :

١. الكتب والمواد التي تحوي مضموناً لا يتوافق مع المعايير النوعية للاختيار والتي سبق بيانها. (في بند رقم ٣/١/٣).
٢. الكتب والمواد البالية أي المتمزقة أو التالفة من كثرة الاستخدام.
٣. الكتب والمواد ذات النسخ المكررة بشكل أكثر مما يحتاجه المركز.
٤. الكتب والمواد المتقدمة بحيث فقدت قيمتها العلمية.
٥. الكتب والمواد الراكدة والتي لا تلقى إقبلاً من المستفيدين وتعالج موضوعات لا يستفيدون بها.
٦. الكتب والمواد التي تمثل سلاسل أو مجموعات ناقصة.



٧. الكتب والمواد التي لا تتوافق مع المستوى الحالي للمستخدمين (أعلى أو أقل من المستوى).

٤/٤ الاستفادة من الكتب والمواد المستبعدة

يراعى الاستفادة من الكتب والمواد التي يتم استبعادها من المركز وفق ما يلي:

١. الكتب والمواد المستبعدة لعدم حاجة المركز عليها مع كونها غير معيبة من حيث الشكل

أو المحتوى، تنقل إلى المراكز المناسبة لها.

٢. الكتب والمواد التي تستبعد لوجود عيب فيها من حيث الشكل (مثل التلف (أو من حيث المحتوى (مثل تقادم معلوماتها) تعاد إلى المنطقة التعليمية للتصرف بشأنها وفق القواعد المالية والإدارية ذات العلاقة.



خاتمة

وضعت هذه السياسة للعمل بها في عمليات بناء المجموعات وتنميتها في مراكز مصادر التعلم، ويتم تطبيقها على سبيل التجريب بعد استطلاع رأي الميدان حولها قبل إقرارها في صورتها النهائية

وعند إقرارها بشكل نهائي، يراعى متابعة تحديثها طبقاً للمتغيرات والمستجدات ويتولى ذلك اللجنة المسؤولة التي قامت بصياغتها



قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية:

١. إبراهيم عبدالفتاح يونس. تقويم مشروع المكتبة الشاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية. - القاهرة: ١٩٨٧. - أطروحة (ماجستير) جامعة حلوان - كلية التربية.
٢. أحمد عبدالله العلي. المكتبات المدرسية والعامة : الأسس والخدمات الأنشطة. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣م.
٣. أحمد علي حسين الجمل. نموذج مقترح لنظام معلومات متكامل لتوظيف مصادر المعلومات بالمدارس الثانوية. - القاهرة : أ. الجمل، ١٩٩٨. - أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة - معهد الدراسات التربوية - شعبة تكنولوجيا التعليم.
٤. أسامة مصطفى إبراهيم السيد. مراكز مصادر التعلم بدولة البحرين : دراسة ميدانية. - القاهرة: أ. السيد، ١٩٩٤. - أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.
٥. بدر عبد الله الصالح. الإطار المرجعي الشامل لمراكز مصادر التعلم. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٢.
٦. أمنية صادق، حسن محمود جودة. مركز مصادر التعلم: مرشد علمي القاهرة : مركز الغندور العلمي ٢٠٠٦.
٧. أمنية مصطفى صادق. شبكات المعلومات ودورها في تطوير المكتبات المدرسية. في. - الندوة المصرية حول المكتبات المدرسية وسبل تطويرها : ٢-٤ مارس ١٩٩٨. - القاهرة: المنظمة الوطنية المصرية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨.
٨. حامد عبد الله السمين. واقع استخدام مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان من وجهة نظر المعلمات واتجاهاتهن نحوها. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية: جامعة اليرموك.
٩. حسن محمد عبد الشافي. مجموعات المصادر المكتبية بالمدرسة : البناء والتقييم والتنمية. - القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩.
١٠. حسن محمود جودة. مذكرة حول مراكز مصادر التعلم بمدارس الحلقة الثانية. سلطنة عمان. وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦.



١١. خالد بن محمد الهنائي. تقويم فاعلية مراكز مصادر التعلم في تدريس الدراسات الاجتماعية بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بسلطنة عمان. (رسالة ماجستير)، كلية التربية: جامعة السلطان قابوس، ٢٠٠٢.

١٢. خميس زايد الكليبي. دراسة حول واقع نشاط المكتبات المتخصصة بسلطنة عمان. معهد الإدارة العامة : إدارة البحوث : مسقط، ١٩٩٧.

١٣. ربحي مصطفى عليان، وعبد الحافظ سلامة. إدارة مراكز مصادر التعلم: التزويد. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

١٤. زعيمة طالب البلوشي. التعليم الأساسي في سلطنة عمان : واقع ملموس. - مجلة المعلم : تربوية ثقافية جامعة. - > متاح عبر

: 2007/03/www.almualem.net/maga/tasas029.html cited 14

١٥. السعودية. الإدارة العامة للتقنيات التربوية. التطوير التربوي. مراكز مصادر التعلم والمكتبات المدرسية. معايير ومواصفات الحقيبة التعليمية / إعداد الأسرة الوطنية لوسائل وتقنيات التعلم. - متاح عبر

.www.informatics.gov.sa/irc/readarticle.php?article_id=16 زيارة ٢٠٠٧/٠١/٢٠.

١٦. السعودية. وزارة التربية والتعليم. مشروع تحول المكتبات المدرسية إلى مراكز مصادر التعلم cited ٢٠٠٧/٠١/٢٠ متاح عبر :

.www.alrassedu.gov.sa/index/forum/showthread.php

١٧. سيدة عبد الرحمن محمد. القوائم الببليوجرافية المعيارية للمكتبات المدرسية ودورها في بناء وتنمية المجموعات. في. - الندوة المدرسية حول المكتبات المدرسية وسبل تطويرها. - القاهرة : اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨.

١٨. شعبان عبد العزيز خليفة. مباني المكتبات المدرسية وتجهيزاتها في مصر : عرض للواقع ورؤية للمستقبل. - في. - الندوة المصرية حول المكتبات المدرسية وسبل تطويرها : ٢ - ٤ مارس ١٩٩٨. - القاهرة : المنظمة الوطنية المصرية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨.

١٩. عبد الحافظ سلامة. خدمات المعلومات وتنمية المقتنيات المكتبية: عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٩٧. (٣٧٦) ص.

٢٠. علي بن شرف الموسوي. تطور مفهوم مراكز مصادر التعلم وفلسفتها.



<2006/12/cited 25> متاح عبر

.www.al-mawsawy.com

٢١. علي بن عبد الله الهنائي. خدمات المكتبة المدرسية داخل المدرسة وخارجها. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة التوثيق والمعلومات (٢٠٠٠) - ٤٦٣ ص.

٢٢. علي بن عبدالله الهنائي. (الخدمات والأنشطة في المكتبات المدرسية). مسقط: دائرة تقنية المعلومات ١٩٩٨ م. ٤ ص. (ورقة مقدمة ضمن البرنامج التدريبي التنشيطي لأمناء المكتبات المدرسية).

٢٣. عمان. وزارة التربية والتعليم - الأسس العامة للشراء، قسم مصادر التعلم. مسقط، ٢٠٠٥.

٢٤. عمان. وزارة التربية والتعليم. التعليم الأساسي في سلطنة عمان: إطاره النظري، وزارة التربية والتعليم. دليل مدارس مرحلة التعلم الأساسي الحلقة الأولى - سلطنة عمان، ١٩٩٩.

٢٥. عمان. وزارة التربية والتعليم. دليل المعلم لتقنية المعلومات، سلطنة عمان، ٢٠٠٤.

٢٦. عمان. وزارة التربية والتعليم. لائحة المكتبات المدرسية، سلطنة عمان، ١٩٩٢.

٢٧. عمان. وزارة التربية والتعليم. مراحل تطور التعليم في سلطنة عمان. - > متاح عبر : 14 : cited < 2007 /0/saidyah.dged.net/education.htm >.

٢٨. عمان. وزارة التربية والتعليم. واقع المكتبات المدرسية في سلطنة عمان، سلطنة عمان، ١٩٩٠.

٢٩. فارجو، لوسيل ف. المكتبة المدرسية / ترجمة السيد محمد العزاوي ؛ مراجعة أحمد أنور عمر. - القاهرة : دار المعرفة، ١٩٧٠. - ص ١٢٤.

٣٠. محمد إبراهيم الجيب (وآخرون). دور مركز مصادر التعلم في العملية التعليمية والتربوية في دول الخليج العربية. - البحرين: دار الحكمة، ٢٠٠٢.

٣١. محمد الهادي الدر هوبي. المكتبة المدرسية الشاملة وتكنولوجيا المعلومات. ج ١. - Cybrarian Journal. - ع ٦

(سبتمبر ٢٠٠٥). - متاح عبر : < school_lib./www.cybrarians.info/journal/no٦> cited < ٢٠٠٧ / ٠١ / ٢٠ htm >.

٣٢. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. قائمة مصطلحات تكنولوجيا التربية / ترجمة حسين حمدي الطوبجي. - القاهرة : المنظمة، ١٩٩٤.



٣٣. ميمونة درويش الزدجالي.فاعلية مراكز مصادر التعلم في تقديم المعرفة الإسلامية المتكاملة لتلاميذ التعليم الأساسي بسلطنة عمان(رسالة دكتوراه). جامعة القاهرة،معهد الدراسات والبحوث التربوية، ٢٠٠٤.

٣٤. ناصر محمد السويدان. المكتبات المدرسية في دول الخليج العربية : واقعها وسبل تطويرها : الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٦م.

٣٥. هل ينجح مشروع مراكز مصادر التعلم ؟. - مجلة المعلوماتية. - ع ١٥ .
- متاح عبر : www.informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name=Sections&p=viewarticle&artid=٦٢ زيارة
٢٠٠٧/٠٣/٢٢.

ثانياً : المصادر الأجنبية

Apponequet Regional High School Library.Collection development and.36
available from : [users.rcn.com/libra/2007/1/mission statement](http://users.rcn.com/libra/2007/1/mission%20statement.html). - <cited 21
<mission.html

Baltimore County Public Schools. Selection criteria for school library media.37
center collection. - < Available from : www.bcps.org/offices/lis/office/admin/2007/1/selection.htm <cited20

Davis, W. J. Learning Resources : an argument for school. - London : Council.38
for Educational Technology ,1995. - P.5

Hopkinton middle school & Hopkinton High School. Inter library loan. .39
- available from < [www. Hopkintonschools.org /hhs/ library/ill.html](http://www.Hopkintonschools.org/hhs/library/ill.html) <cited
<2007/2/18

Information Power : Guidelines for school library media programs, the library.40
(bill of rights (ALA). Students right to read (NCTE

Ministry of Education of the Sultanate of Oman and Unicef (A Guide to the- 41
(Muscat: Ministry of Education.(2001 4-first cycle- Grade 1

42-Moosa Nasser Al-Mufaraji. Libraries and the Development of Information
Handling in the Educational System of Oman. (PhD,Thesis). Loughborough
(University,UK.(2000

43-School library resource center : recommended standards for policy and
provision : a supplement On non-book materials.- London : Library Association , 1992



الملاحق



ملحق رقم (١)

سلطنة عمان

جامعة السلطان قابوس

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم المكتبات والمعلومات

استبانة يجيب على أسئلتها مشرفو مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي لاستكمال المعلومات المطلوبة لإعداد رسالة ماجستير بعنوان " واقع سياسة تنمية المجموعات في مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان : دراسة وصفية تحليلية وسياسة مقترحة للتزويد »

الفاضل/الفاضلة/ مشرف / مشرفة مراكز مصادر التعلم بمنطقة

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

تهدف هذه الاستبانة إلى معرفة» واقع سياسة تنمية مجموعات مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان»، وذلك استكمالاً لمتطلبات للحصول على درجة الماجستير من قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس.

أرجو التكرم بتعبئتها بدقة، والاهتمام بتوفير المعلومات المطلوبة، للوصول إلى نتائج تسهم في تطوير واقع مجموعات مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي.

ويؤكد الباحث أن المعلومات الواردة في الاستبانة ستحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لخدمة أهداف الدراسة

ولكم منى جزيل الشكر.



استبانة موجهة إلى مشرفي مراكز مصادر التعلم

بيانات عامة:

الاسم (اختياري) :

الدرجة العلمية :

التخصص :

مسمى الوظيفة :

سنوات الخبرة:

العنوان :

يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية وذلك بوضع علامة (x) في المربع الذي ينطبق على الوضع الراهن لتنمية المجموعات في الدائرة / القسم الذي تشرفون عليه :

أولاً : سياسة تنمية المجموعات :

١ هل توجد سياسة مكتوبة لتنمية مجموعات مركز مصادر التعلم ؟

() نعم

() لا

٢ إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق « نعم »، أذكر أهم بنود هذه السياسة (أو أرفق صورة منها)

أ -

ب -

ج -

٣ هل ترى أن قواعد تنمية مجموعات مراكز مصادر التعلم التي تشرفون عليها مرنة وتحدث بصفة دورية؟

() نعم

() لا

٤ ما هي في تقديرك أهمية وضع سياسة مكتوبة للتزويد في مراكز مصادر التعلم

() توحيد الإجراءات ووجهات النظر بين الممارسين حالياً ومستقبلاً

() ترشيد الإنفاق والتقليل من الهدر



() إيجاد علاقة واضحة وقاطعة بين العاملين في المراكز والمسؤولين في المنطقة التعليمية والوزارة

() تحقيق أكبر قدر من الموضوعية والتقليل من الذاتية

٥- في حالة عدم وجود سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات، فما الأسس التي يبنى عليها تزويد مراكز مصادر التعلم بالمجموعات؟

() خبرة موظفي القسم بحاجة المستفيدين من مركز مصادر التعلم

() الاجتهاد الشخصي لموظفي القسم المختص بالتزويد.

() استشارة لجنة من المتخصصين

() اقتراحات مشرفي مراكز مصادر التعلم.

() اقتراحات المعلمين والمعلمات

() أسس أخرى (يرجى ذكرها)

ثانيا : مسؤولية الاختيار :

٦ - من الذي يتولى اختيار الكتب والمواد الأخرى الجديدة لتضم إلى ر صيد مركز مصادر التعلم.

- () المختصون في قسم مصادر التعلم بالوزارة.

- () المختصون في قسم مصادر التعلم بالمناطق.

- () لجنة خاصة متنوعة بإشراف قسم تقنيات التعليم بالمنطقة.

- () مشرفو ومشرفات وأخصائيو مراكز مصادر التعلم.

- () مشرفو ومعلمو ومعلمات المواد الدراسية.

- () المختصون في وضع وتطوير المناهج.

() الطلبة والطالبات.

() آخرون.

٧ - عند قيام أو مشاركة منطقة في عمليات التزويد من الذي يقوم باختيار الكتب والمواد لشرائها؟

() أعضاء قسم تقنيات التعليم بالمنطقة.



- () مجموعة عمل تتبع قسم تقنيات التعليم تضم أعضاءه وآخرين.
- () لجنة للاختيار بإشراف مسئول من المنطقة.
- () آخرون...

٨ عند تشكيل المنطقة لجنة للاختيار تتكون من

- () مسئول قيادي من المنطقة.
- () مختصون في مراكز مصادر التعلم.
- () مختصون في المواد الدراسية.
- () مختصون في الشؤون الإدارية والمالية.
- () آخرون.

٩ - هل ترى أن عمليات التزويد يجب أن تقتصر على :

- () الوزارة فقط.
- () المنطقة فقط.
- () مركز مصادر التعلم بالمدرسة فقط.
- () كل هذه الجهات.

ثالثا : معايير الاختيار المواد المطبوعة والسمعية والبصرية والمحوسبة (

- ١٠ - ما مدى تطبيقكم للمعايير التالية في عملية اختيار المجموعات لمراكز مصادر التعلم؟ اختر مستوى من (دائما - أحيانا - نادرا - لا أبدا)



المعايير
مراعاة التدرج السني للطالب في كل مرحلة تعليمية
مساندة المنهج الدراسي
مراعاة مكانة المؤلف، المحرر، المترجم، المحقق، المراجع وسمعته والعمل الجماعي
احتواءها على عناصر تثقيفية ومعلوماتية وترفيهية
مراعاة مكانة الناشر وسمعته
التأكيد على القيمة الموضوعية للمادة والمضمون والمحتوى
أسلوب المعالجة
الشمول والتغطية
صحة الحقائق المذكورة
الدقة
الحدثة
الابتكار
البعد عن التعصب والانحياز
عدم تكرار المعلومات
علاقة المادة بالمنطقة الجغرافية وبالجانب الثقافي للسلطنة
استخدام الصور التوضيحية والجداول والخرائط
طريقة الترتيب والتنظيم للمعلومات
توفر الكشافات
توفر قائمة المصادر
مناسبة السعر



المعايير
الجودة الفنية من ناحية الورق والطباعة والتجليد والصفحات،،
الوضوح في التسجيل وتناسب الألوان
مراعاة الطبعة هل هي طبعة تجارية، طبعة خاصة، طبعة مدرسية
مناسبة الوعاء المستخدم لمعالجة الموضوع (الحوار المستخدم والمؤثرات الصوتية ومدى خدمتها للموضوع ومدى ملاءمتها للاستخدام الجماعي أو الفردي
مدى التشويق من حيث تحدي الذكاء وإشباع حب الاستطلاع واستخدام الخيالات ومخاطبة حواس المستفيدين والتدرج والتكامل والانسجام
وجود أدلة إرشادية أو ببليوغرافية كالفهرسة ومواد أخرى مصاحبة وسهولة تداولها وحفظها وإصلاحها وصيانتها وتغليفها واستخدامها
مراعاتها لصحة الإنسان والبيئة وخالية من بقايا المواد الكيماوية

رابعاً : أدوات الاختيار :

١١ - رتب أدوات الاختيار التالية ترتيباً تنازلياً حسب معدل استخدامها في تنمية

مجموعات مراكز مصادر التعلم (الأكثر فالأقل) ؟

() قوائم اختيار معتمدة (قوائم الناشرين، قوائم الوزارة)

() التعرف المباشر على الكتب والمواد (العينات المقدمة من الناشرين ومعارض الكتب والمواد وغيرها)

() اقتراحات المستفيدين

() الفهارس والبيبليوجرافيات للمكتبات والمراكز الموازية

خامساً : مصادر التزويد :

١٢ رتب مصادر التزويد التالية من ١ إلى ٣ حسب معدل اعتماد الوزارة عليها في تنمية مجموعات مراكز مصادر التعلم (الأكثر فالأقل)

() الشراء.

() الإهداء.

() التبادل.

١٣ هل يوجد للوزارة سياسة مرسومة لقبول المجموعات المهداة؟

() نعم

() لا

١٤ إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق « نعم »، أذكر أهم عناصر تلك السياسة (أو أرفق صورة منها).

١٥ - ما المصادر التي تستقي عادة منها الوزارة المواد المهداة؟

() الأفراد

() المؤسسات الخاصة (القطاع الخاص)

() المؤسسات الحكومية (تشمل مؤسسات المعلومات كالمكتبات وغيرها)

() الهيئات والمنظمات والجمعيات العلمية



مصادر أخرى (أذكرها).

١٦ هل للوزارة سياسة مرسومة لبر نامج التبادل ؟

() نعم

() لا

١٧ إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق « نعم »، اذكر أهم عنا صر تلك السياسة (أو أرفق صورة منها)

١٨ ما الجهات التي يتم معها التبادل عادة ؟

() المكتبات الأخرى ومراكز مصادر التعلم.

() النوادي الأدبية والثقافية.

() الجامعات ومراكز البحوث العلمية.

() المنظمات والاتحادات والجمعيات العلمية.

() جهات أخرى (أذكرها).

١٩ ما نوعية المواد المتبادلة

() الكتب

() كتب مرجعية.

() الدوريات.

() المطبوعات الحكومية

() أنواع أخرى من الأوعية (أذكرها).

سادسا :

٢٠ هل هناك بند في ميزانية المنطقة مخصص لمركز مصادر التعلم لبناء وتنمية المجموعات؟

() نعم

() لا

٢١ إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق « نعم »، فما مسمى البند ورقمه، وما نسبة الميزانية المخصصة لمراكز مصادر التعلم من بين ميزانية المنطقة ٢٠٠٦
٢٠٠٧م

٢٢ إذا كانت الميزانية مدمجة مع بنود أخرى، فما مسمى البند ورقمه وما نسبة



المبالغ المخصصة لحصة مراكز مصادر التعلم إلى جملة المخصصات في البند ؟

٢٣ هل تخصص نسبة مئوية من الميزانية للشراء في فروع المعرفة المختلفة ؟

() نعم

() لا

٢٤ إذا كانت هناك نسبة مئوية للشراء. أذكر تلك النسبة تبعا للفروع المعرفة؟

٢٥ هل تعتقد أن الميزانية المخصصة لشراء المجموعات كافية.

() كافية بدرجة كبيرة

() تغطي نسبة قليلة من الاحتياجات.

() كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية.

() تغطي نسبة قليلة جدا من الاحتياجات.

٢٦ إذا كانت الميزانية المخصصة لشراء المجموعات غير كافية، فما الروافد الأخرى التي تقترحها لدعم عملية شراء المجموعات؟

٢٧ - ما قيمة ما تم صرفه من ميزانية منطقتكم على شراء المجموعات خلال الثلاث سنوات الماضية

السنة	كتب	مواد أخرى	المجموع
٢٠٠٥/٢٠٠٤			
٢٠٠٦/٢٠٠٥			
٢٠٠٧/٢٠٠٦			

سابعاً : تنقية المجموعات :

٢٨ هل يمارس القسم سياسة استبعاد بعض مجموعات مركز مصادر التعلم التي ترى عدم جدواها للمستفيدين بشكل دوري؟

() نعم

() لا



٢٩ إذا كانت إجابة السؤال السابق « نعم »، ففي أي الحالات التالية يتم استبعاد مجموعات المواد؟

- () الكتب والمواد الراكدة (التي لا تلقى إقبالا من المستفيدين وتعالج موضوعات لا يهتمون بها).
- () الكتب والمواد البالية (المتمزقة أو التالفة من كثرة الاستخدام).
- () الكتب والمواد المتقدمة بحيث فقدت قيمتها العلمية.
- () الكتب والمواد التي تمثل مجموعات أو سلاسل ناقصة.
- () الكتب والمواد ذات النسخ المكررة بشكل أكثر مما يحتاجه المركز.
- حالات أخرى (يرجى ذكرها)

٣٠ هل يتم إحلال كتب أو مواد جديدة محل التالفة بسبب كثرة الاستعمال

() نعم

() لا

() أحيانا

٣١ في حالة استبعاد مجموعات المركز، فما مصير تلك المجموعات

() الإهداء.

() البيع بسعر التكلفة.

() التبادل.

() التخزين.

اتباع أساليب أخرى (فضلاً، اذكرها)

ثامنا : صعوبات تنمية المجموعات :

٣٢ هل تواجهون أي صعوبات في عملية تنمية المجموعات الخاصة بالمراكز؟

() نعم

() لا

٣٣ إذا كانت إجابة السؤال السابق « نعم »، فضلاً حدد أهم الصعوبات التي تواجه سياسة وممارسات تنمية المجموعات :

() نقص الفنيين والمتخصصين في قسم مصادر التعلم/ تقنيات التعليم.



- () نقص الموارد المالية.
- () ضعف استخدام التقنية والأجهزة الحديثة في الإجراءات الفنية.
- () نقص في أدوات الاختيار الببليوجرافية المتوافرة.
- () عدم تعاون أعضاء المناهج / المشرفين / المدرسين في مجال الاختيار.
- () صعوبات إدارية وروتينية.
- صعوبات أخرى (فضلاً أذكرها)
- ٣٤ - إذا كنت تعتقد أن من بين الصعوبات التي تواجه تنمية مجموعات مركز مصادر التعلم النقص في أدوات الاختيار الببليوجرافية المتوافرة، فضلاً حدد أوجه هذا النقص في تلك الأدوات :
- () قلة الببليوجرافيات.
- () عدم اكتمال عناصر الوصف الببليوجرافي.
- () عدم انتظام الصدور.
- () عدم كفاية التعريفات المعطاة للمواد.
- أوجه نقص أخرى (فضلاً حددها).
- تاسعا : التطلعات المستقبلية :
- ٣٥- هل هناك نية حول إحداث أية تغييرات تتصل بسياسة وممارسات تنمية المجموعات الخاصة بمراكز مصادر التعلم؟
- () نعم
- () لا
- ٣٦- إذا كانت إجابة السؤال السابق ” نعم “، فضلاً اذكر الخطوات التي اتخذت في هذا الشأن
- ٣٧- اذكر مقترحاتك حول تطوير واقع تنمية المجموعات في مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي.



ملحق رقم (٢)

سلطنة عمان

جامعة السلطان قابوس

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم المكتبات والمعلومات

استبانة يجيب على أسئلتها أخصائيو وأخصائيات مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي لاستكمال المعلومات المطلوبة لإعداد رسالة ماجستير بعنوان «واقع سياسة تنمية المجموعات في مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان : دراسة وصفية تحليلية وسياسة مقترحة للتزويد».

الفاضل/الفاضلة/ أخصائي /أخصائية مركز مصادر التعلم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تهدف هذه الاستبانة إلى معرفة " واقع سياسة تنمية مجموعات مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس.

أرجو التكرم بتعبئتها بدقة، والاهتمام بتوفير المعلومات المطلوبة، للوصول إلى نتائج تسهم في تطوير واقع مجموعات مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الأساسي.

ويؤكد الباحث أن المعلومات الواردة في الاستبانة ستحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لخدمة أهداف الدراسة

شكرا لكم على حسن تعاونكم



بيانات عامة:

- ١ - الاسم
- ٢ - المؤهل العلمي:
- ٣ - تاريخ الحصول عليه:
- ٤ - عدد سنوات الخبرة في العمل بالمركز:
- ٥ - نوع المدرسة :
حلقة ثانية تعليم أساسي ذكور
حلقة ثانية تعليم أساسي إناث
- ٦ - اسم المدرسة:
- ٧ - تاريخ افتتاح المدرسة (تعليم أساسي)
- ٨ - عدد المعلمين:
- ٩ - عدد الإداريين:
- ١٠ - عدد طلبة المدرسة :
- التزويد :
- ١١ - ما هي الجهات القائمة بالتزويد
(-) الوزارة
(-) المنطقة التعليمية
(-) المدرسة.
- ١٢ - أ- اذكر عدد الكتب العربية والاجنبية المتوافرة حاليا بالمركز ؟



الموضوع	أرقام التصنيف	اللغة العربية	اللغة الأجنبية
		عدد العناوين	عدد العناوين
المعارف العامة	000 - 099		
الفلسفة وعلم النفس	100 - 199		
الدين	200 - 299		
العلوم الاجتماعية	300 - 399		
عدا التربية			
التربية	370 - 379		
لغات	400 - 499		
علوم بحتة	500 - 599		
علوم تطبيقية	600 - 699		
الفنون الجميلة	700 - 799		
الأدب	800 - 899		
تاريخ وجغرافيا	900 - 999		
وتراجم			
المجموع			

ب- اذكر عدد الكتب المضافة سنويا إلى رصيد مركز مصادر التعلم ؟

تاريخ الافتتاح	عدد الكتب عند الافتتاح كتحليم	عدد الكتب الحالية	المستهلك	الزيادة	نسبة الزيادة	عدد السنوات	متوسط الإضافة	النسبة



المراجع :

١٣- اذكر عدد عناوين الكتب المرجعية باللغتين العربية والأجنبية موضحاً مدى كفايتها ؟

نوع المرجع	العربية اللغة	الأجنبية اللغة	المرجع كفاية مدى		
	عدد العناوين	عدد العناوين	كافية	إلى حد ما	غير كافية
الموسوعات					
قواميس					
تراجم					
أطالس					
كتب سنوية					
أدلة الأماكن					
موجزات إرشادية					
كتب الحقائق					
المجموع					

المواد غير المطبوعة :

١٤ - يرجى حصر المواد السمعية والبصرية طبقاً لـ أنواع التالية مع بيان مدى كفايتها ؟



مدى كفاية المواد السمعية والبصرية لمقابلة الاحتياجات التعليمية	عدد العناوين بالمركز		أنواع المواد
	كافية	إلى حد ما	غير كافية
			الأفلام التعليمية
			الشرائح الفيلمية
			الشرائح
			المصغرات الفيلمية
			أشرطة التسجيلات الصوتية
			الأقراص المدمجة
			اللوحات والملصقات
			الخرائط
			مواد أخرى (تذكر)



١٥ - إلى أي مدى تلائم مجموعات المراكز مستوى الطلاب

() مناسب جداً () مناسب إلى حد ما

() مناسب () غير مناسب

١٦- إذا رأيت أن مجموعات المواد بالمركز مناسبة إلى حد ما، فهل ذلك عائد إلى السبب / الأسباب التالية :

() عدم توازن بناء مجموعات المركز

() عدم مناسبة مجموعات المركز للطلبة

() تحديثها بصفة مستمرة

() ضعف المستوى القرائي للطلبة

() أسباب أخرى (فضلاً يرجى ذكرها)

١٧ - ما مدى رضاك عن مجموعات المركز ؟ (الكتب، المراجع، المواد السمعية والبصرية والمحوسبة، المواد الأخرى)

() مرضية جداً

() مرضية إلى حد ما

() مرضية

مسؤولية الاختيار

١٨ - في حالة قيام المدرسة بشراء كتب، من الذي يحدد الاحتياجات ويقوم بالاختيار ؟

() لجنة مركز مصادر التعلم

() مشرفو المواد الدراسية

() مشرف مراكز مصادر التعلم

() أخصائي مركز مصادر التعلم

() معلمو المواد الدراسية

() الطلاب

() كل ما سبق

١٩ - هل ترى أن اختيارات الوزارة تلبي احتياجات العملية التعليمية بمدرستك ؟



() نعم

() أحيانا

() لا

٢٠ - إلى أي حد تتوافق الإضافات الجديدة الواردة من المنطقة التعليمية التي تتبعها مدرستك، مع حاجات مركز مصادر التعلم؟

() توافقها تماماً ١٠٠٪

() توافقها إلى حد كبير ٧٥ ٪

() توافقها بنسبة معقولة ٥٠٪

() توافقها بنسبة ضئيلة ٢٥٪

() لا توافقها إلا نادراً أقل من ٢٥٪

٢١ - هل يبادر المعلمون باقتراح الكتب والمواد الأخرى التي تلبي احتياجاتهم؟

() نعم

() أحيانا

() لا

٢٢ - هل يبادر الطلاب باقتراح الكتب والمواد الأخرى التي تلبي احتياجاتهم؟

() نعم

() أحيانا

() لا

أسس الاختيار :

٢٣- ما العناصر التي ترى ضرورتها كأساسيات لتزويد مركز مصادر التعلم بالمدرسة بالمجموعات؟

() تلبية احتياجات المناهج الدراسية والعمل على إثرائها.

() دعم أنشطة البحث.

() تحقيق نظرية التعلم الذاتي

() تنمية الميول القرائية لدى الطلبة والطالبات

() تحقيق التوازن في تغطية موضوعات المناهج الدراسية



- () تنمية مهارات المعلمين/ المعلمات المهنية
- () توفر عنصر الحداثة في الكتب والمراجع والمواد الأخرى
- () كل ما سبق
- أدوات الاختيار :
- ٢٤ - في حالة اشتراكك في اختيار الكتب والمواد الأخرى الجديدة، ما المصادر التي تختار منها؟
- () قوائم اختيار معتمدة (قوائم الوزارة، قوائم الناشرين،...)
- () التعرف المباشر على الكتب والمواد (العينات المقدمة من الناشرين ومعارض الكتب والمواد وغيرها
- () اقتراحات المستفيدين (المعلمين والطلاب...)
- () الفهارس والببليوجرافيات
- التنقية والاستبعاد :
- ٢٥ هل لك الصلاحية في استبعاد المواد التي ترى عدم جدواها للمستفيدين
- () نعم
- () لا
- ٢٦ - إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق «نعم»، فما الأسباب التي تبني عليها مقترحاتك لاستبعاد كتب أو مواد بالذات من مجموعات مركزك.
- () الكتب والمواد الراكدة (التي لا تلقى إقبالا من المستفيدين وتعالج موضوعات لا يهتمون بها) على أساس عدم طلبها للإعارة.
- () الكتب والمواد البالية (المتمزقة أو التالفة من كثرة الاستخدام).
- () الكتب والمواد التي تحوي مضمونا ترى عدم توافقه أفكاره مع بيئة المدرسة.
- () الكتب والمواد المتقدمة بحيث فقدت قيمتها العلمية. (الاستبعاد على أساس تاريخ النشر).
- () الكتب والمواد التي تمثل مجموعات أو سلاسل ناقصة.
- () الكتب والمواد ذات النسخ المكررة بشكل أكثر مما يحتاجه المركز.
- حالات أخرى (يرجى ذكرها).



الصعوبات

- ٢٧ ما أبرز الصعوبات التي تحد من تطوير مجموعات المركز في نظرك ؟
- ٢٨ - كيف يمكن الاستفادة من تقنيات الحاسوب والانترنت في بناء وتنمية مجموعات مراكز مصادر التعليم.
- ٢٩ - إذا كانت لديك أي مقترحات آخر بشأن تطوير تنمية المجموعات برجاء التكرم بذكرها؟

شكرا لكم على حسن تعاونكم.

تم بحمد الله



المؤلف في سطور

ولد في سلطنة عمان عام ١٩٧٠ م.

حصل علي درجة الماجستير من قسم علم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب بجامعة السلطان قابوس عام ٢٠٠٧ م.

في عام ١٩٩٣ عين بوزارة التربية والتعليم، وعمل رئيساً لقسم مصادر التعلم والمكتبات المدرسية ومختبرات الحاسوب حتى ٢٠٠٧.

ويشغل حالياً منصب نائب مدير مركز إنتاج الكتاب بوزارة التربية والتعليم.

عضو في الاتحاد العربي والمعلومات.

عضو مؤسس في الجمعية للمكتبات.

عضو في الجمعية للمكتبات، فرع الخليج العربي.



تقديم

يسرني أن أقدم هذه الدراسة التي شملت الجانب النظري والجانب التطبيقي الميداني، عن أحد أهم العمليات في المكتبات ومراكز مصادر التعلم وهو التزويد.

وقد تضمنت الدراسة لائحة مقترحة للتزويد، وهذه هي المرة الأولى في العالم العربي التي تعد فيها لائحة ملزمة، تتضمن قواعد وإجراءات بناء المجموعات وتنميتها.

والدراسة، وإن كانت تصب أساساً في صالح المكتبات ومراكز مصادر التعلم، إلا أن فائدتها غير محدودة، إذ يمكن لأي جهة الاستفادة منها، إما بتطبيقها كما هي، أو في أعداد لائحاتها الخاصة بها لتزويد المكتبات ومراكز المعلومات، بحيث يتم التزويد وفق أسس علمية تحقق أهدافه، كما تحقق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لها.

وآمل أن يمثل هذا العمل إضافة جيدة وحقيقية، إلي الإصدارات العربية في علم المكتبات والمعلومات.

الناشر



مركز الغندور
القاهرة
٢٠١٠
0096899067139

